سلسلة مداخلات وأوراق نقدية

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة

تجارب وآراء

تحرير: مجدي المالكي

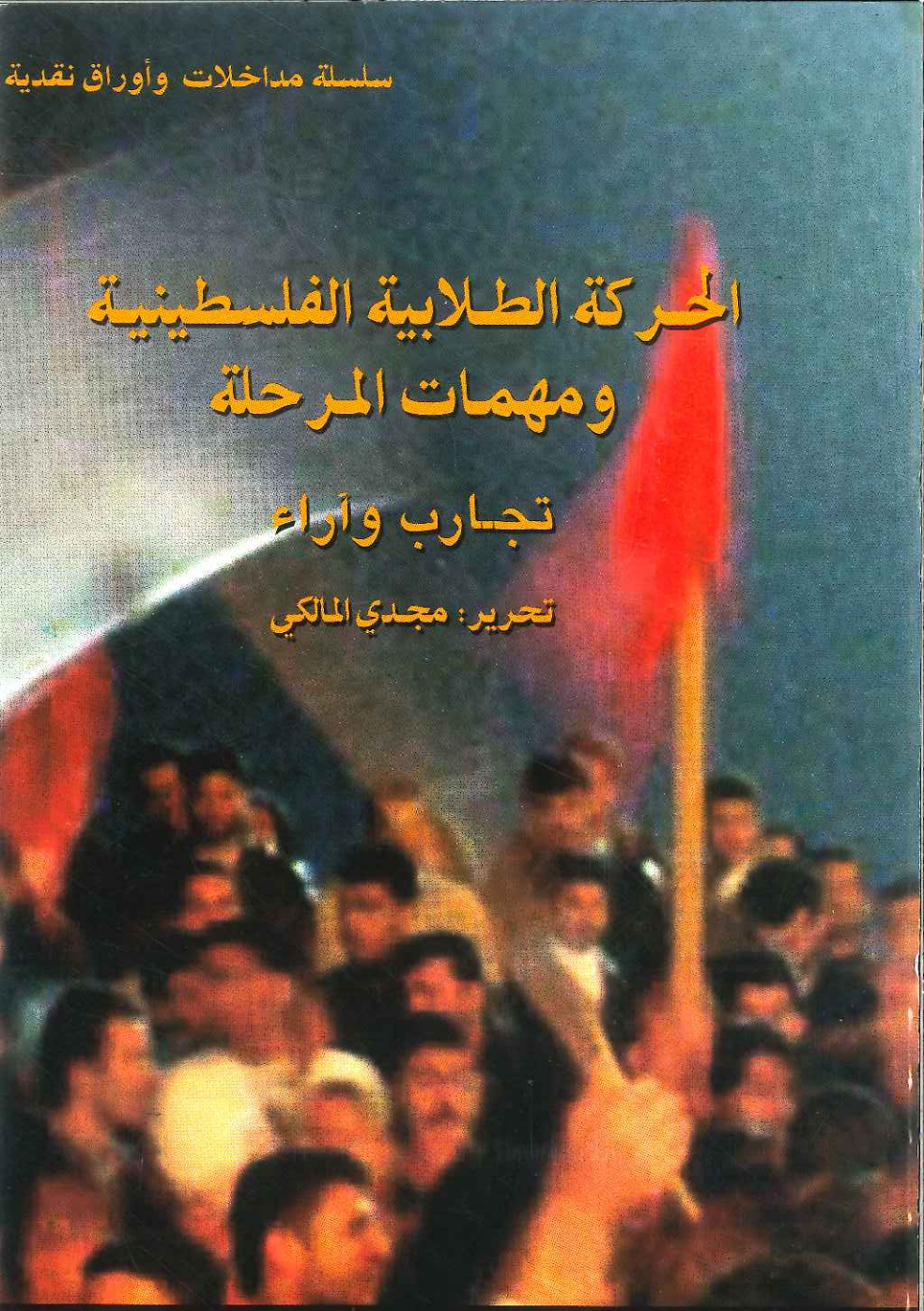

مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

الحركة الطلابية الفلسطينية
ومهمات المرحلة
تجارب وآراء

تحرير: مجدي المالكي

The Palestinian Students Movement
and the Tasks of the Current Period

Edited by
Majdi Al Malki

©Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute For the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2000

This book is published as part of an agreement of co-operation with the
Heinrich Boell Foundation - Germany

جميع الحقوق محفوظة

مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ص ب ١٨٤٥، رام الله

الطبعة الاولى ٢٠٠٠

يصدر هذا الكتاب ضمن اطار اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرخ بول – المانيا

تصميم وتنفيذ مؤسسة نادياً للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع

رام الله – هاتف: ٠٢-٢٩٦٠٩١٩

ما يرد في هذا الكتاب من اراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف، ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

تعريف بالمؤلفين

إبراهيم خريشة. رئيس سابق لمجلس طلبة جامعة بيرزيت ويشغل حاليا منصب منسق عام اللجان في المجلس التشريعي.

احمد العبويني. احد قيادات حركة الشبيبة الطلابية السابقين.

آيلين كتاب. محاضرة ومنسقة معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت.

جبريل محمد. أحد قيادات الحركة الطلابية السابقين وموظف في وزارة الشباب والرياضة.

حلمي الأعرج. أحد قيادات كتلة الوحدة الطلابية السابقين وعضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

رائد رضوان. أحد قيادات حركة الشبيبة الطلابية السابقين.

رباح جبر. أحد قيادات كتلة الوحدة الطلابية السابقين وعضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

زياد عزت. مدير شؤون الطلبة السابق في جامعة بيرزيت.

فرحات أسعد. أحد قيادات الحركة الطلابية السابقين.

مجدي المالكي. رئيس دائرة علم الاجتماع في جامعة بيرزيت.

وليد سالم. أحد قيادات الحركة الطلابية السابقين ومدير مركز بانوراما/ فرع القدس.

المحتويات

المقدمة: التحول في ملامح الحركة الطلابية الفلسطينية
مجدي المالكي ٧

الحركة الطلابية بين مهمات استكمال التحرر الوطني، ومهمات البناء الديمقراطي
وليد سالم ١٧

الحركة الطلابية: توجد هنا خميرة نقابية وديمقراطية
جبريل محمد ٣٩

الحركة الطلابية بين استكمال مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي والعمل النقابي
رباح جبر وحلمي الأعرج ٥٧

واقع الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة الجديدة بعد أوسلو
فرحات أسعد ٧٥

دور الحركة الطلابية في الأراضي الفلسطينية وعلاقتها مع السلطة والأحزاب بعد أوسلو
إبراهيم خريشة ٩٣

دور حركة الشبيبة الطلابية في إعادة تفعيل
الحركة الطلابية الفلسطينية
رائد رضوان واحمد العبويني ١١٧

الحركة الطلابية الفلسطينية وأبعادها الاجتماعية النسوية
أيلين كتاب ١٣١

نحو مأسسة العمل الطلابي
زياد عزت ١٥١

مقدمة

التحول في ملامح الحركة الطلابية الفلسطينية

مجدي المالكي

التحول في ملامح
الحركة الطلابية الفلسطينية

يشهد مجتمعنا الفلسطيني تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية سريعة وواسعة النطاق من حيث عمقها واتجاهاتها ونتائجها. وقد أثارت هذه التغيرات موجة من الحوارات حول كيفية إخضاعها لتوجيه يسهم في تحقيق الاستقلال والتنمية والديمقراطية. وبرزت تساؤلات عديدة حول الفئات الاجتماعية التي لها مصلحة في هذا التوجه، والتي يمكن أن تساهم بفعالية في عملية البناء الوطني والديمقراطي.

يرى العديد من المثقفين والأكاديميين والسياسيين أن فئة الشباب والطلبة سيكون لها دور هام في عملية البناء. حيث تكمن أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع، في ما يمثله هؤلاء من مصدر للتجديد والتغيير في الأبنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وقد استشعر العالم أهمية دور الشباب والطلبة في أعقاب ثورة الطلاب في فرنسا عام ١٩٦٨، والتي امتدت إلى معظم الدول الأوروبية، وساهمت في إحداث تغييرات جذرية في المجتمع الرأسمالي، وجعلته يبدأ، من جديد، في إعادة صياغة الكثير من مفاهيمه.

وتاريخ المنطقة العربية حافل بالشواهد على أن جيل الشباب كان الطلائع المتقدمة في حركات التحرر الوطني وفي الثورة على التبعية. فهو الجيل المتعلم والأكثر انفتاحا على تجارب الشعوب والحضارات الأخرى. وهو، بالتالي، الذي تحمّل التضحيات والمعاناة أخذا على عاتقه تحقيق الاستقلال والبدء في عملية التغيير.

حتى عهد قريب، تمثل رد فعل الفئات المجتمعية المحافظة والدوائر الرسمية في العالم العربي على سلوكيات الشباب الرافضة والمتمردة على القيم والعادات الاجتماعية السائدة، وعلى السياسات والمواقف الحكومية في القضايا الوطنية والتنموية، بالانزعاج الشديد والإدانة والقمع. وتخلف الباحثون طويلا عن الاهتمام بقضايا الشباب والطلبة. ولم يتحركوا إلا حين بدأ نشاط هؤلاء يأخذ أشكالا تنطوي على "خطورة" سياسية، كالإضرابات الطلابية، والمظاهرات، وانتشار التنظيمات السياسية الراديكالية في صفوفهم. فبدأت تظهر، في عدد من الدول العربية، تحليلات لطبيعة هذه الفئة، ولمشكلاتها، ولمواقفها من مجتمعاتها ومن نفسها. إلا أن هذه التحليلات لم تصل إلى أعماق القضايا الشبابية. وبقيت هذه الفئة مجهولة في الوطن العربي، وغير مدروسة دراسة علمية كافية. وما نعرفه عنها، إما منقول عن غيرها وملصق بها، وإما ناتج من قبيل التجربة والمعرفة الفردية الشخصية.

وفي المجتمع الفلسطيني، كان للشباب والطلبة، بوصفهم يشكلون الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الفلسطيني، وبوصفهم الفئة الأكثر تنظيما ونشاطا، دور هام في عملية البناء الوطني منذ سنوات طويلة، بتحملهم جزءا كبيرا من أعباء النضال الوطني. وما زالوا يساهمون اليوم بحملهم لحلم التغيير وبناء المستقبل، ورسم معالم المجتمع المدني الفلسطيني. فهذه الفئة هي الوسيط الاجتماعي الذي أوكلت إليه الظروف مهمة تسليط الضوء على المسافة الفاصلة بين المجتمع وذاته، بين المجتمع وصورته عن نفسه.

وعلى الرغم من أهمية دور هذه الفئة في النضال الوطني الفلسطيني المعاصر، إلا أن تجربتها لم توثق، ولم تدرس علميا حتى الآن. وقد جاءت التغييرات السياسية بعد أوسلو لتطرح أسئلة عديدة حول دور هذه الفئة في عملية التغيير والبناء، وحول جملة توجهاتها الفكرية، وجملة معاناتها النفسية والمادية في ظل الظروف الجديدة.

بعض ملامح الحركة الطلابية في الأراضي الفلسطينية خلال الاحتلال

لقد شكل الطلاب، منذ بداية الاحتلال، ذلك القطاع الاجتماعي الكبير الذي أخذ على عاتقه دورا موجها طليعيا ومتقدما في التصدي للاحتلال وسياساته الهادفة إلى اقتلاع الشعب من أرضه. فحملوا بذلك هموم المجتمع ككل، واختفت طموحاتهم الخاصة كفئة شبابية خلف معاناة الشعب وتطلعات المجتمع نحو الحرية والاستقلال.

في هذا السياق، شكل الطلاب نخبة سياسية شابة تبنت ما أنتجته العقول والتجارب الثورية في العالم من أيديولوجيات ونظريات عن الثورة والعدالة والديمقراطية...الخ. لم يكن هناك متسع للتوفيق بين أحلامهم الطموحة وواقعهم المرير، بين نزعتهم المثالية وإحباطاتهم المستمرة، فكان لابد من التمرد للتفريغ من طاقاتهم المتدفقة. ومن هنا، فقد كان لدور المنظمات الفلسطينية المختلفة وأذرعها الشبابية والطلابية أهمية خاصة في توجيه وتنظيم هذه الطاقات في إطار وطني وتقدمي بناء.

اتسع الدور الوطني للحركة الطلابية، بشكل سريع، مع ازدياد عدد الطلاب الجامعيين في الأراضي المحتلة، واستقبال الجامعات لأعداد أكبر من الطلبة، أبناء الفئات الكادحة، التي كانت، حتى ذلك الحين، مهمشة في الجامعات المحلية. وبذلك، طرأت تغييرات هامة على البنية الاجتماعية للحركة الطلابية، وازداد عدد أفرادها، كما ازداد وزنها في مجال العمل السياسي والجماهيري التعبوي، وتحولت الجامعات، بذلك، إلى قواعد شبابية يختمر فيها الوعي السياسي، وتنبثق فيها الممارسات النضالية المقاومة للاحتلال لتنشر ظلالها على المجتمع الفلسطيني ككل.

في هذا المناخ الخصب، برزت الأطر الطلابية المختلفة كامتداد للمنظمات والفصائل الفلسطينية العاملة في الأراضي المحتلة. وعلى هذه الأرضية، توحد العمل الطلابي المؤطر على أسس سياسية وطنية. وعلى الرغم من تباين

الاتجاهات السياسية للأطر الطلابية المختلفة، إلا أنها حافظت على الحد الأدنى من العمل الموحد، باستثناء بعض الأحداث التي أدت إلى تناقضات طلابية عنيفة ذات علاقة بظروف سياسية خاصة.

خلال الانتفاضة، حدثت بعض التغيرات على ملامح الحركة الطلابية التي عاشت ظروفا طارئة أشبه ما تكون بظروف الحرب التي كان الشباب وقودها السياسي. ولا شك في أن هذه التجربة أغنت الحركة الطلابية، والشباب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بشكل عام، بروح المقاومة وخبرات نضالية متميزة، إلا أنها أيضا أثرت سلبا في مظاهر متعددة، أهمها:

١. فقدان الحركة الطلابية إحدى أهم صفاتها المميزة لها عن الفئات والشرائح الاجتماعية الأخرى، ألا وهي صفة "التمركز" التي كانت تجعل من الحركة الطلابية جسما واحدا يتفاعل ذاتيا لينتج ويبدع في الممارسة السياسية المقاومة على أسس جماعية منظمة وفاعلة. وهذا نتج عن السياسة القمعية الجماعية التي مارسها الاحتلال تجاه الطلاب، بإغلاق المؤسسات التعليمية المختلفة لفترات متتالية وطويلة.

٢. فقدان الحركة الطلابية لأهم قياداتها، بسبب الاعتقال أو الاستشهاد أو النفي، مما أدى إلى خلخلة التنظيم الداخلي للجسم الطلابي، وبروز العديد من الممارسات العفوية.

٣. بروز مظاهر الاستقطاب السياسي السريع، والذي خلقته حاجة المنظمات الفلسطينية لتفعيل الانتفاضة، ونشرها في كل المناطق، وتعويض كوادرها المعتقلة والمبعدة بتوسيع قاعدتها الشبابية، مما أدى إلى زج قسم كبير من الطلبة في المعركة، دون تأهيل سياسي، ودون سلاح أيديولوجي.

٤. طغيان العمل الميداني على العمل التعبوي الموحد وطويل المدى. مما أدى إلى غياب الوعي السياسي ذي المستوى القادر على فهم متطلبات المراحل السياسية المختلفة. وهذا ما عمق الفجوة بين الشعارات والممارسة، وبين الآمال والمنجزات الحقيقية، مما أدى إلى المزيد من الإحباط، وخاصة في نهاية الانتفاضة.

٥. خلق آثار نفسية سلبية لدى الشباب، وبالتالي الحركة الطلابية وقياداتها، انعكست في سلوكهم اليومي. وتعود تلك الآثار إلى التجربة القمعية التي عانى منها معظم الشباب خلال الانتفاضة، وإلى التجارب العنيفة التي خاضوها، والانغلاق التام على الذات محلياً، وعن الخارج دولياً. وبروز الشعور الفوقي والقيادي (السلبي) تجاه الفئات الاجتماعية الأخرى، بسبب القدرة على التحكم بالمجتمع، وقيادة الشارع، وامتداد دورهم الفاعل في تسيير مرافق الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٦. انخفاض المستوى الثقافي والأكاديمي لدى معظم الطلبة، بسبب انقطاعهم عن الدراسة لفترات طويلة، وبسبب الظروف الأكاديمية في ظل الانتفاضة. وهذا ساهم في التأثير نوعيا على الحركة الطلابية وممارساتها، وأنشطتها المختلفة. كما أثر سلبا على هيبتها الاجتماعية والأكاديمية داخل المجتمع ككل.

تطوَّرَ الوعي الوطني بسرعة بفعل المعاناة الوطنية اليومية التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. ولكن لم يرتبط هذا الوعي الوطني بوعي مواز اجتماعيا وديمقراطيا. وانغمست الحركة الطلابية في الممارسة النضالية السياسية الميدانية، دون الاهتمام كثيرا بالقضايا الأخرى باستثناء بعض المعارك النقابية التي تم خوضها لفترات قصيرة مع بعض إدارات الجامعات.

ملامح الحركة الطلابية بعد أوسلو

بعد دخول القضية الفلسطينية المنعطف السياسي التاريخي الكبير، الذي تمثل في اتفاقات أوسلو، وبعد التحولات السياسية الدولية والمحلية، أصبح من البديهي أن تتأثر بذلك التنظيمات السياسية الفلسطينية والأطر الجماهيرية المختلفة الفاعلة على الساحة الفلسطينية. فكيف أثر ذلك على الحركة الطلابية؟

بعد أوسلو، شهدت معظم الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية أزمات تنظيمية وأيديولوجية تم نقلها بشكل غير مباشر إلى الجسم الطلابي. مما

أدى إلى بروز مظاهر الإحباط، والانفلاشية التنظيمية، واللامبالاة، وبعض مظاهر الانقسام والتشرذم في أوساط الطليعة الطلابية. فالظروف السياسية الجديدة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني منذ بداية التسعينات، تطلبت من الفصائل والأحزاب الفلسطينية وأطرها الطلابية مراجعة شاملة لأدوار الفئات الاجتماعية المختلفة وعلاقتها معها. لذلك، فإن استمرارها في التعامل مع الحركة الطلابية كمخزن بشري لكوادرها السياسية، وبمنطق فوقي لا يأخذ بعين الاعتبار المزاج الطلابي والشبابي الجديد واحتياجاته وتوجهاته في ظل المتغيرات الجديدة، قد ساهم في شل الحركة الطلابية وبروز مظاهر الترهل في بنائها التنظيمي.

ولا شك أن هناك عوامل عديدة ساهمت في ابتعاد الجماهير الطلابية عن أطرها السياسية، أهمها استمرار طغيان الخطاب السياسي التقليدي لهذه الأطر، وعدم قدرتها على التوفيق بين برامجها الوطنية واحتياجات الطلبة النقابية والاجتماعية والديمقراطية التي أصبحت تشغل، ضمن التحولات السياسية الجديدة، حيزا هاما في الحياة الطلابية والشبابية.

ومن مظاهر ابتعاد الطلاب عن الأطر الطلابية وعزوفهم عن العمل السياسي المباشر بروز لجان طلابية غير سياسية مثل لجان البيئة وحقوق الطالب وكتل المستقلين، وإحجامهم عن المشاركة وحضور الندوات السياسية والاجتماعات التي تدعو إليها الأطر الطلابية، وزيادة عدد الطلبة المستقلين سياسيا وتنظيميا، وبروز "الشلل" القائمة على أسس الصداقة الاجتماعية، وليس السياسية، كما كان الحال سابقا، وكذلك بروز مجموعات المناطق السكنية (الشمال والجنوب والوسط وغزة).

ولا شك أن العوامل الموضوعية قد ساهمت في تكريس هذه المظاهر، ولا يمكننا تحميل المسؤولية كلها للأطر الطلابية. فالمرحلة السياسية الجديدة نقلت طموحات الشباب بشكل عام، والطلاب بشكل خاص، من دائرة الأحلام الرومانسية إلى دائرة الواقع الموضوعي بكل آلامه، مما أدى إلى بروز ما يمكن تسميته بصدمة "الواقع". والشباب في هذه المرحلة من العمر يميلون إلى روح المغامرة والتطرف في مشاعرهم وأحلامهم، فيخلطون بين المثاليات والتمنيات والرغبات والإمكانيات

الواقعية، حيث يميلون إلى إسقاط الطموحات على الواقع، مما يعزز سيطرة المثاليات المطلقة على طريقة معالجتهم لمشكلات حياتهم وعلى أسلوب تفكيرهم، فسرعان ما يقعون في الإحباط والتوتر والارتداد إلى الداخل وإدارة الظهر لقضايا مجتمعهم عندما يكتشفون واقعا جديدا حقيقيا لا ينسجم مع تصوراتهم وأحلامهم.

لقد تبنى الطلاب والشباب طموحات وتنبؤات مزيفة خلال الانتفاضة، سرعان ما تحولت إلى إحباطات وخيبة أمل بعد أوسلو والتحولات السياسية السريعة التي شهدتها المنطقة، والانتقال من حالة الصراع الشامل مع إسرائيل إلى حالة المصالحة الرسمية. وقد تعززت مشاعر الإحباط لديهم بعد خروجهم من دائرة الاهتمام الرسمي، بعد استلام السلطة الوطنية الفلسطينية لزمام الأمور في الأراضي الفلسطينية، ونقص الاهتمام الرسمي بقضاياهم.

وفي ظل سيادة شعور الشباب والطلبة بفقدان مكانتهم الاجتماعية والسياسية السابقة، وانهيار القيم التضامنية التي كانت تجمع مجمل فئات الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وانهيار أحلامهم الوطنية، برز بين صفوفهم اتجاهان: تمثل الاتجاه الأول بالنزعة الجماعية والمتزايدة نحو تبني أفكار أصولية دينية، وهو ما يسمح لهم بملء الفراغ الأيديولوجي، الذي تكون لديهم خلال السنوات الأخيرة، وذلك بخلق شبكة جديدة من المثاليات والطموحات الرومانسية عن المجتمع المنشود. بينما تمثل الاتجاه الثاني بالنزعة نحو تبني مجموعة من السلوكيات الغربية، والعزوف عن النشاطات السياسية والقضايا المجتمعية الكبرى، والاستهتار بالشعارات المثالية، وتقوقع الاهتمامات في مجال اللباس والموضة والحفلات...الخ.

لقد بدأت الأطر الطلابية، مؤخراً، بملاحظة مدى أهمية التوجهات الطلابية الجديدة لمستقبل الجسم الطلابي ككل. وحديثاً، بدأ الواقع الطلابي يفرض حضوره بقوة على قيادات هذه الأطر، لكي تجري تغييرا شاملا في خطابها، يجمع بين ما هو وطني وما هو نقابي وديمقراطي. وهو ما تؤكد عليه مداخلات كل الذين ساهموا في إعداد هذا الكتاب.

هذا الكتاب محاولة متعددة الاجتهادات لتسليط الضوء على تجربة الحركة الطلابية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية خلال العقود الماضية، واستشراف آفاق دورها المستقبلي. وتأتي لتكمل ما بدأته مؤسسة **مواطن** بعقدها لمؤتمر حول الحركة الطلابية في جامعة بيرزيت في شهر أيار عام ١٩٩٩. تمتاز هذه المحاولة بكونها كتابة توثيقية، وليست أكاديمية، لتجربة الحركة الطلابية في الأراضي الفلسطينية، كما تراها مجموعة من قياداتهم السابقين، الذين ساهموا، خلال سنوات عديدة، في صنع هذه التجربة. وتمتاز أيضاً كونها كتابة إستشرافية لإبراز خصوصيات ومهمات الحركة الطلابية في السياق الفلسطيني الحالي والمستقبلي. ولا شك أن قضية الشباب والطلاب في المجتمع الفلسطيني ليست قضية فقهية أكاديمية، بل مسؤولية وطنية بحاجة لاهتمام كبير، انطلاقا من أن هؤلاء الشباب هم الثروة الأساسية التي نمتلكها، وهم مرشحون للمساهمة بفعالية في التصدي للتحديات، التي ما زالت تواجه المجتمع الفلسطيني.

تتفق المداخلات التي يشملها هذا الكتاب، بالرغم من اختلاف منطلقاتها السياسية والأيديولوجية، في أن معاناة الطلبة والشباب الفلسطيني تحت الاحتلال لم تكن ناتجة عن مشكلات ثقافية أو تربوية أو نقابية بحتة، بل عن مشكلات ذات علاقة بالقضية الكبرى التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني ككل، وهي القضية الوطنية بأبعادها المختلفة. وبالتالي، كان طبيعيا أن تسود البرامج السياسية الوطنية على البرامج الاجتماعية والديمقراطية والنقابية. كما يجمع المساهمون في مداخلاتهم على أن المرحلة قد تغيرت، وعلى أنه لا بد من إعادة صياغة برامج الحركة الطلابية، بحيث توفق بين مهمات استكمال التحرر الوطني ومهمات البناء الديمقراطي، حيث تتناول المداخلات هذه القضية المحورية من جوانبها المتعددة، ومن مواقف سياسية مختلفة، وأحيانا متناقضة، أملا في أن يشكل ذلك بداية لفتح حوار مفيد وبناء حول واقع ودور الحركة الطلابية الفلسطينية وسبل تطوير مساهماتها في معركة التحرر والبناء.

الحركة الطلابية بين
مهمات استكمال التحرر
الوطني ومهمات البناء الديمقراطي

وليد سالم

الحركة الطلابية بين مهمات استكمال التحرر الوطني ومهمات البناء الديمقراطي

أولاً: التجربة السابقة

يعود تاريخ الحركة الطلابية المنظمة المعاصرة في فلسطين إلى العشرينات من هذا القرن، حيث تأسست في أماكن شتى من فلسطين "جمعيات الخطابة الطلابية" ابتداءً من العام ١٩٢٥. وفي العام ١٩٣٠، تم عقد أول مؤتمر طلابي فلسطيني رافعاً شعار "محاربة الإنجليز، فهم رأس الأفعى". ودعا المؤتمر إلى الإضراب العام إحتجاجاً على الهجرة الصهيونية والإنتداب البريطاني على فلسطين. وتلا المؤتمر الطلابي بعامين عقد "مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول"، والذي دعا إلى دعم الإنتاج الوطني، ومقاطعة البضائع الأجنبية، وتقوية صندوق الأمة، وتعزيز التعليم الأهلي، والعمل لوضع ميثاق قومي. وقد أنشأ المؤتمر فروعاً له في كافة أنحاء فلسطين، ليتلوه تأسيس رابطة الطلاب العرب في العام ١٩٣٨، والتي تشكلت من عدد من الجمعيات المنتشرة في كافة أرجاء فلسطين. (سالم، ١٩٩٩، ص٥٧-٦٠).

تعكس هذه المعطيات أن الحركة الطلابية الفلسطينية، منذ فجر تأسيسها، قد اختارت المهام الوطنية ضد الانتداب البريطاني، وضد الهجرة الصهيونية أولاً، وإن ارتبط ذلك بالدعوة إلى تعزيز التعليم الأهلي، ودعم الإنتاج الوطني. وهما الدعوتان اللتان قد تظهران كمهمات متعلقة بالبناء الديمقراطي. إلا أن المظهر لا يعبر هنا تماماً عن الجوهر، حيث أن المسألة الوطنية كانت هي الأساس. وبهذا الصدد، يمكن القول أن الاتجاه لدعم الإنتاج الوطني كان

يمثل رد الفعل الضروري لمسألة وطنية استندت لمقاطعة المنتوجات الأجنبية واحلال الإنتاج الوطني محلها. وكانت الدعوة للتعليم الأهلي بمثابة محاولة للإستجابة لظروف النضال الوطني، التي كانت تؤدي لتقطع العملية التعليمية، بسبب الإضرابات، وأعمال النضال المتواصلة.

أي أن مهمات البناء الديمقراطي قد ضمت، آنذاك، في بوتقة المهمات الوطنية، ولم تكن شيئاً آخر سواها.

فهل تغير هذا الحال ضمن تجربة م. ت. ف. مع الحركة الطلابية الفلسطينية؟

لقد قامت تجربة م. ت. ف. على أساس إخضاع الحركة الطلابية لهيئات المنظمة العليا. ورغم أن إنشاء الاتحاد العام لطلبة فلسطين، عام ١٩٥٩، قد سبق نشوء المنظمة بعدة سنوات، إلا أن مبدأ المركزية الديمقراطية، الذي سار عليه الاتحاد، قد أدى، في التطبيق، إلى ممارسة الهيئات العليا للمنظمة، ومنذ لحظة نشوئها، لسياسة تقوم على أساس إتباع هيئات الاتحاد العام لطلبة فلسطين والاتحادات الشعبية الأخرى للمنظمة لهذه الهيئات العليا التي باتت تدير الاتحادات الشعبية للمنظمة وفق سياسة الأوامر والإيعازات من أعلى. أي أنه لم تتكرس في تجربة م. ت. ف. مع اتحاداتها الشعبية، بما فيها الاتحاد العام لطلبة فلسطين، آلية ديمقراطية تقوم على إعطاء الهيئات العامة دور المرجعية للهيئات التي تنتخبها داخل هذه الاتحادات، وبديلاً عن ذلك، فقد تم تغييب دور الهيئات العامة، والاستعاضة عنه بجعل هيئات المنظمة العليا هي المرجعية. ولم يسعف الهيئات الإدارية للاتحادات الشعبية للمنظمة من هذا المصير كونها ممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني، الذي هو الهيئة الأعلى في م. ت. ف.، وبرلمان الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. خاصة أن هذا المجلس قد كان ذا دور شكلي على الدوام، أو مغيباً لصالح دور الجهات التنفيذية في المنظمة.

إن تجربة م. ت. ف. هذه في التعامل مع الاتحاد العام لطلبة فلسطين لم تكن شراً كلها، بل إنها، على العكس من ذلك، قد أفرزت نتائج إيجابية في مرحلة

النضال الفلسطيني المسلح. فحينذاك، لم يكن من المحتم إنشاء اتحادات شعبية تعبر عن مصالح أعضائها وتمثلهم، وإنما كان من المهم، بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن تؤسس اتحادات تهدف إلى تعبئة وتجنيد الفلسطينيين بكافة قطاعاتهم في الثورة والقتال. وعلى هذا الأساس بالضبط، مارس الاتحاد العام لطلبة فلسطين دوره. فقد ركز الاتحاد على التدريب العسكري لأعضائه، وشارك بتشكيل فرق مغاوير بعد هزيمة ١٩٦٧، كما شارك الاتحاد بثلاثة آلاف طالب، من أعضائه، في القتال أثناء الحرب الأهلية في لبنان، والتي بدأت في العام ١٩٧٤، واستمرت لسنوات عدة بعد ذلك، (سالم ١٩٨٣). وإضافة للاتحاد، فقد كانت هنالك اتحادات طلابية أخرى، شكلتها الفصائل الفلسطينية المنضوية في إطار م. ت. ف. "كمنظمة الفتوة والطلائع" التي كانت تابعة لحركة "فتح"، و"اتحاد الطلبة الفلسطيني" الذي كان تابعاً للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وغيرهما. ومن المعروف أن المركزية الديمقراطية نظرياً، والمركزية في التطبيق، قد شكلتا الأساس الناظم لتعامل هذه الفصائل مع اتحاداتها.

هكذا، كان حال الاتحادات في مرحلة الكفاح المسلح، حيث قام مبدأ المركزية الديمقراطية آنذاك بوظيفة إيجابية عموماً، أدت إلى تجنيد قطاعات الشعب الفلسطيني المختلفة -سيما في الشتات- ضمن مهمات القتال والكفاح المسلح ضد إسرائيل. أما بعد أن هدأ غبار المعارك، وتم توقيع اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي (اتفاق أوسلو) عام ١٩٩٣، فقد أصبحت هنالك حاجة لاتحادات من نوع آخر، اتحادات تقوم على أساس تمثيل مصالح أعضائها، وبالتالي اتحادات ديمقراطية تعطي دور المرجعية لهؤلاء الأعضاء. وبما أن هذه الحاجة لم تلب، فإن النتيجة قد تمثلت، كما تبين دراسة لحركة "فتح"، بتفرق أعضاء الاتحادات، وتراجع هذه الاتحادات، وتحولها نحو تلبية منافع فردية لبعض قادتها، بدل تحقيق مصالح جمهرة الأعضاء. ("فتح"، ١٩٩٣).

نستنتج، إذن، أن تجربة م. ت. ف. قد قامت أساساً على جعل المهمات الوطنية

متناقضة مع المهمات الديمقراطية بالنسبة لاتحادات م. ت. ف. الشعبية، بما فيها الاتحاد العام لطلبة فلسطين. ولا يعني هذا الاستنتاج أن الاتحاد لم يمارس مهمات ديمقراطية جزئية، سيما في المجال المطلبي للدفاع عن حقوق الطلبة الفلسطينيين المباشرة، سيما الدارسين منهم في بلدان الغرب. إلا أن هذه المهمات قد مورست بناء على حاجات محلية ضمن واقع المجموعات الطلابية التي قامت بممارسة هذه المهمات، ولم تكن تعبيراً عن سياسة عامة للاتحاد العام لطلبة فلسطين.

وإذا انتقلنا من تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الشتات إلى الداخل، وخاصة الضفة والقطاع (في ما يحتاج بحث وضع الحركة الطلابية الفلسطينية داخل إسرائيل إلى بحث مستقل آخر ومنفصل)، فإننا سنجد دوراً مميزاً للحركة الطلابية على مدى سنوات الاحتلال الإسرائيلي، وهو دور وردت إشارات بصدده في دراسات مختلفة لسمير حليلة، وليزا تراكي، وعمر حلمي الغول، ومجلة **قضايا الساعة**، وكاتب هذه السطور، وغيرهم. (انظر ثبت المراجع). وبالتالي، فلا حاجة هنا للتكرار. وتكفي هنا إشارة واحدة إلى دور الطلبة أثناء الانتفاضة، حيث أبرزت دراسة لبسمة أبو صوي وعودة شحادة أن الطلبة قد مثلوا ٣١٪ من شهداء العام الأول للانتفاضة والذين وصل عددهم إلى ٤٣٧ شهيداً. كما مثل الطلبة غالبية المعتقلين. ومثل الشباب، من عمر ١٥–٢٥ سنة، ما يوازي ٥٨٪ من المعتقلين الإداريين أثناء العام الأول للانتفاضة والبالغ عددهم ١١٠٧ معتقلين إداريين. كما مثل الطلاب الجرحى، من نفس الفئة العمرية في نفس العام، نسبة ٦٨٪ من الجرحى البالغ عددهم ١٢٢١ جريحاً. وأغلقت الجامعات والمعاهد وكليات المجتمع طيلة العام الأول للانتفاضة. كما أغلقت غالبية المدارس لفترات طويلة من جانب قوات الاحتلال خلال نفس الفترة. (مجموعة من الباحثين، ١٩٩٠، ص٤٣–ص١٢١).

ومن أجل تسهيل بحثنا اللاحق في وضع الحركة الطلابية الفلسطينية اليوم، تنبغي الإشارة إلى أن فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع بعد العام

١٩٦٧ قد شهدت نمواً في دور الحركة الطلابية، حيث لم تعد تلك الحركة تركز فقط على مهمات النضال الوطني، كما كان عليه الحال قبل العام ١٩٤٨، وفي تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين. بل لقد تخطت هذا الواقع، وحملت راية مهمات البناء الوطني (أي مهمات البناء الديمقراطي، إذ إن البناء الوطني والبناء الديمقراطي سيان، في رأي كاتب هذه السطور). وقد شملت مهمات البناء الديمقراطي للحركة الطلابية، منذ العام ١٩٦٧ وحتى لحظة نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، الاتجاهات الأربعة التالية:

١) اتجاه تحقيق المطالب اليومية للطلبة داخل الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس.

٢) اتجاه تحقيق المطالب العامة للحركة الطلابية، وشمل ذلك مطالب جذرية مثل العمل من أجل مشاركة الطلبة في إدارة المؤسسات التعليمية، ورسم المناهج، وتعزيز مسيرة الديمقراطية والانتخابات داخل الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، والعمل من أجل قيام الطلبة أنفسهم بإدارة بعض المرافق داخل المؤسسات التعليمية، وتوسيع مشاركة المرأة في المجالس والهيئات الطلابية، وغير ذلك.

٣) اتجاه تحقيق المطالب العامة للشباب، وذلك لكون الطلبة جزءً لا يتجزأ من حركة الشباب. وبهذا الاتجاه، كان الطلبة، في السبعينات، يجدون أنفسهم في حالة تضامن وعمل مشترك مع الشباب العمال، والشباب النساء وغيرهم. وحصلت فعاليات مختلفة بهذا الصدد ضمن معركة الشباب الواحدة، بغض النظر عن تفرعاتهم.

٤) اتجاه تحقيق مطالب البناء الديمقراطي العامة للوطن. وبهذا الاتجاه، فقد كان الطلبة، حتى ما قبل اتفاق أوسلو، دعاة لمنهج تنموي فلسطيني، وحساسين جداً تجاه قضايا مثل العدالة والتقدم والمساواة وغيرها، كما نشطوا في العمل التطوعي من أجل تنمية الوطن والنهوض به.

ويمكن للكاتب، لو اتسع المجال، أن يورد وقائع لأفعال طلابية، سيما خلال

فترة السبعينات ومطلع الثمانينات، حول الاتجاهات الأربعة المذكورة كافة، خاصة وأنه كان منخرطاً، حينذاك، بشكل فعال، ومن موقع قيادي، داخل الحركة الطلابية في تلك الوقائع. ولكن يكفي، هنا، الاستدراك بأن تركيز الطلبة الأكبر، حينذاك، قد كان على الاتجاهين الأول والثاني، وبدرجة أقل على الثالث، في ما اقتصر عمل الطلاب، على المستوى الرابع، على التبشير والكتابة عبر النشرات الطلابية، وأحياناً عبر الصحف من قبل بعض القيادات الطلابية، إضافة للعمل التطوعي المبعثر، وغير المنتج في غالبية الأحوال. وإذ أن الاتجاه الأول يتركز في مجال المطالب اليومية المباشرة، فإنه لا يمكننا اعتباره اتجاهاً حاسماً ضمن البناء الديمقراطي. وبالتالي، يمكن القول أن اتجاه الطلبة نحو قضايا البناء الديمقراطي قد تركز، آنذاك، في الاتجاه الثاني أساساً، حيث تركز عمل الطلاب، بشكل خاص، في مجال دمقرطة التعليم وتعريبه، ودمقرطة الجامعات والمدارس والمناهج.

وبناء عليه، يمكن القول أن الحركة الطلابية الفلسطينية قد مرت بثلاث مراحل، أو تجارب، في تاريخها المعاصر، حتى ما قبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، من حيث علاقة المهمات الوطنية بالمهمات الديمقراطية:

المرحلة الأولى: تم فيها احتواء المهمات الديمقراطية ضمن مهمات النضال الوطني (عهد الانتداب).

المرحلة الثانية: تم فيها شطب المهمات الديمقراطية لصالح التعبئة والتجنيد من أجل القتال (مرحلة م. ت. ف.، سيما خلال فترة الستينات والسبعينات).

المرحلة الثالثة: تم فيها الدمج بين مهمات النضال الوطني ومهمات البناء الوطني الديمقراطي. ونشط في ذلك، بشكل خاص، الحركة الطلابية الفلسطينية في الضفة والقطاع. وإن لم يكن هذا الدمج كافياً، نظراً لغياب فعالية الطلبة العملية تجاه قضايا بنائية أساسية، خاصة ما يتعلق منها بقضايا البناء الوطني، وتطوير أوضاع الوطن والشباب ككل.

وتنقلنا هذه الملاحظات إلى واقع الحركة الطلابية اليوم، وكيفية دمجها بين مهمات النضال الوطني الديمقراطي، والبناء الوطني الديمقراطي.

ثانياً: الطلبة في فلسطين بعد اتفاق إعلان المبادئ

حسب معطيات دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء، حسب القرار الرئاسي الأخير) للعام ١٩٩٨، فإن عدد طلبة الجامعات في الضفة والقطاع قد بلغ ٦٠,٨٤٦ طالباً وطالبة، منهم ٣٣,٥٤٨ من الذكور، و٢٧,٢٩٨ من الإناث. ويدرس هؤلاء في ثماني جامعات وأربع كليات جامعية تمنح درجة البكالوريوس، يضاف إليهم ٥,٤٣٦ طالباً وطالبة (٢٥٣٣ من الذكور و٢٩٠٣ إناث) يدرسون في ١٧ كلية مجتمع متوسطة: ١٤ منها في الضفة، و٣ في قطاع غزة. وإذا أتينا لطلبة المدارس ورياض الأطفال، فإن تعدادهم يبلغ ٨٨٩,٨٩٥ تلميذاً وتلميذة.

وتعني هذه الأرقام أن ٩٥٦,١٧٧ فلسطينياً هم على مقاعد الدراسة، من رياض الأطفال وحتى الجامعات، أي أقل من مليون بقليل. وإذ إن عدد سكان الضفة والقطاع والقدس قد ناهز ليلة التعداد (٩-١٠/١٢/١٩٩٧)، ٢,٨٩٥,٦٨٣ نسمة، فإن الطلبة يمثلون نسبة ٣٣٪ من فلسطينيي الضفة والقطاع والقدس، أي ثلث الشعب الفلسطيني المقيم في هذه المناطق.

وإذا أخذنا سياقاً آخر من معطيات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، فإننا نجد أن الفئة العمرية من صفر حتى ١٤ سنة تمثل ٤٧٪ من سكان الضفة والقطاع والقدس الفلسطينيين. والفئة من ١٥-٢٤ سنة تمثل ١٩,٦٪ منهم. أي أن ٦٦,٦٪ من الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع والقدس هم دون سن الخامسة والعشرين. ويعكس هذا الواقع الطاقة الحالية، وكذلك الطاقة الكامنة التي يمكن أن يمثلها الطلبة في فلسطين، خلال العقود القادمة من حياة الشعب الفلسطيني، علماً أن نسبة التسرب من المدارس تساوي ١٢,٣٪، حسب نفس الإحصائيات، مما يعني التمييز بين الشباب عامة (ومنهم غير المنخرطين، أو المنسحبين من المدارس والجامعات)، وبين الطلبة. ورغم هذا التمييز، فإن اتجاه حركة تطور الشعب الفلسطيني تشير إلى أن غالبية الأطفال سينخرطون في المدارس، كما أن نسبة التسرب من المدارس ستتراجع خلال السنوات القادمة، مما يقلص الفجوة العددية بين الطلبة وبين الشباب

ضمن الفئة العمرية حتى ٢٣ عاماً، وهو سن التخرج من الجامعات في بلادنا.

نستنتج من هذه المعطيات الإحصائية، أن الطلبة يحتاجون إلى سياسة وطنية لتفعيل طاقاتهم في مجال النضال الوطني والبناء الوطني، سواء بسواء. وأن غياب هذه السياسة يعني، إما شل، وإما تشتيت وتبديد طاقة هذا الجزء الرئيسي من الشعب الفلسطيني.

ولكن، ماذا عن واقع هؤلاء الطلبة بعد توقيع الاتفاقيات الفلسطينية–الإسرائيلية؟ وماذا عن التغيرات التي طرأت على نضالهم الوطني الديمقراطي في هذه الآونة؟

١- تعريف المصطلحات

بادئ ذي بدء، يجب، أولاً، تدقيق المصطلحات، لا سيما في ظل الأدبيات الفلسطينية والعربية التي كانت ولا زالت تفصل بين ما هو وطني وما هو ديمقراطي، وكأنهما أمران متعارضان، وبدون إسهاب لا يتسع له المجال.

- إن مهمات النضال الوطني تحتاج إلى أن تتخللها الدمقرطة أثناء القيام بها. ولا يمكن فهم هذه المهمات بمعزل عن المشاركة الديمقراطية الواسعة للمواطنين في أدائها.
- إن مهمات البناء الديمقراطي، هي ذاتها مهمات البناء الوطني التي يجب أن تتخللها المشاركة الديمقراطية الواسعة، حالها في ذلك حال مهمات النضال الوطني.

أي أن الحركة الطلابية، بإيجاز، تقف أمام مهمتين متكاملتين:

الأولى: هي مهمات النضال الوطني.

والثانية: هي مهمات البناء الوطني.

وكلا المهمتين يجب أن تتخللهما الديمقراطية، بما هي أوسع مشاركة للمواطنين في القرار والتنفيذ، (وليس في التنفيذ وحسب).

وأعتقد أن الحركة الطلابية الفلسطينية، لا سيما في الضفة والقطاع، لم تنظر للمهمات الديمقراطية على أنها شيء آخر، أو أمر مؤجل إلى ما بعد إنجاز المهمات الوطنية، كما درج عليه الخطاب السياسي الفلسطيني عموماً، بل لقد مارست هذه الحركة نضالها الوطني ضد الاحتلال على قاعدة المشاركة الواسعة لجمهرة الطلبة فيه، وكذلك مارست مطالبها من أجل الديمقراطية والبناء الوطني بنفس الطريقة. وفي غالبية الأحيان، كانت القرارات بالقيام بمظاهرة ضد الاحتلال تتخذ من خلال نقاش حي جماعي يجري في قاعة الاجتماعات، وبمشاركة أوسع قطاع من الطلبة، وليس ضمن الغرف المغلقة وجلسات اجتماعات ممثلي الفصائل بمعزل عن مشاركة الطلبة، أو على الأقل القسم المهتم منهم بهذا الاتجاه. وظلت هذه الآلية الديمقراطية قائمة حتى العام الثاني للانتفاضة، حيث نشأت البقرطة وتغييب القاعدة الطلابية عن المشاركة في القرار، مما قاد إلى انحسار، سنبين مداه لاحقاً في عمل ونشاط الحركة الطلابية.

وكما بينا آنفاً، فقد شملت اتجاهات العمل من أجل البناء الوطني أربعة اتجاهات، لن نعود لذكرها، وإنما سنبين لاحقاً ما طرأ على هذه الاتجاهات الأربعة بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية.

٢- النضال الوطني والبناء الوطني في ممارسة الطلبة الفلسطينيين بعد اتفاق إعلان المبادئ

لا توجد دراسات منشورة بشأن هذا العنوان. وبدل ذلك، فقد ركزت الأوراق، التي صدرت مؤخراً، عن واقع وقضايا الشباب عامة في فلسطين، على احتياجات الشباب. وبالنظر إلى دراسة الكويكرز، أو أوراق سكرتاريا الخطة الوطنية للطفل، أو المقالات الصادرة عن مجلس الشباب الفلسطيني، أو أوراق مؤتمر مركز بانوراما في نيسان ١٩٩٦ حول قضايا الشباب، وأوراق مؤتمر الشباب الفلسطيني الأول وغيرها. بالنظر إلى كل ذلك، يمكن الاستنتاج أن طرح احتياجات الشباب والطلاب الكثيرة، والفاغرة الفاه، قد حل محل المشاركة الطلابية الواسعة في كل من عمليتي النضال الوطني والبناء الوطني.

وللحق، فإن نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية قد رافقته ثورة توقعات كبيرة لدى كافة قطاعات المواطنين الفلسطينيين، ومن ضمنهم الطلاب والشباب، الذين توقعوا أن تتعزز المناهج الوطنية الفلسطينية للمؤسسات التعليمية، وأن تبقى رسوم التعليم منخفضة، مراعاة لاحتياجات الطلبة الفقراء، وأن تتعزز مسيرة الدمقرطة داخل الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، وأن يعاد تشكيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين على أسس ديمقراطية، بحيث يضم طلبة الداخل والخارج، وأن تتوسع النوادي (أو توسع من نشاطها) لخدمة الطلاب والشباب، وغير ذلك من المطالب التي طرحت على الطاولة من قبل الحركة الطلابية بهدف التطبيق الفوري والمباشر من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية. وبدل تحقيق هذه المطالب والتوقعات، فقد جابهت الحركة الطلابية حالة معاكسة تماماً تمثلت بشكل خاص في:

- اتساع نطاق عملية خصخصة التعليم، ونشوء التعليم الموازي في الجامعات، والارتفاع المذهل والمضطرد في رسوم التعليم، مما شكل ضربة لأماني وطموحات الطالب الفقير، الذي أصبح مضطراً للعمل والدراسة في آن معاً. وكان لهذا الوضع أثران سلبيان على الطالب. الأول: أن يصل به الإنهاك من العمل والدراسة، في آن، إلى وضع لا يتمكن فيه من المشاركة، أو الدعوة لقضايا عامة لصالح الحركة الطلابية والمجتمع الفلسطيني ككل. والثاني: تراجع روح الإبداع في مؤسساتنا التعليمية. وتراجع مستوى التعليم فيها نتيجة لغياب الوقت لدى الطلبة من أجل الإبداع من جهة، ونتيجة لاضطرار الأساتذة للعمل الإضافي في مجالات أخرى، غير التعليم، لتلبية متطلبات لقمة العيش نظراً للرواتب المنخفضة التي يتلقونها في مدارسنا وجامعاتنا، مما يحد من قدرة المدرسين على العطاء الإبداعي تجاه طلبتهم وتلاميذهم.

  أي إن العملية الجارية لخصخصة التعليم، استجابة لمطالب البنك الدولي والدول المانحة، قد عادت بالضرر الأكيد على كل من المعلمين وغالبية الطلبة، سواء بسواء.

- إخضاع مجلس التعليم العالي لسلطة الوزارة بدل إبقائه جسماً مستقلاً للجامعات أسوة بتجارب دول مختلفة في العالم، مما عكس ردة فعل عن دور هذا المجلس سابقاً، والذي كان يضم في عضويته أساتذة الجامعات إضافة لإدارات الجامعات. وكانت الفرصة مفتوحة أيضاً لمشاركة ممثلي الطلبة في اجتماعاته، فيما اقتصرت المشاركة اليوم على رؤساء الجامعات فقط.

- تراجع الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وعدم ظهور نية، حتى الآن، لإعادة إنشائه على أسس ديمقراطية تلغي المركزية السابقة في عمله، وتجعله ممثلاً لمصالح قطاعات الطلبة المختلفة.

وإلى جانب ذلك، فقد نشأت أجسام مثل "مجلس الشباب الفلسطيني" من كافة الأطر السياسية الطلابية. ولكن تراجع هذه الأخيرة (الأطر السياسية الطلابية) بسبب أزمة البيروقراطية فيها، خاصة بعد الانتفاضة، قد عكس نفسه على المجلس الذي أتى بدرجة معينة كتجمع لمجموعة من الأزمات، وبالتالي لم يستطع المجلس تمثيل مصالح الفئات الشبابية على شتى ألوانها وتنوعاتها.

- أزمة الأحزاب السياسية، خاصة بعد "زلزال" أوسلو، والتي انعكست سلباً على الأطر الطلابية الرديفة لها. وبهذا الصدد، تمكن ملاحظة كيف كانت الأطر الطلابية الرديفة للأحزاب تؤثر على هذه الأحزاب، وتدفعها للأمام، خاصة في الفترة منذ منتصف السبعينات، وحتى نهاية السنة الأولى للانتفاضة، ثم كيف تحولت هذه الأطر إلى التبعية البيروقراطية للأحزاب منذ العام الثاني من الانتفاضة فصاعداً، معيدة بذلك إنتاج التجربة السلبية للاتحاد العام لطلبة فلسطين، وذلك بدل أن تؤثر تجربة الداخل الإيجابية في مجال علاقة الأطر بالأحزاب سابقاً على تجربة الاتحاد، بما يدفعه للأمام في مجال علاقته بأعضائه.

وكانت الحصيلة لكل ما سبق هي انكفاء الحركة الطلابية، وانتعاش مظاهر الإحباط والتراجع في صفوفها. ويمكن إجمال دور الحركة الطلابية على صعيد الاتجاهات الأربعة سابقة الذكر على النحو التالي حالياً:

- بالنسبة للمشاركة الطلابية في البناء الوطني العام، فقد تراجعت. إلا إذا اعتبرنا مشاركة الطلبة الواسعة في الأجهزة الأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية معلماً من معالم المشاركة الطلابية في البناء الوطني. وتشكو كتابات الطلبة ضمن أوراق مجلس الشباب الفلسطيني وأوراق مؤتمر بانوراما، سابق الذكر، من إقصاء الطلبة عن المشاركة في القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث كل من السلطة والرأسمال الفلسطيني والعناصر المؤثرة في المجال الاجتماعي لا يحتاجون للشباب، ولا يرغبون، أو لا يقدمون على إشراك الشباب في صياغة توجهات وسياسات وبرامج هذه الجهات.

وغني عن الذكر هنا أن تراجع مشاركة الطلبة في البناء الوطني العام قد ترافق مع تراجع في مشاركة الطلبة في النضال الوطني ضد الاحتلال، حيث أصبح هذا النضال نافلة، من وجهة نظر بعض المفاوضين الفلسطينيين. وبدل أن يتم تغيير أشكال النضال الوطني بعد توقيع إتفاق أوسلو ليصبح نضالا جماهيرياً سلمياً رديفاً ومساناداً للمفاوضات، كما فعلت ثورات وأحزاب أخرى عديدة كحزب المؤتمر الوطني الأفريقي الذي مزج بين المفاوضات وبين نضال الشارع، فقد لجأت القيادة إلى إلغاء أشكال النضال الوطني الجماهيرية السلمية سوى في حالات تكتيكية محددة ومؤقتة، وبهدف خدمة هذا الموقف أو ذاك، وليس تعبيراً عن توجه استراتيجي لتوظيف طاقات المواطنين بمن فيهم الطلاب في خدمة ودعم الجانب الفلسطيني المفاوض.

- أما بالنسبة لمشاركة الطلبة في قضايا الشباب العامة، فقد جاءت صيغة "مجلس الشباب الفلسطيني" الذي تأسس في نهاية العام ١٩٩٧، لتحاول أن تعكس هذه المسألة في ظل شلل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وعدم

قدرته على القيام بها. ولكن تجربة "مجلس الشباب الفلسطيني" تحتاج إلى التطور عبر معالجة أزمة الأطر الطلابية التي يحتويها المجلس. وبدون ذلك لن يتمكن المجلس من استنهاض المشاركة الشبابية العامة في قضايا الوطن والشباب.

- وبالنسبة للمطالب الطلابية العامة، فهذه تراجعت هي الأخرى، وحل محلها العمل من أجل المطالب الطلابية الجزئية واليومية. وهذا بالطبع ناتج طبيعي نظراً لبروز قضايا خصخصة التعليم ورفع الأقساط بشكل جعل الطالب مطحوناً بالقضايا اليومية، وغير قادر على المشاركة في القضايا العامة.

إذن، إنه الانكفاء، والتراجع الواسع الشامل في دور الحركة الطلابية. وهذا يقودنا للسؤال الأخير لهذه الورقة وهو السؤال المتعلق بكيفية إعادة الحركة الطلابية إلى السكة، وتفعيل دورها من جديد، سواء على صعيد عملية النضال الوطني، أو على صعيد عملية البناء الوطني؟

ثالثاً: المهمات القادمة للحركة الطلابية

لست في مجال وضع برنامج بهذا الصدد، فهذا تضعه القيادات الطلابية المختصة. وإنما أؤشر فقط لبعض القضايا الهامة في مجال استنهاض الدورين النضالي والبنائي للحركة الطلابية. وبهذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن المهمات الطلابية القادمة لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

١. حاجات الطلبة داخل الجامعات والمؤسسات التعليمية ذاتها.

٢. كون الطلبة داخل كل مؤسسة تعليمية جزءاً من الحركة الطلابية ككل.

٣. كون الطلبة جزءاً من الحركة العامة للشباب في المجتمع.

٤. كون الطلبة جزءاً من الحركة العامة لأبناء الوطن ككل.

وتشمل مهمات الطلبة، على المحور الأول في ما تشمل، قضايا تقليص الرسوم

والأقساط. فيما تتضمن قضايا الطلبة العامة مكافحة خصخصة التعليم، والعمل لإعادة بناء الاتحاد العام لطلبة فلسطين على أسس ديمقراطية، وكذلك إعادة بناء الأطر الطلابية للأحزاب السياسية على أساس الاستقلالية وحرية المبادرة وتمثيل المصالح، والمساهمة في صياغة المناهج الوطنية، واستحداث ورعاية الإبداع الطلابي، ومشاركة الطلبة في لجان وهيئات المؤسسات التعليمية، وفي مجلس التعليم العالي. وإضافة لذلك، الاستمرار في تعزيز وجود هيئات طلابية منتخبة، وإبراز وتدريب قيادات طلابية جديدة من خلال العمل والفاعلية داخل المؤسسات التعليمية، والاستمرار في خط توسيع مشاركة المرأة في قيادة الحياة الطلابية، وتطوير المشاركة السياسية للطلبة من خلال الأحزاب السياسية، وتعزيز أجواء التعددية والمنافسة داخل المؤسسات التعليمية.

وتشمل مهمات الطلبة الشبابية، في ما تشمل، بناء الاتحاد العام للشباب الفلسطيني، ليكون جسراً يربط نشاطات الطلبة بكافة الشباب، وتعزيز مساهمة الطلبة في معالجة نطاق واسع من قضايا الشباب لا سيما في المجالات الاجتماعية والنفسية والتربوية والتوعوية.

أما مهمات الشباب الوطنية الديمقراطية العامة، فتشمل مساهماتهم في بناء السلطة، وحماية الوطن، والدفاع عن قضايا الشعب الفلسطيني الأساسية في تقرير المصير والدولة، والحقوق الوطنية الفلسطينية للاجئين، والقدس، وغيرها.

ويجدر الانتباه هنا إلى أن إعادة بناء هذه المهمات مرتبطة بإعادة بناء الأجسام الطلابية على أسس ديمقراطية، بوصف هذه الأجسام هي الروافع والحوامل للعمل الطلابي بكافة إتجاهاته على صعيد هذه المهمات.

ومن جانبها، تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية، إذا أرادت، تهيئة المناخات أمام عودة بروز الدور الفاعل للحركة الطلابية، وذلك عبر إيجاد صندوق وطني لدعم الطالب المحتاج، يخصص له بعض أموال الضرائب، وتعزيز الدعم المالي للجامعات بما يقلص عملية رفع الرسوم. وإلى جانب ذلك، يبقى على الوزارات الفلسطينية أن تبلور سياساتها في كافة المجالات، بما يشمل تعزيز مشاركة الطلبة والشباب في صنع القرار، والمساهمة الفاعلة في العملية التنموية بكافة اتجاهاتها في بلادنا.

كما وتستطيع إدارات المؤسسات التعليمية، ولا سيما الجامعية منها، توفير مجالات عمل جزئية للطلبة في إطار الجامعات، على غرار ما يتم في الجامعات العالمية، بما يساعدهم على توفير رسوم الدراسة ومتطلباتها الباهظة. هذا إلى جانب الاستمرار في إطلاق وتوفير أجواء ديمقراطية داخل المؤسسات التعليمية، وتوسيع مشاركة الطلبة في الإدارات واللجان الأكاديمية الرئيسة.

قد يقال إنه إذا لم يتسن للطلبة تقليص الرسوم، فإنه لن يكون لديهم وقت للعمل في القضايا الطلابية الشبابية والوطنية العامة، عدا نضالهم اليومي من أجل تقليص الرسوم.

وللحق، فإن تراجع دور الطلبة تجاه القضايا العامة قد جاء بفعل انكفاء الحركة السياسية الفلسطينية أساساً. فقد كانت قضية رفع الرسوم مطروحة دوماً على امتداد العقود السابقة. والجديد هنا يتمثل في تعقدها وتفاقمها خلال السنوات الأخيرة. والمسألة اليوم، بالنسبة للحركة الطلابية، تتلخص في: إما أن يرى الطلبة أن حل قضايا رفع الرسوم غير ممكن بدون حل قضايا الطلبة والشباب والوطن العامة، وإما أن يمارسوا مهماتهم على أساس معالجة قضايا رفع الرسوم والقضايا اليومية فقط.

حسب الطريقة الأولى، سيحل الطلبة قضاياهم اليومية، كما سيساهمون مساهمة جدية في القضايا العامة. أما حسب الطريقة الثانية، فلن يحل الطلبة لا قضاياهم اليومية، ولا قضايا الوطن العامة، وسيستمر طحنهم وانسحاقهم. لذا، فإن نقطة البدء من أجل معالجة قضية الرسوم المرتفعة، تكمن في متابعة قضايا السلطة والبنك الدولي والاقتصاد وغيرها من القضايا التي تقف خلف رفع الرسوم. وإذا لم يتم ذلك، يكون الطلاب كمن يرون الشجرة دون أن يروا الغابة، والفشل المحتوم هو النتيجة المعروفة والمجربة لهكذا ممارسة.

المؤسف اليوم يكمن في حلول التذمر محل الفاعلية، وحلول الشكوى لأعلى ومطالبته بتلبية الاحتياجات محل النضال من أجل هذه الاحتياجات. وهذا واقع كارثي إن استمر، ويُحل الاتكال محل التوكل، والشلل محل الفعل.

خاتمـة

كان يقال لنا، ضمن الخطاب الفلسطيني اليساري سابقاً، إن الطلبة هم عبارة عن كتلة غير متجانسة، منفلتة طبقياً، تعيش على هامش الإنتاج الاجتماعي، مستهلكة وغير منتجة، غير مستقرة ومتذبذبة (راجع، على سبيل المثال، أحمد مراد، ١٩٧٧)، فأين موقع هذا الكلام من الحقيقة؟

يتبين من هذه الورقة أن الحركة الطلابية قد مثلت حركة منتجة في تاريخ فلسطين المعاصر على صعيد النضال الوطني، وبدرجة أقل، على صعيد البناء الوطني. ولا يلغي واقع التراجع النسبي الراهن في دور هذه الحركة من هذه الحقيقة. لذلك، فإن الخطاب اليساري السابق، الذي كان يستصغر من شأن الحركة الطلابية، قد ثبت خطؤه، وزاد من ذلك أنه حصر الإنتاج بالجوانب المادية الاقتصادية المباشرة، وأهمل الإنتاج بمعناه الواسع الذي يتضمن الجهد الإنساني والتضحيات، بما في ذلك في مجال النضال الوطني والبناء الوطني، سواء بسواء، وهو الأمر الذي نشط فيه الطلبة بقوة، خاصة في بلادنا، نظراً لعدم تبلور وتمركز الطبقة العاملة.

ويجدر التنويه هنا أنه إذا كانت الحركة الطلابية في الغرب قد برزت كحركة مطلبية نقابية، غالباً (وذلك ما عدا ثورة ١٩٦٨ الطلابية في أوروبا وأمريكا، والتي طرحت شعارات وقضايا عامة)، فإن الحركة الطلابية في الشرق عموماً، وفي فلسطين خاصة، قد برزت في خضم النضال الوطني ضد الاستعمار والاحتلال، واستمرت، بعد ذلك، كجزء من حركة التحرر الوطني الديمقراطي العامة، مدفوعة بواقع تمركز الطلبة الذي يسهل عملية التحريك النضالي، وبسمات إيجابية، للطلبة يتجاهلها الخطاب اليساري التقليدي من طراز الحماس والاندفاع والحيوية والحساسية لكل ما هو جديد، والتوق للتغيير، وغير ذلك من السمات الإيجابية.

في ضوء هذه الحقيقة، فإن الانكفاء الراهن للحركة الطلابية الفلسطينية إلى نطاق المطالب اليومية والجزئية، لن يكون سوى انكفاءً مؤقتاً، لا سيما وأن

مهمات النضال الوطني والبناء الوطني، سواء بسواء، لا زالت أمامنا. ومن الخلل الفادح، سواء للقيادة، أو للطلبة أنفسهم، أن يتم تحييد الطلبة عن المشاركة في هذه العملية المزدوجة، لا سيما وأنهم يمثلون ثلث أبناء الشعب الفلسطيني المقيم في الضفة والقطاع والقدس، كما أسلفنا. ولن تسمح حيوية الطلبة ولا حماسهم ولا تفتحهم لهم بالوقوف مكتوفي الأيدي ومحيدين لفترة طويلة.

لذا، لا بد من استنهاض دور الطلبة، من جديد، على كافة المستويات. وهذه مسؤولية الجميع، سلطة، وقوى سياسية، وطلبة. وبانتظار ذلك، فإن أحد محفزاته قد يكون الكتابة عن التجارب الطلابية الحية عبر التاريخ الفلسطيني المعاصر، منذ بداية عهد الانتداب وحتى اليوم، واستخدامها كوسيلة لاستحثاث النضال الطلابي، وإعادته للسكة من جديد، وبما يتناسب مع ظروف العمل الجديدة المعقدة التي تحتاج إلى بحث معمق لإسقاطاتها على عمل الحركة الطلابية ضمن أوراق لاحقة.

المراجـــع

ترتيب المراجع ابجدياً حسب الاسم العائلي

تراكي، ليزا. "قبل الطوفان: تطور الوعي السياسي في المناطق المحتلة حتى الانتفاضة"، **آفاق فلسطينية**، جامعة بيرزيت، ١٩٩٠. ص٢٧-٥٨.

جمعية خدمات الأصدقاء (الكويكرز). **مسح احتياجات الشباب الفلسطيني**، رام الله، ١٩٩٨.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح". **الدور القادم للاتحادات الشعبية الفلسطينية**، تونس، أيلول ١٩٩٣.

حليلة، سمير. "سياسات التنمية البديلة: نشوء المنظمات الجماهيرية في الأرض المحتلة وتطورها"، **آفاق فلسطينية**، جامعة بيرزيت، صيف ١٩٩١. ص ٣٣-٨٨.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. **التعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت، النتائج النهائية للتعداد**، رام الله، ١٩٩٨/١١/٣٠.

ـــــــــ . **الكتاب الإحصائي التربوي السنوي ١٩٩٨/١٩٩٩**، رام الله، ١٩٩٩.

سالم، وليد. **الحركة الطلابية البعد النظري وأنماط الممارسة في التشكيلات والبلدان المختلفة**، بيرزيت، ١٩٨٣.

ـــــــــ . **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٠.

ـــــــــ . **المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية:**

نحو علاقة تكاملية، رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، حزيران ١٩٩٩.

سكرتاريا الخطة الوطنية للطفل. **الخطة الوطنية للشباب**، رام الله، ١٩٩٨.

الغول، عمر حلمي. **التحولات الفلسطينية ١٩٦٧-١٩٨٧**، دمشق: دار الوسيم للخدمات والطباعة، ١٩٩٤.

مجموعة من الباحثين. **الانتفاضة مبادرة شعبية، دراسة لأدوار القوى الاجتماعية**، رام الله، ١٩٩٠. (بدون دار نشر)

مراد، أحمد. **ثورة الطلاب**، رام الله: منشورات آفاق، ١٩٧٧.

مركز التنمية في الرعاية الصحية الأولية. **مؤتمر الشباب والفتية الفلسطيني الأول**، البيرة ٢٢-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٧.

المركز العربي للبحوث والدراسات. **قضايا الساعة**، العدد الثالث، ١٩٨٧.

المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع (بانوراما). **أوراق الورشة الشبابية الموسعة**، رام الله، فندق بست ايسترن، ١٩٩٩/٦/٢٦:

عمرو، زياد: ورقة بدون عنوان عن دور الشباب الحالي والمستقبلي.

ورقة بدون اسم كاتب بعنوان، "مستقبل الحركة الشبابية والتنمية".

ورقة بدون اسم كاتب بعنوان، "الحركة الشبابية بين الضعف والقوة".

حمدان، منتصر. "مجلس الشباب الفلسطيني ومساهمات المنظمات الشبابية في عملية التنمية".

ورقة بدون عنوان لطاقم شؤون المرأة عن وضع الشابات.

مجلس الشباب الفلسطيني. (ورقة منتصر حمدان ضمن المرجع السابق).

الحركة الطلابية: توجد هنا خميرة نقابية وديمقراطية

جبريل محمد

الحركة الطلابية: توجد هنا خميرة نقابية وديمقراطية

مقدمة

في طبيعتها العامة، غلبت على تنظيمات الحركة الطلابية في العالم الصبغة السياسية، حتى لو بدأت بدايات نقابية، وذلك بفعل تأثيرات العملية التعليمية والثقافية، التي كانت تنقل وعيهم بسرعة من حالة السعي نحو تحقيق مكتسبات نقابية معينة إلى التفكير في صيغة الدولة وإمكانات تغييرها. لقد كانت الحركة الطلابية الرافد الأساس لحركات المثقفين. وبالتالي، غالباً ما كانت تطرح مواقفها واتجاهاتها النقابية في الإطار السياسي العام. فقد فجرت حركة الطلبة عام ١٩٦٩، في فرنسا والولايات المتحدة، السؤال الكبير حول موقع الطلبة وفئة المثقفين في القرار السياسي العام للدولة، لدرجة هددت النظام السياسي.

وفي العالم الثالث، الذي عانت بلاده من نسبة أمية عالية، أعطي المتعلم فيها مكانة ودوراً اجتماعياً بحيث بات التعليم وسيلة مهمة من وسائل الحراك الاجتماعي والطبقي. وكان لحركة الطلبة دور مهم، إما في مقاومة الاستعمار، أو بناء الأحزاب والحركات السياسية المختلفة، وفي تشكيل بيروقراطية الدولة الحديثة، وإشغال الوظائف العامة في إدارات الدولة المختلفة.

إلا أن السؤال المهم هنا هو: هل استمرت نضالات الحركة الطلابية بعد إنجاز عملية التحرر الوطني في هذه البلدان، وهل استكفت هذه الحركات بإنجاز المهمة الوطنية التحررية، وتركت الأمر في ما بعد للدولة؟

إن ملاحظات عامة على مواقع مختلفة في بلدان العالم تشير إلى أن الحركة

الطلابية، بعد عملية التحرر الوطني، قد تغير دورها أو تراجع. حيث إنها لم تدخل إلى المعترك السياسي من باب تمثيلها لفئة اجتماعية، بقدر ما دخلته من باب العضوية العامة في المجتمع. فقد ناصرت الحركة الطلابية النظام أحياناً، أو إنها أخضعت له، كما حدث في النظم الشمولية، أو إنها عادت لتبحث عن طريق جديد للعمل السري بعد أن خابت آمالها من الحكومات والدول الحديثة.

إن هذه المقدمة تمهد لمحاولة قراءة إستشرافية لواقع الحركة الطلابية الفلسطينية الحالي، وذلك في حالة ما بين الاستقلال والاحتلال، كل شيء فيها انتقالي، غير محدد الآفاق، ومرهون بتطور العملية التفاوضية، ومآلاتها النهائية.

فالحركة الطلابية الفلسطينية، كانت أول تنظيم شعبي فلسطيني يتشكل بعد النكبة، سواء في رابطة الطلبة الفلسطينيين، أو في الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي تشكل في خمسينات هذا القرن، وتوسع بفروعه في شتى أقطار العالم، عدا ما تبقى من الوطن في أيدي الحكم المصري أو الأردني. والاتحاد العام لطلبة فلسطين كان مفرخة للقيادات والكادرات السياسية والعسكرية، والقوة الاحتياطية للعمل العسكري في حالات المواجهة الساخنة في الخارج.

أما في داخل الوطن، فمنذ بداية الاحتلال تشكلت أنوية طلابية سرية، هدفها الأساسي توسيع التأطير السياسي للطلبة في التنظيمات المختلفة، وبالأخص الحزب الشيوعي الأردني، وحركة القوميين العرب. إلا أن هذه المحاولات ظلت محدودة وغير جماهيرية، ولم تكن لها علاقة بموضوعة التعليم والطلبة، بقدر ما كان هدفها التنظيم للحزب أو الفصيل السياسي، حتى كان تأسيس الجامعات في أواسط السبعينات، لتشكل المجال الأرحب للعمل الطلابي.

في هذه الورقة، سنحاول قراءة مستقبل العمل الطلابي الفلسطيني في الوطن من خلال استعراض وتحليل تجربة العمل الطلابي الفلسطيني في جامعات الوطن قبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والآفاق المتاحة لتطور هذا العمل في ظلها، بناءً على معطيات أولية لوضع مؤسسات التعليم العالي وعلاقتها بالسلطة الوطنية. وسنحاول، أيضاً، استشراف إمكانات تحول دور

المجموعات والكتل الطلابية، وهل هناك قاعدة موضوعية، وتجربة سابقة يمكن الاستناد إليها في ما إذا كان مثل هذا التحول سيكون نقابياً، أو جمعاً بين العمل الوطني التحرري، والنقابي المطلبي.

ولادة في المواجهة

لم تكن ولادة الحركة الطلابية الفلسطينية في ظروف مستقرة، أي في ظروف نظام سياسي، وتعليمي وطني نابع من إرادة الشعب، أو حتى من حكم ديكتاتوري قومي. بل إن ولادة هذه الحركة جاءت في غمار السعي من أجل تحقيق الدولة القومية، عبر الانخراط في حركة الشعب الوطنية المقاومة للاحتلال العسكري بشموله لكافة مناحي حياة المجتمع الفلسطيني، بما فيها العملية التعليمية.

وعليه، فقد كان من غير الطبيعي أن تولد الحركة الطلابية في جامعات ومعاهد الوطن ولادة غير سياسية. ولكن السؤال الذي يبرز، هو هل دخلت الحركة الطلابية معترك العمل السياسي؟ أم أن تنظيم الحركة الطلابية قد تم على أيدي القوى السياسية القائمة؟ بمعنى، هل سعت الحركة الطلابية إلى برنامج طلابي وطني عرضته على هيئة فلسطينية عامة؟ أم أنها كانت أداة تنفيذية لبرامج الأحزاب السياسية؟ وهل كانت الأحزاب السياسية حقاً جادة في برامجها الطلابية؟ أم أن هذه البرامج طرحت لاجتذاب الطلاب للعمل الوطني؟

يمكن القول إن وجود حركة سياسية وطنية تسعى إلى الخلاص من الاحتلال وإلى تأسيس دولة قومية مستقلة لأول مرة على أرض فلسطين، كان السبب الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، في وجود حركة طلابية ناشطة في جامعات ومعاهد الوطن. حيث كان هدف الحركة الوطنية، القائم على ضرورة الخلاص من المحتل، يحتاج إلى القوة التي تحيل هذا الهدف إلى واقع متحقق. فعدا عن توجهها إلى قطاعات المجتمع الفلسطيني المختلفة لتنظيمها وتأطيرها، وزجها في العملية النضالية، فقد توجهت الحركة الوطنية، بتركيز أشد، نحو مواقع الطلبة، أي مواقع القوى الشبابية. كما كان في ذهن فصائل العمل

الوطني الفلسطيني، أن المكان الأنسب لحالة التنظيم الجماعي هو المعهد والكلية والجامعة.

فقد عانت الحركة الوطنية من صعوبة تنظيم العمال، خاصة العاملين في الورش الإسرائيلية. كما إنها لم تلتفت كثيراً لتنظيم الفلاحين – رغم مركزية موضوع الأرض في الصراع. ربما كان ذلك بسبب الانتماءات الطلابية السابقة، التي وسمت قيادة العمل الوطني في الخارج، والتي عاشت ظروفا مدنية، حيث كانت توجه تنظيمات الداخل وفق الثقافة السياسية التي اكتسبتها في المدينة، أو إنه بسبب كون المؤسسة التعليمية مكان تجمع واسع، يجمع كماً غير قليل من الشباب المتدفقين حماسة والمستعدين للتضحية، عدا عن اكتسابهم لبذور وعي أولية حول الهوية الوطنية يمكن تنميتها وتطويرها. وهنا تمكن، أيضاً، الإشارة إلى أن غالبية الطلبة الذين درسوا في جامعات الوطن ينتمون إلى الفئات المهمشة من المجتمع، سواء من الريف أو فقراء المدن وأبناء المخيمات. عدا عن وجود كم غير قليل منهم، اضطر للدراسة في هذه الجامعات لأسباب تتعلق بمنعهم من الخروج، جراء إجراءات الاحتلال. وهؤلاء، بغالبيتهم، إما كانوا من المعتقلين المفرج عنهم، أو من طلبة درسوا في جامعات خارج الوطن ومنعهم الاحتلال من متابعة دراستهم هناك، إما لمعلومات حول نشاطهم السياسي، أو لابتزازهم والضغط عليهم.

وقد أدى هذا التشكل إلى تلاقح الخبرة الخارجية مع خبرة السجون، وتفاعلهما مع الواقع المعاش طلابيا، لتنتجا خبرة متميزة ابتعدت عن أسلوب العمل في منظمة التحرير إلى حد ما. كما إنها لم تأخذ بمحدودية تجربة السجون، لكنها تعلمت منها الانتظام الحازم.

ومن الطبيعي القول أن حركة الطلبة في الوطن بدأت حركة مناضلة على أساس وطني، بمعنى أن خلفية نشوئها كانت خلفية سياسية وطنية. ولم يكن في ذلك الوقت، الذي يجثم فيه الاحتلال على صدور الناس، أي مجال للتفكير بتشكيل حركة اجتماعية للطلبة، هذا عدا عن أن مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السابق لم يكن يسمح بوجود حركة طلابية، قائمة

على أساس كونها إحدى منظمات المجتمع المدني في ذلك الوقت.

ويمكن هنا الحديث عن دور الطلبة في العمل الوطني ضمن مرحلتين. المرحلة الأولى كانت منذ بداية الاحتلال وحتى العام ١٩٧٤. حيث ساد في هذه الفترة عمل سري للتنظيمات والفصائل في أوساط طلبة المدارس والمعاهد، بهدف تنظيمهم وتحضيرهم لمواجهات مع الاحتلال، إما بالتظاهر، أو بتشكيل خلايا قتالية، أو تنظيمية في الموقع. وقد كان اللجوء للعمل السري، في هذه المرحلة، لسببين، الأول هو شدة قمع الاحتلال لظواهر المقاومة الوليدة. والثاني هو عدم إيمان العديد من فصائل العمل الوطني في تلك المرحلة بالعمل الجماهيري العلني في المؤسسات (التعليمية).

أما الفترة الثانية، والتي بدأت مع قرارات مؤتمر القمة العربي في الرباط عام ١٩٧٤ بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وبعد المظاهرات العارمة في المدن المختلفة تأييداً لهذا القرار، وبعد الاعتراف بمنظمة التحرير كعضو مراقب في الأمم المتحدة، فقد ترافقت هذه الفترة مع تحول بعض الكليات إلى جامعات، مثل جامعة بيرزيت، وجامعة النجاح، وتأسيس جامعة بيت لحم في الضفة الغربية. وقد شكلت هذه الجامعات بؤراً لتلاقي شبان من مناطق مختلفة، وبتجارب مختلفة، وانتماءات مختلفة، على مقاعد الدراسة، أو في أوقات الفراغ، لتبدأ الأنوية الطلابية المختلفة بالتشكل، وهذه المرة ليس على قاعدة العمل السري، بل على قاعدة الجمع بين السري والعلني. هذا الجمع الذي بدأ بوجود شخوص يعبرون عن تيارات متعاطفة مع أطر سياسية سرية، حيث ترافق هذا الأمر مع أول انتخابات بلدية، بعد الاحتلال، أيدت منظمة التحرير الدخول إليها. فقد بدأ الحديث عن الحق في تشكيل هيئات منتخبة تمثل الطلاب، هذا الأمر الذي لم يلق صعوبة في تجسيده، سواء من قبل الإقبال الطلابي على هذا الموضوع، أو من قبل عدم ممانعة إدارات الجامعات لهذا الأمر، بفعل وعي هذه الإدارات لدور الجامعة الوطني، ومحاولتها - أي إدارة الجامعات - اكتساب هذا الوجه في ظل حالة نهوض وطني جماهيري عمت الضفة الغربية وقطاع غزة.

إذن، فتشكل الهيئات الطلابية المنتخبة (مجالس الطلبة)، لم يأت على خلفية صراع بين الجسم الطلابي والإدارة انبثقت عنه لجان، بقدر ما جاء هذا التشكل، أحياناً، بمساعدة إدارة الجامعة نفسها. لا بل ووصل الأمر، في بعض الجامعات، بتعيين مستشار للمجلس من الهيئة التدريسية. فقد كان الجميع يدرك أن التناقض الأساس في هذه المرحلة هو مع الاحتلال، وأن أية تعارضات تنشأ بين الطلبة وإدارة الجامعات تبقى هامشية، ويمكن الوصول إلى حلول لها بسهولة. وإن دور الجامعة لا يكمن فقط بكونها مؤسسة لتخريج الأكاديميين، بل هي، أيضاً، منبر من منابر الحركة الوطنية، ومؤسسة من مؤسسات المجتمع الفلسطيني، لها دورها المؤثر فيه.

مجالات العمل والنشاط الطلابي

منذ بدايته، كان النشاط التعبوي الوطني المجال الأرحب لعمل الحركة الطلابية، فقد ركزت على عناصر بناء الهوية الوطنية والسياسية، سواء من خلال الأنشطة التثقيفية، أو من خلال المهرجانات الفنية، أو المسابقات، أو إصدار النشرات وإقامة معارض الكتب، أو في المشاركة في الأعمال التطوعية خارج الحرم الجامعي.

هذا عدا عن أعمال التظاهر، ومواجهة اعتداءات الاحتلال، سواء بقواته العسكرية أو مستوطنيه، أو بإحياء المناسبات الوطنية في أشكال تظاهرية مختلفة، أو الاستجابة لمستجدات سياسية وطنية، أو مقاومة إجراء سياسي احتلالي. على هذه الخلفية، أصبح مجلس طلبة جامعة بيرزيت، ممثلاً برئيسه، عضوا في لجنة التوجيه الوطني. وأصبح طلبة الجامعات يعبرون عن صفوة اجتماعية، لها مكانتها في الأرض المحتلة. هذه المكانة لم تأت بفضل التعليم فحسب، والذي هو قيمة اجتماعية مهمة في المجتمع الفلسطيني، بل لأن طلبة الجامعات في الوطن، باتوا يشكلون رأس حربة في مواجهة الاحتلال. وبات تركيز الحركة الوطنية، خاصة بعد اجتياح إسرائيل للبنان، على الأرض المحتلة، وعلى طلبة الجامعات بشكل أكبر.

لقد عانى العديد من قادة حركة الطلبة من الاعتقال والملاحقة، أو الإقامة الجبرية، أو اقتحام البيوت. وعانوا أيضاً من إغلاق الاحتلال لمؤسساتهم التعليمية لفترات طويلة. إلا أن ذلك لم يقلل من عزيمة حركة الطلبة، حتى كانت الانتفاضة الشعبية نهاية العام ١٩٨٧. ليصبح قادة الطلبة، وحتى أعضاء الكتل الطلابية، عناصر مهمة في توجيه العمل الانتفاضي المحلي، مستندين إلى تجربة العمل الجماهيري في الجامعات والمعاهد، التي أغلقت بداية الانتفاضة ولمدة عام، قبل أن يبدأ التعويض الأكاديمي للطلبة في بيوت ومؤسسات خارج الحرم الجامعي.

لقد وعى الاحتلال، متأخراً، أهمية مؤسسات التعليم العالي، حيث إنه، وبعد حوالي عشر سنوات على تأسيس هذه الجامعات، أصدر الأمر العسكري رقم ٨٥٤، المعدل لقانون التربية والتعليم الأردني رقم ١٦، والذي يفتح المجال لسلطة الإدارة المدنية للاحتلال بالتدخل في شؤون الجامعات. لقد جاء هذا القرار العسكري، على خلفية الدور الذي لعبته المؤسسات التعليمية في مقاومة الاحتلال، ومحاولة منه للتضييق عليها. وفي ظل عدم تجاوب الجامعات، ومقاومتها لهذا الأمر العسكري، شن الاحتلال عليها سياسة متشددة، من نصب للحواجز العسكرية على مداخلها، أو منع إداريين وأعضاء هيئة تدريسية من السفر، أو اقتحام المباني وحرم الجامعات. ولعل أمضى سيف كان الاحتلال يستخدمه هو الإغلاق عند أي حدث جامعي، حتى لو كان ذلك في إطار الحرم الجامعي نفسه. وفي هذه المقاومة، والدفاع عن المؤسسة، اتحد الطلبة والعاملون والإداريون، وأبدوا صموداً قوياً في مقاومة تطبيق هذا الأمر، حتى اضطر الاحتلال إلى تجميده بشكل غير معلن.

أشكال التنظيم الطلابي

خلال عمر الحركة الطلابية في الوطن، لم تستطع الحركة الطلابية أن تبني جسماً نظامياً ودائماً موحداً لها على مستوى الوطن، يقود حركة الطلبة بشكل مركزي. بل اقتصر الأمر على أعمال تنسيقية، في أوقات ومراحل يتطلب

الأمر فيها ذلك. وهذا يعود لأسباب مختلفة، منها القمع الاحتلالي لأي تجربة كانت تحاول بناء نفسها على مستوى الوطن، وأن تخرج من إطار الحلقية، تماماً كما حصل مع اللجنة العليا للتنسيق بين مجالس طلبة الجامعات والمعاهد في الضفة، أو نقابة العاملين في الجامعات والمعاهد، حيث صدت ووجهت هاتان العمليتان بإقامات جبرية واعتقالات لأعضائها في فترات مختلفة. وعدا عن هذا السبب، فإن هناك أسباباً داخلية تتعلق بواقع كل تنظيم طلابي على حدة. فقد كان شكل التنظيم السياسي/الحزبي يحكم التنظيم الطلابي التابع له، بحيث يأتي هذا التنظيم الطلابي الجماهيري صورة عن التنظيم/الحزب، وإن كانت تحكمه بعض المرونة. بمعنى أن عملية التغذية الراجعة بين الحزب/التنظيم والمنظمة الطلابية، كانت غير متوازنة، فقد كان للأسلوب الإداري السيادة في نمط العلاقة بين الحزب ومنظمته الطلابية. فقد ألغى الحزب، في غالب الأحيان، دور المنظمة الطلابية في صياغة قرارات حزبية متعلقة بحركة الطلبة. كما إنه لم يوسع من صلاحيات المنظمات الطلابية، خاصة في نسج التحالفات الانتخابية التي حكمتها دائماً ظروف العلاقات السياسية بين الفصائل المختلفة.

كما إننا لم نر سياسة طلابية عامة وواضحة لدى الحركة الطلابية في غير قضايا الإجماع الوطني، وبرامج عامة غير محددة. ويعود ذلك إلى غياب البرنامج الطلابي المحدد لدى الأحزاب، واعتماد المنظمات الطلابية كأذرع سياسية نضالية قوية دون النظر إلى العملية التعليمية والمؤسسات وحاجاتها بجدية. فيما لم يجهد قادة الطلبة أنفسهم بإبداع تجربتهم الخاصة، وتحقيق ريادة ما في هذا المجال، تؤكد بصمة واضحة لهم في العمل الطلابي.

ونجد أيضاً فروقاً في مستوى نضج العمل الطلابي بين موقع طلابي وآخر. حيث نجد مستويات تنظيم وتأطير متقدمة في جامعة ما، ونجد تياراً عائماً لنفس التنظيم في موقع آخر. وكان ذلك يعود إلى مستوى تطور التنظيم في كل منطقة، ومستوى تطور المؤسسة التعليمية وطبيعة علاقاتها.

كما ساد التنظيمات الطلابية، في ذلك الوقت، نوع من النمطية في وجود الكتل

التي كانت مجرد انعكاس جماهيري لفصائل مناضلة، فلم تخرج أية كتلة طلابية ذات بعد طلابي نقابي. وأما المستقلون، فقد كانوا قلائل، وكان ينظر إليهم كشواذ. فقد كانت هناك، على الأغلب، أربعة منظمات طلابية وطنية، ومنظمة خامسة طالما اعتبرت خارج إطار الوحدة الوطنية بفعل عدم وجود امتداد سياسي لها في إطار المنظمة، وهي الكتلة الإسلامية. كما إنها كانت تعزل نفسها عن نشاط الجسم الوطني محيّدة نفسها، في غالب الأحيان، ليس عن النشاط النقابي العادي، وإنما حتى عن المواجهات مع الاحتلال.

وتمكن أيضاً الإشارة إلى نوع آخر من العلاقة بين السياسي والطلابي، فقد كانت تحكم الحركة الطلابية مؤسستان. الأولى هي المجلس الطلابي المنتخب من القاعدة الطلابية، هذا المجلس الذي كان ينظر إليه إذا كان تجمعاً للكتل كممثل نقابي للطلبة، وإذا انفردت به كتلة صار ممثلاً سياسياً لها. فيما كان الإطار الأهم هو لجنة التنسيق الطلابية المكونة من ممثلي الفصائل السياسية، والتي كانت، في العادة، تجتمع لتقرير موقف وطني، أو إجراء نضالي، أو إنها تعمل في كل موسم انتخابات كإطار لمساومات انتخابية على مقاعد المجلس وتقسيمها.

كما شهدت كل من جامعتي النجاح والإسلامية في غزة تشكيل لجان طلابية وطنية موحدة، بعد نجاح الكتلة الإسلامية في الحصول على أغلبية، أو كافة، مقاعد مجلس الطلبة. حيث شكلت هذه اللجنة إطاراً موازياً للمجلس، أدى، في أحيان كثيرة، إلى تنازع ومشاكل داخلية في الجسم الطلابي، وصل حد الاحتراب الداخلي في جامعة النجاح الوطنية في العام الدراسي ١٩٨١/ ١٩٨٢، وغزة عام ١٩٨٣/١٩٨٥.

بين الوطني/السياسي والنقابي

صحيح أن السمة الغالبة للنضال الطلابي كانت سياسية/وطنية، وأن كل النضال الطلابي قد اصطبغ بهذه الصبغة، إلا أن الأمر لا يخلو من بعض

أعمال نقابية، ومكتسبات حققها الطلبة في هذا الموقع الطلابي أو ذاك، وعلى قاعدة أن الصراع مع إدارة الجامعات عادة ما يكون ثانوياً، ولا يصل إلى حدوده القصوى، حيث لعب الصراع الخارجي دوره في تحديد التناقض الداخلي في الجامعة، هذا من جانب. ومن جانب آخر، فإن الظروف التي كانت تعاني منها الجامعات، بشكل عام، لم تسمح بأن تخاض فيها نضالات نقابية جادة، فيما أسهمت ليبرالية بعض الجامعات، وقوة الحركة الطلابية فيها، في تحقيق مكتسبات طلابية مهمة، يندر أن توجد أحياناً في دول متقدمة.

وتمكن ملاحظة بروز العمل النقابي الطلابي، في الفترات التي عانت فيها م. ت. ف. من انقسامات، أو عانى فيها النضال الوطني حالة من الركود. حيث كانت تبرز أمام هذه الأزمات محاولات من بعض الإدارات لاستغلال هذه الحالة – الركود – وإصدار قرارات أو إجراءات تمس مصالح الطلبة. الأمر الذي كان يستنهض الطلبة للوقوف أمامها. ولعل المعركة المركزية الدائمة التي كانت مجال العمل النقابي في المؤسسات التعليمية، هي معركة الأقساط الجامعية، فحينما كانت أموال وموارد الجامعة في أزمة، كانت ترفع الأقساط، ويصبح هم الطلبة إلغاء هذا الارتفاع، أو تقليص مداه. ولقد نجح الطلبة في تحقيق مطلب نقابي هام، قضى بتصنيف الطلبة حسب قدرتهم الاقتصادية، هذا التصنيف كان الشكل الأكثر إنصافاً لتوزيع الأعباء على الفئات المجتمعية في عملية التعليم. كما نجح الطلبة في توفير الفرصة للمعتقلين الذين تقدّموا لامتحان الثانوية العامة في السجون في الدخول إلى جامعات الأراضي المحتلة تحت بند "الحالات الخاصة"، والتي اتفقت مجالس الطلبة مع الجامعات على معاييرها، ولكنها عكست نفس ذهنية المحاصصة التي كانت سائدة في منظمة التحرير الفلسطينية.

وعدا عن ذلك، فقد حقق طلبة بعض الجامعات مكاسب تمثيلية في أطر إدارية للجامعات. فقد قبلت جامعة بيرزيت أن تسجل في النظام الداخلي لمجلس الطلبة، مهمات بعض أعضاء سكرتاريا المجلس، تتعلق بعضويتهم في مجالس جامعية معينة. حيث كان رئيس المجلس، عضواً في لجنة القبول والتسجيل،

فيما كان سكرتير لجنة التخصصات عضواً في المجلس الأكاديمي للجامعة، عدا عن وجود ممثلين للطلبة في مجالس الكليات والدوائر. إلا أن هذه المكاسب لم تستمر، حيث سحبت تدريجياً، وبدون مراسم، من أيدي الطلبة، خاصة في الفترة التي ساد فيها الانقسام الطلابي، كانعكاس للانقسام السياسي في م. ت. ف.، حيث أدى هذا الانقسام والتنافس الكتلوي السياسي على مقاعد المجلس إلى إهمال الدور النقابي للمجلس، وتهميشه، واستخدامه كواجهة سياسية لا أكثر. الأمر الذي جعل هذه المكتسبات جزءاً من تراث الحركة الطلابية، وليس مكسباً معززاً ومتطوراً.

وضمن إنجازات الحركة الطلابية على المستوى النقابي، استطاع طلبة جامعة بيرزيت، وفي مرحلة مبكرة من عمر الجامعة، أن يحولوا ملكية مقصف الجامعة إلى ملكية وإشراف مجلس الطلبة، وحذا الطلبة في الجامعات الأخرى نفس الحذو. إلا أن هذا المكسب أيضاً قد تبخر في ظل الإهمال الطلابي لتحصيل موارد مالية ذاتية للطلبة، وتشغيل طلبة في هذه المرافق، واعتمادها، بعد ذلك، على مصادر التمويل الأخرى، غير القائمة على نشاطات ومبادرات، بقدر ما هو تمويل التنظيم نفسه.

لقد أدى انعدام وجود برامج طلابية حقيقية ومعدة للتطبيق لدى الأحزاب والفصائل السياسية إلى اعتماد العمل الطلابي النقابي على عفوية الطلبة، وقدرتهم على استيعاب بعض التجارب التي درسوها في كتبهم الثقافية، أو الأكاديمية. وبهذا، فإن الخبرة النقابية للحركة الطلابية الفلسطينية، وإن كانت لا تخلو من خمائر وأرضيات مهمة للمستقبل، فقد كانت متواضعة أمام الخبرة السياسية والتنظيمية. ولقد خرّجت الحركة الطلابية قادة سياسيين وتنظيميين، لكنها حينما رفدت المجتمع بهذه الخبرات، لم تحصل على مشاركة في القرار الوطني بمستوى مشاركتها في هذا النضال، كما إنها دخلت إلى الفعل الوطني ككتلة، فيما تعامل القادة معها، في مستوى المشاركة السياسية في القرار، كأفراد.

الخبرة السابقة في مواجهة الواقع الجديد

لا شك أن العملية السياسية التي بدأت مع مؤتمر مدريد، ودخلت إلى حيز جديد باتفاق أوسلو، وتطبيقاته، قد أثرت على وضع الحركة الطلابية في الوطن. فقد نشأت متغيرات جديدة مع توقيع اتفاقية القاهرة، في أيار ١٩٩٤، واتفاقية طابا، سواء أكان ذلك على مستوى التبعية الجغرافية أو المدنية لمؤسسات التعليم العالي. فقد أسهم انسحاب الاحتلال، وإعادة انتشاره، من المدن الرئيسية في الضفة ومن قطاع غزة، في وقوع أغلب مؤسسات التعليم العالي تحت الإشراف الفلسطيني المباشر، عدا جامعة بيرزيت، التي بقيت ضمن المنطقة (ب). لكن نصوص الاتفاق قد أعطت الصلاحية في الإشراف على التعليم، بشكل عام، للسلطة الوطنية الفلسطينية. وبهذا، ارتفع عن الجامعات سيف الإغلاق الاحتلالي المباشر، وسيف اقتحام الجامعات... الخ من الممارسات المباشرة. كما ارتفع عنها سيف الأمر العسكري رقم ٨٥٤. وإن كان الاحتلال لا زال يتعمد نصب الحواجز لاعتقال نشطاء الطلبة في مختلف المواقع، عدا عن استخدامه البشع للفصل بين الضفة والقطاع، وحرمان طلبة القطاع من التسجيل في جامعات الضفة أو استكمال دراستهم التي بدءوها فيها، وبالعكس.

لكن دخول المرحلة الجديدة أيضاً قد امتاز بأنه جاء بعد فترة انقطاع دامت حوالي أربع سنوات من الانتفاضة. هذه السنوات الأربع تم فيها تخريج العديد من الطلبة أصحاب الخبرات في إدارة العمل الطلابي. ودخل جيل جديد، بطموحات واتجاهات ذاتية جديدة، في أجواء الجامعات، بحيث لم يحدث ذلك التواصل العالي للخبرة بين جيل ما قبل السلطة والجيل الجديد. لقد أصبح جيل الطلبة الجديد، ما بعد دخول السلطة الوطنية، أمام مهمات تتعلق بتحديد الدور، والطرائق الجديدة في العمل، وهو في وضع لا يحسد عليه من نقص في الخبرة والتجربة، وضعف الاهتمام من القاعدة الطلابية بهذا الدور الحيوي.

ورغم ذلك، كانت هناك أحداث دلت على إمكانية إعادة التواصل في الخبرة، مع تعديلها لتتلاءم مع المرحلة الجديدة. فقد دلت حادثة اقتحام جامعة النجاح

من قبل الشرطة الفلسطينية، وردود الفعل الطلابية إزاءها، على أن النفس الطلابي، الحريص على الديمقراطية، لازال قائماً، وأن التراث الديمقراطي للحركة الطلابية لا زال مؤثراً، وتمكن تنميته في الدفاع عن حقوق ومكتسبات الحركة الطلابية. كما دلت أحداث المواجهات في هبة الأقصى، على استعداد الطلبة الدائم للتضحية والاستمرار في مقارعة الاحتلال.

غير أن كل هذه التربة والأرضية، التي ترافقت مع هامش حرية أعلى، ومجالات للعمل أوسع، لازالت غير مستغلة تماماً في تطوير أوضاع الحركة الطلابية. فلا زالت تعيش أوضاعاً حلقية مشتتة، ولازالت البرامج الطلابية عائمة، ولازالت قاعدة التنافس في ما بينها سياسية. ولا زالت الفصائل تعد أصواتا عند كل انتخابات، وتنسى هذه الأصوات مع أول نشوة بالانتصار، أو نكسة وشعور بخيبة الفشل. أي أن تعامل هذه الفصائل لم يرق إلى درجة النظر إلى الحركة الطلابية كقوة مجتمعية لديها إمكانية التأثير إذا ما خوطبت بلغة مصالحها. وليس فقط باستعراض القوة والتدليل عليها بتمثيل هذه القوة أو تلك في المجالس الطلابية.

والسؤال الذي يبرز في هذه المرحلة هو: هل انتهى الدور الوطني للطلبة، ليبدأ دور النضال الديمقراطي الطلابي؟ أم أن الأمور لم تتغير؟ إن إنكار التغيير هنا، معناه إصرار على التمسك بمفهوم تجنيد الطلبة للمواقف السياسية، وإخضاع كل الحركة الطلابية لمتطلبات العمل السياسي. إن المتسع الجديد يمكن أن يشكل، حتى للقوى السياسية، مجالاً لنقلة جديدة في تطور عملها الديمقراطي السياسي، وإعادة النظر في آليات العمل السابقة التي تعترف بأنها كانت مقصرة أو فاشلة، وإن من الضروري تغييرها.

فبعد مرحلة أوسلو، ظهرت، في بعض الجامعات، كتل جديدة خارج الكتل المألوفة، وظهرت مهمات جديدة غير المهمات السابقة. لقد أصبحنا إزاء عملية تنظيم للتعليم العالي من خلال وزارة التعليم العالي، وأصبحنا إزاء ضرورة سن قانون للتعليم العالي، وأصبحنا إزاء ضرورة وجود مشاركة طلابية في

القرار المتعلق بالعملية التعليمية. وهذه أمور سياسية متعلقة باستراتيجيات التعليم، وليست مجرد عمل نقابي بحت.

كما أصبحنا إزاء مهمة توحيد الجسم الطلابي، في الوطن على الأقل، في هيئة تمثيلية عامة منتخبة بشكل ديمقراطي، هذه الهيئة التي عليها أن تدافع عن حقوق الطالب، بشكل عام، وأن تشرك نفسها في قضايا السياسة العامة للتعليم. وهذا يحتاج إلى قادة طلابيين قادرين، كما يحتاج إلى أحزاب ذات بعد نظر وأفق عملي في هذا المجال، تطرح برامجها المفصلة، وتتابع تطورات الوضع التعليمي، وتضع حلولاً للمشاكل تكون على أساسها استمالة الطلبة وكسب تأييدهم.

إن المجال المتاح الآن للحركة الطلابية، كي تدخل إلى حقل المشاركة السياسية كمنظمة مجتمع مدني فلسطيني، ربما لن يتاح في المستقبل. وبالتالي، لا بدّ من استغلال هذه الفترة لأجل إعادة تنظيم الحركة الطلابية، وفق أساليب وأسس جديدة تراعي المتغيرات وتعمل على أساس أنها شريك فاعل في قرار المؤسسة التعليمية، وأن دورها في النضال الوطني، الذي لا زال قائما، يشكل قوة دفع قوية باتجاه تعزيز مكانتها ودورها المشارك في القرارات والسياسات الوطنية والديمقراطية.

لقد حاولت نخبة من الناشطين الطلابيين القدامى فتح هذا الملف، ومعه ملف الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وتوصلت إلى وثيقة شرف طلابية تعتبر مدخلاً لبناء فرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين داخل الوطن. كما استطاعت أن تصل إلى صياغات أولية للائحة داخلية توحيدية. إلا أن هذه الجهود قد عطلت، بعقد المجلس الإداري للاتحاد، والعودة إلى نظام التوافق السياسي، بدل الانتخاب، وإعادة تعيين لجنة تنفيذية جديدة للاتحاد، لا علاقة لها بالطلبة. فيما وعدت هذه اللجنة التنفيذية أن تسلم الاتحاد لأصحابه الحقيقيين خلال فترة عام انقضت دون أن يحصل ذلك، ودون أن يكون هناك أي نشاط متعلق بنوعية القاعدة الطلابية لدورها، ولأهمية وحدتها التمثيلية. لقد فشلت الجهود الأولى لأنها جاءت من فوق، حتى وإن كانت نواياها طيبة، إلا أنها لم تستند

إلى حوار مع القواعد الطلابية. كما سهلت، بهذا الأمر، الطريق على الذين قاموا بعملية التعطيل هذه.

إننا نشهد، في هذه المرحلة، تصاعداً لأزمة الجامعات المالية، كما نشهد برامج جامعية جديدة، ليست سوى محاولة لخصخصة هذه الجامعات. عدا عن تخلي الجامعات عن خدمات كثيرة كانت تقدمها بأسعار طلابية لصالح إعطائها لمتعهدين. الأمر الذي بات مظهرا من مظاهر الخصخصة، وشكل اعتداءً على مكتسبات طلابية حققت في الماضي.

إن أمام الحركة الطلابية، عدا عن استعدادها لمواجهة الاحتلال وتحقيق البرنامج الوطني الذي يبقى مهمة دائمة ما دام الاحتلال، أن تمتلك رؤيتها تجاه قضاياها الطلابية، وأن تعيد تشكيل نفسها كمنظمات مجتمع مدني تطرح قضايا الطلبة وهمومهم، من رفع الأقساط، إلى ضرورة تعديل برامج الجامعات الأكاديمية، إلى الدفاع عن الحريات الأكاديمية واستقلالية الجامعات، إلى التدخل والضغط لأجل تعديلات في قانون التعليم العالي... الخ من هذه المهمات. وذلك حتى تكون حصة الحركة الطلابية في المشاركة في القرار الوطني العام بمقدار مشاركتها في النضال الوطني العام. وإلا ستبقى الحركة الطلابية مجرد مجموعات مجيشة لهذا الفصيل والحزب السياسي، أو ذاك، تلوك شعارات سياسية، وتصارع لأجلها، فيما لا تصنع خطة واحدة لأجل الدفاع عن حقوق الطلبة.

الحركة الطلابية بين
استكمال لمهام التحرر الوطني
والبناء الديمقراطي والعمل النقابي

رباح جبر وحلمي الأعرج

الحركة الطلابية بين
استكمال لمهام التحرر الوطني
والبناء الديمقراطي والعمل النقابي

تمهيد

إن الحركة الطلابية الفلسطينية، التي يتواصل النقاش بشأنها هذه الأيام، ويأخذ مزيداً من الجدية، لهي جديرة بالدراسة التحليلية المعمقة، لأسباب عدة، منها "التاريخية" المتعلقة بدورها وخبراتها الغنية والمتنوعة، و"الموضوعية" المتمثلة بالسمات والإمكانات الكامنة التي ما زالت تختزنها، والتي يمكن أن تصب في خدمة الأهداف العامة للشعب والمجتمع الفلسطيني، ومنها الأسباب "البرنامجية"، وأبرزها تلك المتعلقة بالتهديد الجدي للجامعات والمعاهد العليا بإحداث تراجع في مسيرتها التعليمية، وبقدرة الطلاب، من فئات اجتماعية عديدة، على مواصلة تعليمهم العالي.

لهذه الأسباب مجتمعة، تتوجب فعلاً دراسة واقع الحركة الطلابية الراهن، وكشف علاقته بتجربتها في الوطن على مدى العقد الذي سبق اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وتسليط الضوء على أبرز السمات الراهنة للحركة الطلابية وآفاق نهوضها المتجدد، وإعادة الإمساك بالمهام الوطنية – الديمقراطية – والنقابية في إطار من الشمولية والتكامل والتوازن.

ولعل الانطلاق من حقيقة التراجع الواضح في دور الحركة الطلابية مقارنة بإمكاناتها وتجربتها وبالمتوقع منها، يختصر العديد من الاجتهادات حول مدى التراجع الذي وقع. وإن الاعتراف بهذه الحقيقة، والانطلاق منها، لا ينتقص أبداً من الدور المتنامي الذي اضطلعت به، منذ أواسط السبعينات،

دفاعاً عن الهوية الثقافية والوطنية، وحماية تراث الشعب الفلسطيني، وكذلك دورها في المعارك العامة التي خاضها شعبنا بقطاعاته المختلفة، من أجل تمكين شعبنا من نيل حقوقه الوطنية المشروعة، والمتمثلة بحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ وكذلك بالدفاع عن وحدانية تمثيل م. ت. ف. الموحدة للشعب الفلسطيني أينما تواجد. وبشكل أو بآخر، دورها في التأسيس مع القطاعات الشعبية الأخرى لمرحلة الانتفاضة الباسلة، وكذلك دورها في حماية الجامعات والمعاهد العليا صروحاً وطنية شامخة، والتصدي لإجراءات الاحتلال التي استهدفتها، وأخيراً، في تحقيق إنجازات مطلبيه هامة لجمهور الطلبة تمكنهم من الاستمرار في التعليم العالي في وقت كان شعبنا بأمس الحاجة لمؤسسات تعليمية تؤهل الجيل الصاعد علمياً ومهنياً، وتبقي على حالة من الصمود والثبات في الوطن أمام مخططات التهجير، وخاصة لفئة الشباب.

نشأة الحركة الطلابية تحت الاحتلال

لا يمكن الحديث عن تاريخ محدد في نشأة الحركة الطلابية في الداخل، بل إنها بدأت في التشكّل مع تأسيس الكليات الفلسطينية، وأولها كلية بيرزيت سنة ١٩٧٢، والتي تحولت لاحقاً إلى جامعة تمنح شهادة البكالوريوس، ومن ثم كلية النجاح الوطنية عام ١٩٧٧، والتي تحولت بدورها عن كلية متوسطة، وتأسيس جامعة بيت لحم لتتوالى بعدها الجامعات، والتي أصبحت تضم أعداداً كبيرة من الطلبة في الضفة والقطاع. وعندما نقول حركة طلابية، فإننا نقصد تجمعات طلابية، على درجة عالية من التمركز، بدأت تنتظم وتشق طريقها باعتبارها جسماً واعياً – وليس مجرد جمهور من الطلبة – يهدف إلى تحقيق غايات محددة. وبهذا المعنى فإن تأسيس أول مجلس طلبة في جامعة بيرزيت عام ١٩٧٦، يشكل بداية تنظيم الحركة الطلابية. وإن الإضراب الناجح الذي قاده هذا المجلس من أجل تأميم الكافيتيريا، والإضراب المساند لفكرة تعريب التعليم في جامعة بيرزيت، يعتبران من بواكير العمل الطلابي النقابي

المنظم، والذي توالى لاحقاً ليشمل غالبية الجامعات والمعاهد العليا، التي بدأت تتأسس في الوطن المحتل في الضفة والقطاع.

كان الطابع الغالب في تركيبة قيادة الحركة الطلابية في هذه الفترة (منتصف السبعينات) في كل جامعة من الجامعات الرئيسية يتمثل بالكوادر الطلابية المنتمية، أو المحسوبة على فصائل منظمة التحرير الفلسطينية المختلفة، أو كوادر طلابية نشطة ومستقلة سياسياً، إلى حد ما. ولم تكن الأطر الطلابية قد تشكلت بعد.

ومع بداية الثمانينات، بدأت عملية تشكيل الأطر الطلابية المنظمة ببرامجها ووثائقها وهياكلها ولوائحها الداخلية، والتي هي امتداد طلابي للفصائل الوطنية. وقد جاء تشكيل هذه الأطر تعبيراً عن حاجة ماسة وأرقى من تنظيم الحركة الطلابية في ظل النهوض الوطني العارم والعام من جهة، والإقبال العالي على التنظيم والتأطير من جهة أخرى، وخاصة في أوساط الطلبة الذين هم ولأسباب مختلفة أكثر من غيرهم من القطاعات الجماهيرية الأخرى ميلاً للعمل السياسي والتأطير.

إن تشكيل الأطر الطلابية، ونضال الحركة الطلابية في كل جامعة ومعهد من أجل انتزاع موافقة الإدارة أو مجلس الأمناء المحدد على حق الطلبة بتشكيل مجالسهم واتحاداتهم من جهة، ونضالها أيضاً من أجل تعزيز دور هذه المجالس والاتحادات في تمثيل الطلبة والدفاع عن حقوقهم من جهة أخرى.. وهذا النضال الذي تواصل لسنين عديدة، تخلله تصاعد في درجة تنظيم الحركة الطلابية داخل المؤسسة الواحدة، وعلى المستوى الوطني عموماً، من صيغة تنظيمية إلى أخرى أرقى، وهكذا حتى توجت هذه العملية بعقد المؤتمر الطلابي العام الأول في جامعة بيرزيت، يوم ١٩٨٢/٢/١٢، وبالوثيقة الطلابية الصادرة عنه.

إن القيمة الحقيقية لهذا المؤتمر وللوثيقة الصادرة عنه تتمثل بـ:

١. شمولية المشاركة للحركة الطلابية، حيث شارك ممثلون عن قيادة الحركة

الطلابية (مجالس طلابية، ولجان طلابية موحدة) من ثماني مؤسسات تعليمية رئيسة على مستوى الضفة الغربية، إضافة لمنتدبين عن الأطر الطلابية في المدارس الثانوية.

٢. قدرة المؤتمر الذي حضرت له ودعت لانعقاده "لجنة التنسيق للحركة الطلابية في جامعة بيرزيت"، على إبراز المهمات التي هي بصددها بدرجة هامة من التوازن في ما بين "الوطني، الديموقراطي والنقابي".

٣. انبثاق "لجنة تنسيق عليا للحركة الطلابية" عن المؤتمر وأعماله، واكبت العمل، واضطلعت بدور قيادي متنام في الفترة اللاحقة.

٤. وأخيراً، نبعت أهمية هذا المؤتمر من التوثيق السياسي في ظل اشتداد محاولات ما يسمى "الإدارة المدنية" في سعيها لتطبيق الحكم الذاتي الذي نصت عليه اتفاقات كامب ديفيد. وقد سعت هذه المؤامرة، التي قادها "شارون" و"مناحيم ميسلون"، إلى العمل على خلق قاعدة اجتماعية موالية للاحتلال، وفلسطنة الصراع، وتشديد القمع ضد الرموز الوطنية، قوى وشخصيات ومؤسسات. (**المؤتمر الطلابي العام**، ١٩٨٢ ، ص١).

الحركة الطلابية الفلسطينية حتى العام ١٩٨٧
المهمات والسمات

يمكن تلخيص المهام التي اضطلعت بها الحركة الطلابية تحت الاحتلال في المحاور المختلفة على النحو التالي:

أولاً: محور العمل الوطني: تنوعت المهام الوطنية في طبيعتها ودرجة أهميتها، بدءاً من مقاومة اتفاقات كامب ديفيد وإفرازاتها على الصعيد الفلسطيني، مروراً بحماية والالتفاف حول قرارات لجنة التوجيه الوطني في نهاية السبعينات، وضد إقالة بعض رؤساء البلديات المنتخبين، وأبرزهم الشكعة في نابلس، وضد مؤامرة التقاسم الوظيفي، وقبلها روابط القرى، وكذلك ضد خطوة إحياء البرلمان الأردني في الضفة الغربية. وخلال تلك المهام، بقيت المهمة الرئيسية

"حماية الحقوق الوطنية والدفاع عن م. ت. ف. ووحدانية تمثيلها، وحماية التراث والثقافة والهوية الوطنية.." ماثلة في مقدمة جدول أعمال الحركة الطلابية.

ثانياً: محور النضال الديمقراطي: وتركزت المهام على حق الطلبة في تشكيل مجالسهم الطلابية – المشاركة في رسم سياسة الجامعات والمعاهد العليا – حرية تشكيل الأطر الطلابية – الحق في الإضرابات الطلابية – حرية التعبير عن الرأي – مواجهة بعض الاتجاهات السلفية التي حاولت الحد من الحريات المختلفة داخل الجامعات والمعاهد، وكذلك النضال من أجل جعلها جامعات مفتوحة أمام كل فئات الشعب الفلسطيني. وفي مقدمة كل ذلك، النضال ضد تدخلات الاحتلال في الجامعات والمعاهد بهدف التحكم فيها بأشكال وأساليب متعددة من إغلاقات، واعتقالات، وفرض أوامر إقامة جبرية، انتهاءً بوثيقة الأساتذة الأجانب، والأمر العسكري ٨٥٤.

ثالثاً: محور العمل المجتمعي والثقافة والتراث: نشطت الحركة الطلابية في أكثر من جامعة ومعهد في القيام بالعديد من الأنشطة المجتمعية، مثلا أعمال تطوعية، معارض كتب، أسبوع فلسطين، أعراس فلسطينية، التضامن مع قطاعات شعبية أخرى، وخاصة الفلاحين، وضد مصادرة الأراضي والاستيطان.

رابعاً: في محور العمل النقابي: شكل الدفاع عن حق الطلبة بالتعليم والانتظام في الأطر والمجالس الطلابية، وضد سياسة رفع رسوم التعليم الجامعي أبرز محاور العمل النقابي، بالإضافة إلى قضايا نقابية متفرقة مثل سياسة القبول، والمطالبة بتوسيع المكتبات والمختبرات والتجهيزات اللازمة، وضد تعديل سلم العلامات والشهادات في أكثر من جامعة ومعهد، من بينها كلية الأمة وجامعة بيرزيت.

أشكال النضال الطلابي

بعيداً عن الإطالة يمكن تلخيص الأشكال والأساليب النضالية التي اتبعتها الحركة الطلابية بـ:

١- أساليب المواجهة العنيفة ضد الاحتلال.[١]

٢- أساليب التعبئة السياسية بمختلف الوسائل (بيانات، مؤتمرات، مسيرات، ندوات.. الخ).

٣- أساليب البيانات والاعتصامات والمسيرات، وصولاً إلى الإضرابات الجزئية والمفتوحة في ما يتعلق بمحاور العمل النقابي والديموقراطي.

ولقد أجادت الحركة الطلابية، إلى حد بعيد، اختيار الوسائل المناسبة للموقف النضالي المحدد، مراعية الأوضاع الداخلية للجامعات من جهة، والوضع العام من جهة أخرى، وإمكاناتها الخاصة من جهة ثالثة.

سمات الحركة الطلابية

يمكن لأي دارس أن يبرز السمات التالية في تجربة الحركة الطلابية في مرحلة ما قبل الانتفاضة:

١) تأثرها الشديد بالتفاعلات والأحداث خارج أسوار الجامعات، وبالهم الوطني العام، وتفاعلاتها مع ما يجري في محيطها، وخاصة بكل ما له علاقة بالقضية الوطنية للشعب الفلسطيني، وكثيراً ما كانت الجامعة تحتضن، وتبادر إلى نشاطات وطنية عامة داخل أسوارها.

٢) غلبة العمل الوطني والأنشطة ذات العلاقة على محاور العمل الأخرى، النقابية والديمقراطية، والتي كانت في غالبيتها نشاطات موسمية، وردود فعل على إجراءات وقرارات معينة، تتخذها إدارات الجامعات والمعاهد والكليات المتوسطة.

---

١. أول إضراب مفتوح عن الدراسة بسبب رفع الأقساط الجامعية تم في العام الدراسي ٨١/٨٠ في جامعة بيرزيت، وتوج الإضراب بتراجع إدارة الجامعة عن القرار.

٣) الافتقار إلى صيغ تنظيمية ثابتة في قيادة العمل الطلابي على المستوى الوطني ذات مرجعيات موحدة، غير تلك الفصائلية.

٤) موسمية الدور المجتمعي الذي لعبته الحركة الطلابية، واقتصاره على عدد قليل من الجامعات (عدم الشمولية)، وتغليب الجانب الوطني فيه على الحياتي والديموقراطي.

الحركة الطلابية والانتفاضة الشعبية (١٩٨٨-١٩٩١)

إذا اعتبرنا الانتفاضة تتويجاً ومحطة نضالية أرقى من النضال الجماهيري داخل الوطن المحتل، وناتجة عن تراكم نضالي على مدار السنوات الممتدة، منذ احتلال الضفة والقطاع عام ١٩٦٧، حتى اندلاعها في أواخر ١٩٨٧، فإن الحركة الطلابية واحدة من أهم الركائز التي اعتمدت عليها عملية التحضير لها.

إن إقدام سلطات الاحتلال على إغلاق الجامعات والمعاهد خلال الفترة التي أعقبت الانتفاضة، أدى إلى توقف التجربة المتراكمة للحركة الطلابية التي أشرنا إليها، خاصة وأن التجمعات الطلابية الكبيرة داخل أسوار الجامعات والمعاهد العليا تعتبر أحد أهم شروطها، الأمر الذي أدى إلى بعثرة جسمها وانتشار أعضائها وكادرها وقياداتها على امتداد مئات التجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن هذا التشتت الناجم عن إغلاق الجامعات والمعاهد أدى بدوره، إلى إغناء الانتفاضة بخبرات الحركة الطلابية الجماعية. ومن استفادتها من الدور القيادي الميداني لكادرها وقياداتها المجربة، بل وأكثر من ذلك، فان عدداً لا بأس به من قياداتها تبوأ مواقع هامة في قيادة الانتفاضة ميدانياً، وفي التخطيط لأنشطتها وفعالياتها، الأمر الذي أدى إلى استشهاد عدد منهم، وإلى اعتقال المئات، ومطاردة وإبعاد أبرز تلك القيادات، التي شكلت جزءاً هاماً من قيادة الانتفاضة. واستناداً إلى ما سبق، فيمكننا القول أن الانتفاضة شكلت، بالنسبة للحركة الطلابية، بداية لمرحلة جديدة، دخلتها وبدأت تتشكل، بناءً

عليها، سمات جديدة للحركة الطلابية لمرحلة ما بعد حرب الخليج ومؤتمر مدريد.

السمات الراهنة للحركة الطلابية ١٩٩١-١٩٩٩

لا تمكن رؤية التراجع الذي حصل على دور وسمات الحركة الطلابية الفلسطينية بمعزل عن التراجع الذي وقع على صعيد الحركة الجماهيرية والوطنية الفلسطينية في الفترة التي أعقبت حرب الخليج، وعقد مؤتمر مدريد. الأمر الذي قاد إلى توقف الانتفاضة بمفهومها التقليدي الذي كان مسيطراً، والذي شكلت المشاركة الشعبية الواسعة في فعالياتها أهم سماته.

هذا التراجع العام، وما أعقبه من انقسام سياسي في المجتمع برمته، وفي القطاعات الجماهيرية المختلفة، وبين الفصائل والمكونات السياسية للحركة الوطنية، أثر، بدوره، على واقع الحال في الحركة الطلابية التي خرجت من الانتفاضة، ومن إغلاق للجامعات والمعاهد تراوح ما بين (٣-٤) سنوات، وهي منهكة ومشتتة، وبحاجة إلى إعادة ترميم أوصالها التي تقطعت.

وبناءً عليه، يمكن تظهير سمات الحركة الطلابية في وضعها الراهن على النحو التالي:

١- **الضعف الشديد في وحدة الحركة الطلابية**، القائمة على الأسس الوطنية -السياسية والبرنامجية، مقارنة مع الفترة التي سبقت اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وبروز ظواهر جديدة في واقع الحركة الطلابية مثل "الشللية" و"البلديات" وتشكيل العديد من المجموعات على أسس غير تلك التي كانت معهودة سابقاً.

٢- **تدني مستوى تنظيم الحركة الطلابية**، والذي تمكن رؤيته من خلال:

- ضعف التأطير في الكتل الطلابية، والتي هي امتداد للفصائل السياسية. ونقصد هنا العضوية الملتزمة، وخاصة في الفصائل المنضوية تحت لواء

م. ت. ف.، وان كانت العضوية في الكتل الإسلامية، ودرجة الانضباط فيها أكثر من غيرها.

- تراجع الدور التمثيلي للمجالس الطلابية، وقدرتها على التأثير في القرارات المتعلقة بالجامعات والمعاهد وفي جمهور الطلبة مباشرة، وبمصالحه اليومية. وانعكاس هذا التدني، في مستوى التنظيم، على حجم المشاركة في الأنشطة التي تدعو إليها قيادة الحركة الطلابية، سواء كانت هذه الأنشطة نقابية، أو وطنية، أو اجتماعية، أو حتى سياسية تثقيفية.

- غياب التنسيق الطلابي المركزي (الذي يشمل كافة الجامعات والمعاهد العليا)، إلا إستثناءات محدودة، كما وقع مؤخراً بشأن رسوم التعليم الجامعي، وإن عدم وجود جسم تنسيق مركزي يضعف الحركة الطلابية برمتها، ويفقدها صفة التضامن بين مكوناتها المختلفة، ويترك كل جزء منها يصارع وحده، إدارة هذه الجامعة أو ذلك المعهد.

- التراجع الكبير في دور الحركة الطلابية في المعاهد العليا والكليات المتوسطة، ليس فقط مقارنة بالجامعات الرئيسية في المرحلة الراهنة، بل وبدورها في العقد الذي سبق الانتفاضة.

- انقطاع الصلة بين جسمي الحركة الطلابية في الضفة والقطاع، الناجم عن إجراءات الاحتلال من عزل وإغلاق دائم، والظروف الأمنية المختلفة.

٣- **التغير في تركيبة الحركة الطلابية من ناحيتين:**

- التركيبة الاجتماعية، والتي يعود سببها إلى ارتفاع الرسوم الدراسية، والتي تقود، بالتدريج، إلى حرمان العديد من الطلبة الذين ينتمون إلى فئات اجتماعية من أدنى السلم الاجتماعي، الأمر الذي يخل تدريجياً بالتركيبة الطبقية للحركة الطلابية.

- التركيبة السياسية للحركة الطلابية من حيث اختلال ميزان القوى لصالح الاتجاهات الطلابية الإسلامية من جهة، والتراجع الخاص في حجم ودور قوى اليسار خاصة، وقوى منظمة التحرير عامة.. وهذا

العامل مرتبط مباشرة بالتراجع الوطني السياسي والاقتصادي الناجم عن اتفاقات أوسلو وإفرازاتها، في ما يتعلق بتراجع حركة الشبيبة الطلابية، وبعدم قدرة القوى اليسارية المعارضة على تقديم برنامج عملي ملموس. الأمر الذي أثر على وزن امتداداتها الطلابية (جبهة العمل، كتلة الوحدة الطلابية).

٤- **الضعف الشديد في النضال المطلبي النقابي للحركة الطلابية**، وإن كان ذلك لا ينتقص من قيمة وأهمية بعض التحركات المطلبية هنا وهناك، وخاصة تلك المتعلقة بموضوع رفع الأقساط الجامعية مؤخراً (رؤساء مجالس الطلبة، مؤتمر صحافي منشور في جريدة **القدس** ١٩٩٩/٨/١). ولكن تبقى السمة العامة هي وجود تحركات نقابية ذات طابع احتجاجي على سياسات وقرارات تتخذها إدارات الجامعات، وليس بالانطلاق من برنامج نقابي يهدف أصلاً إلى مراكمة الإنجازات باتجاه هدف نقابي عام وواضح ومقصود.

٥- **الضعف الشديد في النضال الديمقراطي**، والدفاع عن حرية التعبير عن الرأي والرأي الآخر في كافة المجالات، سواء تلك المتعلقة بشؤون الحركة الطلابية، أو المجتمع عامة. وأيضاً هذا التراجع لا ينتقص من بعض التحركات والمبادرات التي يمكن البناء عليها (مسيرة طلاب جامعة بيرزيت التضامنية مع طلبة النجاح في نيسان ١٩٩٦، ولقائهم بالرئيس عرفات لنفس الغرض).

٦- **التراجع الكبير في صلة الحركة الطلابية بالقضايا المجتمعية**، والتضامن مع قطاعات وشرائح مجتمعية أخرى متعددة، أو بحاجة إلى التضامن معها مثل: التضامن مع الفلاحين وأصحاب الأراضي بشأن عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي. تراجع ظاهرة العمل التعاوني التي امتازت بها الحركة الطلابية؛ وغيرها من مجالات العمل المجتمعي.

٧- **التراجع في استقلالية الحركة الطلابية**، بحيث تحولت تعبيراتها الكتلوية من كونها امتداداً سياسياً ونقابياً فاعلاً إلى حد ما، وله برامج من شقين، أحدهما امتداد لبرنامج الفصيل السياسي المحدد، والثاني يلامس قضايا الحركة الطلابية بهذه الدرجة أو تلك، إلى مجرد أطر طلابية، ملحقة بالفصائل السياسية تعمل، في الغالب، وفق المهمات التي تتحدد لها وفقاً لأجندة الفصيل الذي تشكل امتداداً له وعلى حساب القضايا الطلابية المباشرة والمجتمعية عموماً.

وتعززت ظاهرة التراجع في استقلالية الحركة الطلابية بفعل تدخل الأجهزة الأمنية في شؤونها من جهة، ومن كون العديد من قيادات الحركة الطلابية يعملون في هذه الأجهزة من جهة أخرى.

اتجاهات ايجابية جديدة قيد التشكل

إن السمات الراهنة للحركة الطلابية، التي أشرنا إليها، لا تنفي وجود سمات أخرى نقيضة قيد التشكل، ولا تنتقص من أهمية الاتجاهات الإيجابية التي بدأت ملامحها ترتسم، وإن كانت غير مكتملة بعد، والتي يمكن إيجازها بما يلي:

١- الاتجاه نحو دمقرطة الحركة الطلابية بأشكال مختلفة أهمها: اعتماد مبدأ التمثيل النسبي في انتخابات مجالس الطلبة في ثلاث من الجامعات الرئيسية (بيرزيت، النجاح، جامعة القدس) وأكثر من معهد، الأمر الذي يضع حداً لظاهرة الائتلافات القائمة على الأسس السياسية المختلفة التي سادت لفترة طويلة (وإن كان ذلك يعتبر ضرورياً في تلك الحقبة لأسباب معروفة).

٢- نظام الانتخابات السنوية للمجالس الطلابية في الجامعات والمعاهد العليا.

٣- التعاطي مع الأحداث السياسية البارزة والمجتمعية الهامة، ومشاركة الحركة الطلابية النشطة، ومنها هبّتي أيلول وآذار ١٩٩٧، الأمر الذي يدل على وعي متجدد لدى الحركة الطلابية لدورها، وتمسكها بهذا الدور، الذي وان تراجع فإنما هو تراجع مؤقت وامتداد لأزمة عامة يمكن للحركة الطلابية أن تخرج منها. وكذلك مسيرة الثالث من نيسان ٩٦ التضامنية مع جامعة النجاح الوطنية ضد جريمة اقتحام حرم الجامعة من قبل جهاز البحرية الفلسطيني.

٤- استعداد الحركة الطلابية للتوحد، ولو مؤقتاً، ولكن بصيغ يمكن لها أن ترتقي لتشكل استجابة للضروريات والتحديات المفروضة على الحركة الطلابية في الموقع التعليمي الواحد، وعلى مستوى الجامعات والمعاهد العليا، على غرار التحرك الأخير بشأن رفع الأقساط الجامعية، والبيان الصادر عن مجالس الطلبة بهذا الخصوص. (مجالس طلبة جامعات الضفة الغربية، حملة الدفاع عن التعليم العالي ١٩٩٩/٧/٣٠، جريدة **القدس** ١٩٩٩/٨/١).

كل هذه تشكل بوادر لسمات جديدة قيد التشكيل، ويمكن لمواصلتها أن تعيد الحركة الطلابية، ليس لدورها السابق بنفس السمات وأشكال العمل المعتادة، بل ويمكن لها، إذا استفادت من تلك التجربة، أن تعاود النهوض على أسس جديدة تلائم المرحلة الراهنة وخصوصية وواقع الحركة الطلابية ووضع الجامعات والمعاهد في المرحلة الحالية.

مقومات نهوض الحركة الطلابية وتعزيز دورها

لا شك بأن الوضع الراهن للحركة الطلابية، لا يستجيب للتحديات والمهمات التي من المفترض أن تتصدى لها الحركة الطلابية بجدارة، سواء على الصعيد الحياتي اليومي "المطلبي النقابي"، أو على صعيد تجسيد الديموقراطية في الحياة الطلابية، وتعزيزها، بحيث تشكل النموذج الأمثل للمجتمع الفلسطيني

برمته، بل ومساهمتها المباشرة في بناء المجتمع المدني الفلسطيني، وكذلك المشاركة الفاعلة في كل المهام الوطنية الكبرى التي يضطلع بها الشعب الفلسطيني على طريق مواصلة كفاحه العادل من أجل الاستقلال الكامل وتجسيد السيادة على الأرض الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، في إطار دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس.

إن نهوض الحركة الطلابية الفلسطينية في ظل الوضع الجديد الناشئ، والمهمات الجديدة، وفقاً للأولويات التي تستجيب لوضع الحركة الطلابية والوضع الفلسطيني العام، يتطلب كذلك استفادتها الواعية من تجاربها السابقة، بعيداً عن نسخ تلك التجارب، أو محاولة تقليدها.

وإن كان من غير الممكن الحديث عن شروط لنهوض الحركة الطلابية، تكون بمثابة وصفة سحرية مضمونة النتائج، إلا أنه توجد مقومات محددة، لا يمكن أن يتم النهوض بمعزل عنها، وهذه المقومات هي:

أولاً: مقومات برنامجية: إن امتلاك الحركة الطلابية لبرنامج عمل ملائم، يستجيب لواقعها وهمومها ومصالحها، وكذلك أهدافها المختلفة في المحاور المتعددة، يعتبر أحد المقومات التي لا غنى عنها. وإن مراعاة وترتيب أولويات الحركة الطلابية البرنامجية لا يمكن له أن يتم، إلا إذا شاركت أوسع قاعدة طلابية في صياغة هذا البرنامج، ضمن آليات يتم الاتفاق عليها بين مكونات الحركة الطلابية. وإن إسقاط البرامج على الحركة الطلابية، من فوق (الأطر الطلابية، القوى السياسية أو حتى مجالس الطلبة)، لم يعد مجدياً، بدليل عزوف الحركة الطلابية عن المشاركة النشطة والواسعة في الأنشطة والفعاليات التي تدعو لها.

ونعتقد أن الأولويات في هكذا برنامج يجب أن تتحدد بالاستناد لكون المدخل النقابي والمطلبي هو الأساس لبقية محاور العمل الديمقراطية والوطنية الأخرى، وليس العكس، كما كان معتاداً. حيث كان التركيز على محور العمل الوطني على حساب النقابي والديمقراطي. فالوضع الراهن، الذي تعيشه الجامعات،

وارتفاع رسوم التعليم العالي، وتكلفة التعليم عموماً، يدعوانا إلى القول بأن المحور النقابي هو الأساس، وهو الذي يعيد المصداقية للكتل والمجالس الطلابية.

كما إن مهمات العمل الديمقراطي، سواء تلك المتعلقة بالحياة الطلابية والجامعية عموماً، أو المجتمع الفلسطيني الأوسع، تشكل محوراً أعلى، فائق الأهمية، خاصة في ظل إعادة بناء المجتمع الفلسطيني المدني، في ظل فصل السلطات والتعددية والمكاشفة.. الخ.

إن تحقيق إنجازات متراكمة وجدية في المحورين السابقين من شأنه أن يشكل الأرضية الصلبة للاضطلاع بدور وطني متنامٍ في ما يتعلق بالإمساك بمهمات التصدي للاستيطان، وضد تهويد القدس، وضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين... إلى كل ما هو من مهمات النضال، وكل ما له علاقة باستكمال النضال من أجل الاستقلال الوطني.

في ظل ما تقدم، فإنه يتوجب على كافة الكتل الطلابية، أولاً، أن تعيد النظر ببرامجها الخاصة لصالح ما هو عام ومشترك، ولصالح أولويات العمل النقابي والديمقراطي، دون تغيب أو إهمال الجانب الوطني، وبشكل يستجيب للتداخل في المهمات، والتي هي جزء من التداخل العام في حياة الحركة الجماهيرية والوطنية، ولكن في ظل توازن دقيق وهام، يستجيب، ويعطي كل محور الأهمية والوزن الملائمين في عمل وحياة الحركة الطلابية.

ثانياً: مقومات تنظيمية: إن الحياة التنظيمية والهياكل الضرورية في بناء الحركة الطلابية تعتبر العمود الفقري والأساس الذي يمكنها من القيام بمهماتها على أكمل وجه. وعند الحديث عن المقومات التنظيمية، فإننا نتحدث عن مهمات متعددة مترابطة مع بعضها البعض، وتنطلق من قاعدة الحركة الطلابية، وتتدرج إلى الأعلى. ويمكن للاقتراحات التالية أن تساعد في إعادة بناء الحركة الطلابية، على نحو أفضل:

١) عقد المؤتمر الوطني الثاني للحركة الطلابية في الجامعات والمعاهد العليا، على أن تشارك فيه مجالس الطلبة المنتخبة، ومندوبون عن الكتل

الطلابية المختلفة، سواء الممثلة في مجالس الطلبة أو غير الممثلة. على أن يتولى هذا المؤتمر تحديد مهمات الحركة الطلابية في وضعها الراهن، وتحديد أهدافها العامة والمستقبلية، وانتخاب هيئة قيادية عليا لها.

٢) تعزيز تجربة التمثيل النسبي في انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات التي بدأت ذلك، وتعميم هذه التجربة إلى بقية مؤسسات التعليم العالي، باعتبار ذلك أكثر أشكال العمل ملاءمة، وأكثرها ديمقراطية.

٣) تثبيت لجان التنسيق الطلابية في كل جامعة ومعهد، على أن تضطلع بالمهام التي لا تشكل جزءاً من المهام المباشرة للمجالس الطلابية، وخاصة القضايا الوطنية. وعلى أن يكون دورها داعماً لدور المجالس، وليس تنافسياً.

٤) اعتماد العضوية المرنة في إطار الكتل الطلابية، واشتراط الموافقة على برامج هذه الكتل، وخاصة النقابية – الديمقراطية، والفصل بين العضوية الكتلوية وتلك السياسية – الحزبية، وخاصة في ظل النفور العام من العضوية التقليدية المتزمتة، التي لم تعد تتلاءم مع الوضع الجديد.

٥) اعتماد أشكال جديدة من العمل التنظيمي، وهياكل تنظيمية واسعة ومرنة، بديلاً عن الحلقات الضيقة التي طالما غلب عليها الجانب الفكري – السياسي.

٦) إن حل إشكالية علاقة الحركة الطلابية في الوطن مع الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وإيجاد صيغة متفق عليها من هذه العلاقة، في سياق إعادة تفعيل الاتحاد تعتبر شرطاً هاماً للنهوض.

ثالثاً: إن استقلالية الحركة الطلابية النسبية عن الفصائل السياسية، التي تعتبر امتداداً لها، وتمسكها بحقها في صياغة برامجها الطلابية بما يتناسب مع الأوضاع الخاصة في الجامعات والمعاهد من جهة، واستقلاليتها عن السلطة وأجهزتها الأمنية، والحفاظ على حرمة الجامعات، ومنع التعدي عليها، تعتبر أهم مقومات نهوض الحركة

الطلابية. ولعل بعض التجارب المحلية، وتجارب دول عربية أخرى خير دليل على صحة ذلك، إذ إنه ليس من مصلحة المجتمع الفلسطيني، أو القضية الفلسطينية، ولا حتى السلطة الفلسطينية الناشئة، أن يتم احتواء الجامعات، والتدخل في شؤونها أو شؤون الحركة الطلابية اليومية.

كما إن هذه الاستقلالية من شأنها أن تحول دون انعكاس الأزمات أو الانقسامات التي يتسم بها الشارع الفلسطيني في المرحلة الراهنة على واقع الحركة الطلابية، وعلى مدى نجاحها باضطلاعها بمهماتها.

المراجع

اجتماع مجالس الطلبة في الجامعات والمعاهد العليا، البيان الختامي الصادر عنه، ١٩٨٢/١٠/٢١.

رؤساء مجالس الطلبة، مؤتمر صحافي، ١٩٩٩/٨/١٩.

مجالس طلبة جامعات الضفة الغربية، "حملة الدفاع عن التعليم العالي"، ١٩٩٩/٧/٣٠. **القدس** ١٩٩٩/٨/١.

المؤتمر الطلابي العام ١٩٨٢، الوثيقة الصادرة عنه، جامعة بيرزيت، ١٩٨٢/٢/١٢.

واقع الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة الجديدة بعد أوسلو

فرحات أسعد

بسم الله الرحمن الرحيم

واقع الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة الجديدة بعد أوسلو

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على خير عباده الذين اصطفى. وبعد؛

سأتناول في هذه المداخلة القيود المفروضة على عمل ونشاطات الحركة الطلابية الفلسطينية في الجامعات الفلسطينية بعد أوسلو. فهذه القيود أصبحت ترسم منذ عدة سنوات واقع الحركة الطلابية الفلسطينية، وتهدد مستقبلها، وتعيق إمكانية توحيدها، لتأخذ دورها في عملية البناء الوطني. كما سأتناول مهمات الحركة الطلابية الفلسطينية بعد أوسلو بالتركيز على الجهود المبذولة لتوحيد العمل الطلابي وتفعيله على أسس ديمقراطية.

أهمية وأبعاد العمل الطلابي على المستوى الوطني

نظراً للدور المحوري والمميز للحركة الطلابية الفلسطينية خلال مراحل ومسيرة النضال الفلسطيني، فقد أكدت مقدمة دستور اتحاد عام طلبة فلسطين على هذا الدور عندما نصت على أن "الاتحاد قاعدة من قواعد الثورة الفلسطينية"، وهو الدور الذي جسدته الحركة الطلابية الفلسطينية، حقيقة وواقعاً، على اختلاف انتماءاتها السياسية. مما كان له أثره وانعكاساته الواضحة على الخريطة والواقع السياسيين الفلسطينيين، واهتمامات وأولويات العمل الوطني الفلسطيني.

ولا يكاد يختلف اثنان من المراقبين والمتابعين للعملية الانتخابية، وفي كافة الجامعات، على أن القضايا السياسية تحوز على القسط الأكبر، بل والمرتكز

الرئيس، لاهتمامات وبرامج الكتل الطلابية وحملاتها الدعائية والمناظرات بين ممثلي هذه الكتل. وهو ما يشير إليه د. مجدي المالكي بقوله: "ومن الظواهر اللافتة للنظر في العمل السياسي الفلسطيني الاهتمام الكبير الذي ما زالت تحظى به الانتخابات داخل المؤسسات من قبل الأحزاب والفصائل الفلسطينية. فنتائج انتخابات هذه المؤسسات تعتبر ذات دلالة هامة على مدى شعبية هذه الفصائل، ومدى تقبل الجماهير لبرامجها السياسية والنقابية والاجتماعية. ومن أهم هذه المؤسسات، تلك المؤسسات الطلابية التي تعتبر من أهم المؤشرات على مدى اتساع أو انحسار التأييد الجماهيري للأحزاب المختلفة داخل المجتمع الفلسطيني، وخاصة بين فئات الشباب".[1]

هذا إضافة إلى البعد السياسي الذي تجسده العناوين والتسميات التي تقوم الكتل الطلابية بخوض الانتخابات تحتها، مثل القدس، والقدس أولا، وكتلة القدس والأسرى، وكتلة الأسرى والمعتقلين، وكتلة الشهداء. إضافة للبعد والارتباط الواضح للتسميات المركزية على المستوى الوطني، الشبيبة الفتحاوية، والكتلة والجماعة الإسلامية، والقطب الديمقراطي (تحالف كتل اليسار الطلابي الموحد)، وما يلي الانتخابات الطلابية من سيل التهاني عبر وسائل الإعلام من قبل التنظيمات والفصائل الفلسطينية كامتداد لهذه الكتل الطلابية. كما تعتبر الفعاليات والأنشطة والمهرجانات الطلابية في الجامعات، في غالبيتها، وعلى اختلاف مناسباتها ودوافعها ومنظميها، تجسيداً لعملية التسييس، ودلالة واضحة على أبعاد العمل الطلابي للكتل على أرض الواقع من خلال ممارساتها ومواقفها.[2]

انقلابان صاغا واقع الحركة الطلابية

بداية، لا بدّ من الإشارة إلى أن واقع الحركة الطلابية الفلسطينية وما يجري

---

١. مجدي المالكي. "تقرير حول نتائج انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت"، **السياسة الفلسطينية**، عدد ١٤، ربيع ١٩٩٧، ص ١٣٤.

٢. مجدي المالكي. مصدر سابق، ص ١٣٩.

على ساحتها من تفاعلات إيجابية وسلبية، لا يختلف عن الواقع الفلسطيني العام، وما يجري على ساحته ذات الاهتمامات والامتدادات المتشعبة، فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، محلياً وإقليمياً ودولياً. فواقع الحركة الطلابية حلقة من حلقات الواقع الفلسطيني، وجزء من مكوناته الأساسية، ويمثل، بجزئياته، انعكاسا لهذا الواقع، خصوصا وأن هذه الحركة الطلابية، وخلال مراحل مسيرة وتاريخ هذا الشعب النضالية، لا تمثل محور النشاط والاهتمام السياسي والحزبي الفلسطيني فحسب؛ بل هي محط اهتمام المراقبين والمهتمين بالواقع الفلسطيني، لما تمثله من مؤشرات ودلائل على توجهات ومواقف الرأي العام الفلسطيني مما يجري على الساحة الفلسطينية من أحداث يتم التعبير عنها من خلال برامج الكتل الطلابية السياسية والنقابية، والتي تمثل امتدادا وواجهة لبرامج الأحزاب والفصائل الفلسطينية السياسية والاجتماعية والثقافية رغم خصوصيتها.

ويبرز في مقدمة العوامل الموضوعية التي أسهمت، وكان لها بالغ الأثر في صياغة الواقع الفلسطيني والحركة الطلابية الفلسطينية، وبشكل أساس، عاملان جاءا متزامنان مع بعضهما، ومع نشأة الجامعات في الأراضي الفلسطينية المحتلة أواسط السبعينات:

أولا: حالة المد الإسلامي

يبدو أن ظاهرة "العودة" للدين، في السنوات الأخيرة، ليست محصورة بمكان معين، أو شعب معين، أو بدين معين، إنها ظاهرة تبدو عالمية".[٣] فقد "تأسس اتحاد الطلبة المسلمين في الولايات المتحدة وكندا... في مطلع كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٣،... ثم تطور الاتحاد ليصبح جزءا من الاتحاد الإسلامي لأمريكا الشمالية".[٤] كما تأسس الاتحاد العالمي الإسلامي للمنظمات الطلابية في أنحاء العالم كافة عام ١٩٦٩.

---

٣. السبيل الأردنية، ٩ ذي الحجة ١٤١٩.

٤. إياد البرغوثي. الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ط١، القدس: مركز الزهراء للدراسات والابحاث، ١٩٩٠، ص٣٨

وفي مصر، بدأت الجماعة الإسلامية في الجامعات المصرية سيطرتها على قيادة الحركة الطلابية، الاتحاد العام لطلاب الجمهورية، منذ صدور اللائحة الطلابية عام ١٩٧٦، والتي أطلقت الحرية للطلاب لاتخاذ مواقفهم، وتسيير أمورهم دون وصاية من أحد.[٥] وفي العام ١٩٨٤، استطاعت الجماعات الإسلامية أن تشارك في النشاط العام، وأن تفوز في الانتخابات الطلابية، رغم كل العراقيل التي وضعت أمامها، وهي لا تزال تسيطر على الحركة الطلابية حتى الآن.[٦]

وهذا هو واقع الحال بالنسبة للحركة الطلابية الإسلامية في معظم الجامعات في البلدان العربية، مرورا بالأردن، الذي، ورغم تطبيق قانون الصوت الواحد الذي استهدف تحجيم للطلبة الإسلاميين، إلا أن الحركة الإسلامية لا زالت تسيطر على غالبية مجالس طلبة الجامعات الأردنية: كالأردنية واليرموك والزرقاء والعلوم التطبيقية،[٧] وكذلك المجلس التأسيسي للاتحاد العام لطلبة الأردن.[٨] وفي جامعة الكويت، الوحيدة منذ ١٩٧٦،[٩] وفي السودان، وانتهاء ببلاد المغرب العربي، حيث تمكن الطلبة الموالون لها (الإسلاميون المؤيدون لجمعية العدل والإحسان الإسلامية المحظورة) من كسب الأغلبية في لجنة التنسيق الوطنية، التي هي بمثابة الهيئة القيادية لـ " الاتحاد الوطني لطلبة المغرب"،[١٠] رغم ما يتعرضون له من ملاحقات وإجراءات أمنية.

أما في فلسطين، فقد تمكنت الكتلة الإسلامية من استعادة قوتها، حيث كان "في بداية الخمسينات تسعة من أعضاء الهيئة الإدارية لرابطة الطلبة

---

٥. بدر بدر. **الجماعة الإسلامية في جامعات مصر حقائق ووثائق**، ط١ ١٩٨٩، (بدون دار نشر او مكان نشر)، ص ٢٦.

٦. المصدر السابق، ص١٠٥

٧. **السبيل الأردنية**، ع٢٤٢ ، ١٩٩٨/٧/٢١، ص٩.

٨. **السبيل الأردنية**، ع٢٧٩ ، ٩٩/٤/٢٠، ص٢.

٩. محمد شحادة. "نتائج الانتخابات الطلابية في الجامعات"، **السبيل الأردنية**، ٢٢محرم ١٤٢٠هـ.

١٠. **المجلة**، ع١٠١٩ ، ١-٩٩/٨/٧، ص١٨.

الفلسطينيين في القاهرة من الإخوان المسلمين"،[11] حيث لم تكن جامعات فلسطينية قائمة في ذلك الحين. وفي العام ١٩٧٩، وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، فازت الكتلة الإسلامية، ولأول مرة، في انتخابات مجلس طلبة جامعة النجاح الوطنية بعشرة مقاعد، وكانت قد "حصلت الكتلة الإسلامية في انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت في العام ١٩٧٨، على ٣٪ من الأصوات، في حين حصلت في العام التالي، وهو العام الذي أطاحت فيه الثورة الإيرانية بالشاه، على ٤٣٪ من الأصوات". كما سيطرت الكتلة الإسلامية على مجالس طلبة كل من جامعة الخليل والإسلامية والقدس منذ تأسيسها، والذي تزامن وحالة المد الإسلامي في السبعينات.[12]

ثانيا: عملية السلام العربية - الإسرائيلية

كان للاحتلال دوره في إبراز دور الحركة الطلابية وصياغة واقعها، من خلال تدافع أبناء هذه الحركة وانخراطهم في صفوف المقاومة الفلسطينية وطليعتها، حيث مثلت أهم روافد العمل الجهادي لفصائل المقاومة الفلسطينية ومحور وأساس العمل الميداني، فقد كان للعملية السلمية دورها وتأثيرها على واقع الحركة الطلابية، منذ معاهدة "كامب ديفيد" المصرية -الإسرائيلية، مرورا باتفاقية "وادي عربة" الأردنية - الإسرائيلية، ومؤخرا باتفاقية "أوسلو" الفلسطينية - الإسرائيلية. حيث مثلت الاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية عاملا له أهميته البالغة في اختيار الطالب للكتلة وبرنامجها. فقد بين استطلاع أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بعد الاقتراع، يوم الانتخابات في جامعتي بيرزيت والنجاح، أن طالبين من كل ثلاثة طلبة في الجامعتين قد اختارا الكتلة بناء على أهمية التأييد للاتجاه السياسي الذي تؤيده الكتلة وبرنامجها السياسي وموقفها من اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي.[13]

---

١١. إياد البرغوثي. مصدر سابق، ص ١٢.

١٢. إياد البرغوثي. المصدر السابق، ص ٤٢.

١٣. السياسة الفلسطينية، عدد (٧ ، ٨)، صيف وخريف ١٩٩٥ ، ١١٩-١٣٤.

لم يكن الأمر شأنا أو خصوصية فلسطينية، بل واقعا وتالياً لمقدمة، حيثما عقدت اتفاقات عربية – إسرائيلية، بدءا بما رافق معاهدة كامب ديفد بين مصر وإسرائيل من إجراءات، حيث ألغت السلطات المصرية اللائحة الطلابية التي صدرت عام ١٩٧٦، والتي أطلقت الحرية للطلاب لاتخاذ مواقفهم وتسيير أمورهم دون وصاية من أحد،[١٤] فأصدرت في صيف عام ١٩٧٩، اللائحة الطلابية التي تمنع، في واحد من بنودها، قيام "أي تجمع طلابي على أساس فئوي أو سياسي أو عقائدي"، وأعطت اللائحة عميد الكلية الحق في الاعتراض على، أو وقف، أي قرار يتفق عليه الطلاب.[١٥] وكان هدف اللائحة واضحا، حيث ألغت الاتحاد العام لطلاب الجمهورية، بعد أن وصلت إليه الجماعة بالانتخاب الحر المباشر.[١٦] ومرورا بانعكاسات الاتفاق الأردني – الإسرائيلي، حيث فرضت الجامعات الأردنية، وبدعم من الحكومة، قيودا على الحركة الطلابية والعمل الطلابي استجابة لإملاءات الاتفاقية، بهدف احتواء سيطرة الإسلاميين وتحجيمهم.[١٧]

أما على المستوى الفلسطيني، حيث استهدف الاحتلال من "أوسلو"، كما يقول "أوري سافير"، أحد مهندسي هذه الاتفاقية، "إن اتفاقية أوسلو كانت تستهدف تقسيم العالم العربي وتجنيده لمكافحة التطرف الإسلامي، وقد أخذ الفلسطينيون في أعقاب هذا الاتفاق بمحاربة ما أسماه "الإرهاب بالفعل".[١٨] وسوف نستعرض هذا الواقع بشيء من التفصيل في ما يلي:

---

١٤. بدر بدر. مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

١٥. المصدر السابق، ص ٣٥–٣٦.

١٦. المصدر السابق، ص٩٦.

١٧. **فلسطين المسلمة**، ع٢، شباط ١٩٩٩، ٥.

18 . www.arabia.com/Qpress/israeli/content/5_98/n1_24.htm

الخريطة الطلابية الفلسطينية

يتحدث الباحث الاجتماعي حسن لدادوة عن الخريطة الطلابية الفلسطينية قائلا: "يبدو أن الخارطة الطلابية... في كل جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة، قد ترسمت. ولا يتوقع حدوث تغييرات فيها، في المدى المنظور. ويتصارع فيها قطبان على قيادة الحركة الطلابية هما: "الشبيبة" وهي حزب السلطة، والتيار الديني، ومحوره "حماس". ويتعايش معهما التيار الوطني اليساري، الذي يحظى بتأييد متفاوت في أوساط الطلبة بين موقع وآخر، وهو مشتت في غالبية المواقع. وهذه الخارطة مشابهة للخارطة السياسية على المستوى الوطني في خطوطها العامة".[١٩]

وقد أشارت نتائج استطلاع أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بعد الاقتراع، يوم الانتخابات في جامعتي بيرزيت والنجاح، إلى أن "نسبة الطلبة الذين وصفوا أنفسهم بالتدين (أو التدين إلى حد ما) عالية في الجامعتين، ... كما يلاحظ أن مؤيدي حركة "حماس" في السنة الدراسية الأولى أعلى من مؤيدي "فتح" والمعارضة العلمانية في ذات السنة، مما يعني تحولات في خارطة الانتخابات في السنوات المقبلة في الجامعتين".[٢٠] وهو ما أثبتت صحته نتائج الانتخابات خلال السنوات الأربع التالية.

الكتلة الإسلامية

لقد استطاعت الكتلة الإسلامية إحكام سيطرتها على غالبية مجالس الطلبة في مؤسسات التعليم العالي، فقد فازت بجميع مقاعد مجلس طلبة الجامعة الإسلامية التي تعتمد نظام الأغلبية والقائمة لا الكتلة في الانتخابات. وفازت في المؤتمر الطلابي لـ"النجاح" بأغلبية ٤٢ مقعدا من ٨١، وفي بيرزيت على رئاسة المجلس وعضويته النسبية بعد أن حصلت على ٢٣ مقعدا من ٥١،

---

١٩. حسن لدادوة. **السياسة الفلسطينية**، العدد ١٩، صيف ١٩٩٨، ص ٢٠٤-٢٠٥.

٢٠. **السياسة الفلسطينية**، عدد (٨،٧)، صيف وخريف ١٩٩٥، ١١٩-١٣٤.

ومقاعد مجلس طلبة البوليتكنيك مع الجماعة، بعد أن حصلا على أغلبية ١٦ مقعدا من ٣١، وكذلك في القدس بفروعها بعد حصولها على ٢٨ مقعدا من ٥١، ومقاعد مجلس طلبة الخليل بعد حصولها على ٢٢ مقعدا من مقاعد المؤتمر الـ ٤١، وعضوية مجلس طلبة جامعة بيت لحم ، ورئاسة وأغلبية مقاعد القدس المفتوحة – فرع جنين، وعضوية فرع بيت لحم. إضافة لفوزها في عدد من الكليات، ككلية التربية بغزة (فرعي البوليس الحربي والحرازين)، وكلية فلسطين التقنية بدير البلح، وكلية الأمة، وكلية الروضة بالتحالف مع كتل اليسار.

حركة الشبيبة الطلابية

تسيطر حركة الشبيبة الطلابية على مجلس طلبة جامعة الأزهر وغالبية مقاعد المجلس القطري لجامعة القدس المفتوحة. وكلا الجامعتين تعتمدان نظام الأغلبية والقائمة لا الكتلة في الانتخابات. ورئاسة وأغلبية مقاعد مجلس طلبة جامعة بيت لحم. وفازت في المؤتمر الطلابي للنجاح على ٣٥ مقعدا من ٨١، وفي بيرزيت على ١٩ مقعدا من ٥١، وفي البوليتكنيك على ١٤ مقعدا من ٣١، وفي القدس، بفروعها، على ٢٠ مقعدا من ٥١، وفي الخليل خاضت الانتخابات ضمن تحالف م. ت. ف. الذي حصل على ١٩ مقعداً من مقاعد المؤتمر الـ ٤١، إضافة لفوزها في عدد من الكليات: ككلية النجاح، وكلية العلوم والتكنولوجيا في خانيونس، وأحد فروع كلية التربية الثلاثة بغزة.

كتل اليسار

وأمام هذا الواقع، فقد رأت، كما يقول مهند قلالوة الناطق بلسان حزب الشعب في جنين، أنه "لا بد من تضافر الجهود، حيث إن هذه الفصائل تمر حاليا بفترة ركود، وبنوع من التهميش لهذه التنظيمات في ظل الوضع الراهن".[٢١]

---

٢١. "مشاورات بين القوى اليسارية"، **الرسالة**، ٩٩/٧/١، ص١٠.

فحاولت تجاوز خلافاتها وخوض الانتخابات الطلابية في قائمة واحدة من خلال قائمة "القطب الديمقراطي" التي تضم تحالف كتل اليسار. ونجحت في تجسيد الفكرة في بعض المواقع، وفشلت في أخرى. وقد حققت أقصى نجاحاتها في بيرزيت التي كانت دافعا لتكرار التجربة في مواقع أخرى، حيث فازت بـ ١٠ مقاعد من المقاعد الـ ٥١ للمؤتمر الطلابي، وفي جامعة القدس بـ ٣ مقاعد من الـ ٥١ للمؤتمر الطلابي، وفي البوليتكنيك بمقعد واحد من مقاعد المؤتمر الـ ٣١، وعضوية مجلس طلبة جامعة بيت لحم. بينما خاضت انتخابات الخليل ضمن تحالف م. ت. ف. الذي حصل على ١٩ من مقاعد المؤتمر الـ ٤١، فيما خاضت انتخابات النجاح ككتل، وحصلت على ٥ مقاعد من مقاعد المؤتمر الـ ٨١، وعضوية كلية الروضة بالتحالف مع الكتلة الإسلامية.

المستقلون

لقد خاض المستقلون الانتخابات الطلابية في أكثر من موقع، وخاصة في المؤسسات التي تطبق آلية التمثيل النسبي. ولم تتمكن أية قائمة تخطي نسبة الحسم، إلا كتلة التغيير في جامعة بيرزيت، وكانت نتائجها دائما هامشية جدا مقارنة بالكتل أعلاه.

واقع الحركة الطلابية بعد أوسلو

رغم ما يكفله القانون الأساسي الفلسطيني، والقوانين السارية المفعول في الأراضي الفلسطينية، وقوانين وأنظمة الجامعات المكتوبة، من حرية للعمل النقابي الطلابي؛ إلا أنه كان لـ "أوسلو" انعكاساته الواضحة على الواقع الفلسطيني والحركة الطلابية الفلسطينية، رغم أن تأثيراته تباينت من حيث السلبية والإيجابية، تبعا للموقف السياسي، المؤيد أو المعارض، للكتل الطلابية من هذا الاتفاق، نظرا لما حمله من التزامات وتعهدات فلسطينية لصالح الاحتلال، فرضتها طبيعة التوازنات واختلال موازين القوى.

وإن كانت فصائل المقاومة الإسلامية في المعارضة هي المستهدف الرئيس

على المستوى الفلسطيني العام، فقد كانت الكتل الطلابية الإسلامية، والتي مثلت مع باقي أطراف المعارضة على الساحة الطلابية الوجه الأول لهذا الواقع، من أبرز مظاهر هذا الاستهداف. في حين كان لحركة الشبيبة، المستفيد المباشر والرابح الأكبر من تغير المعادلة بعد "أوسلو"، وبانحياز وتعاون واضحين في كثير من الجامعات والمعاهد، دور تكاملي مع السلطة في صياغة الوجه الآخر من الواقع الطلابي بعد أوسلو. كما سيتضح أدناه.

الحركة الطلابية والاعتقالات

لقد تعرضت الحركة الطلابية الفلسطينية، وخاصة أعضاء وأنصار الكتلة الإسلامية، ولأول مرة في تاريخها النقابي، للملاحقة والاعتقال الفلسطينيين، من قبل الأجهزة الأمنية المتعددة في السلطة الفلسطينية. إضافة لما تتعرض له من ملاحقة واعتقالات تكثفت بعد "أوسلو" بشكل واضح، لتقع بين مطرقة الاحتلال وسندان السلطة.

أولا: اعتقالات سلطات الاحتلال للحركة الطلابية

بينما أوقفت سلطات الاحتلال الصهيوني ملاحقتها لأعضاء الحركات الطلابية المؤيدة للعملية السلمية بعد "أوسلو"، خلافا لما قبله، فقد كثفت وزادت من هجمتها وإجراءاتها القمعية ضد الكتل الطلابية المعارضة، وخاصة الكتلة الإسلامية. ففي سابقة لم يعهدها الواقع الطلابي، حتى في زخم الانتفاضة، أصدرت سلطات الاحتلال، قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، في الرابع من أيار/مايو ١٩٩٦، أمرا عسكريا يقضي بحظر النشاط النقابي للكتلة الطلابية الإسلامية في الجامعات والمعاهد الفلسطينية، وإدراجها ضمن قائمة التنظيمات السياسية الفلسطينية المحظورة، مما شكل انتهاكا صارخا وتعديا واضحا على ولاية السلطة وصلاحياتها في ما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي التي تستمد شرعيتها من قوانين السلطة.

وبهذا القرار، أصبح أعضاء الكتلة الإسلامية وقادتها عرضة للملاحقة

والمطاردة، ومداهمة مساكنهم، ونصبت الحواجز الطيارة والثابتة يوميا على طرق الجامعات لاعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة، على خلفية عضويتهم ونشاطهم النقابي في الكتل الإسلامية ومجالس الطلبة، لمدد فاقت، بشكل خيالي، عقوبة العضوية في أي تنظيم من التنظيمات الفلسطينية على مدى الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وفي إحصائية قام بها المعتقلون مؤخرا تبين أن ارتفاعا ملحوظا طرأ في أعداد المعتقلين من طلبة وخريجي الجامعات. فقد بلغ عددهم في سجن "مجدو" وحده ٢٦٠ معتقلا، معظمهم من طلاب الجامعات. وبذلك، يكون أكثر من ٤٠٪ من معتقلي مجدو من نشيطي الكتل الإسلامية الطلابية."[٢٢]

وفي سابقة أخرى، أنشأت المخابرات الإسرائيلية وحدة خاصة للتحقيق مع فتيات الكتلة الإسلامية في الجامعات. حيث استدعت المخابرات الإسرائيلية عددا من الطالبات من أجل التحقيق معهن حول علاقتهن بنشاطات الكتلة الإسلامية، وحذرتهن من الانتساب لها خوفا من الاعتقال.

ثانيا: العلاقة بين السلطة الفلسطينية والحركة الطلابية

لقد تعرضت الحركة الطلابية، وعلى أساس توجهاتها السياسية ومواقفها من "أوسلو" وما تبعه من اتفاقات، للاعتقال والملاحقة الأمنية من قبل العديد من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مما شكل انتهاكا لحرية الرأي والعمل النقابي الذي كفلته القوانين المعمول بها والمقرة في كافة المواثيق والعهود الدولية في ما يتعلق بحقوق الإنسان.

وتشير المصادر في الكتل الإسلامية إلى أن اعتقالات السلطة والاحتلال تأتي، إما لأهداف سياسية تتعلق بالأوضاع السياسية وعلاقات السلطة مع المعارضة الإسلامية، أو متزامنة مع فترة الانتخابات في الجامعات. كذلك قامت بعض أجهزة الأمن باقتحام الجامعات، وانتهاك حرمتها، ومطاردة الطلبة داخلها. وهو ما حدث في الجامعة الاسلامية في غزة عام ١٩٩٦، وفي جامعة النجاح

---

٢٢. الاستقلال، ٩٩/٤/١٦، ص١١.

الوطنية.

والأشد خطورة في الأمر، ما تشهده الجامعات من مظاهر العسكرة، من خلال قيام بعض الطلبة العاملين في الأجهزة الأمنية، داخل مباني الجامعات، بعملية رصد الطلبة، والمشاركة في مطاردتهم، واعتقالهم .

ثالثا: علاقة إدارات الجامعات بالحركة الطلابية

لقد كان للتوجه السياسي والحزبي لإدارات بعض مؤسسات التعليم العالي، وخاصة الحكومية منها، تأثيراتها الواضحة على واقع الحركة الطلابية وأنشطتها، مما شكل انتهاكا لحرية العمل النقابي الذي كفله القانون الأساسي وأنظمة وقوانين الجامعات المكتوبة. ومن الأمثلة على هذه الانتهاكات:

منع بعض الأنشطة والفعاليات الطلابية، كما حدث في جامعة النجاح الوطنية عندما لجأت إدارة الجامعة لحظر ممارسة كافة الأنشطة الطلابية، لمدة شهر، لمنع إقامة مهرجان تأبيني للشهيد محيي الدين الشريف. وقيام إدارة جامعة الأزهر بمنع كتل طلابية من توزيع بيانات نقابية لتوضيح مواقفها داخل الجامعة، واستدعاء الشرطة، واعتقالهم بتاريخ ٩٨/٤/٢، ومرة أخرى في ٩٨/٤/١٥، يوم الدعاية الانتخابية. وكذلك قيام إدارات عدد من الجامعات بمخالفة الأنظمة والقوانين التي تحكم العملية الانتخابية لمجالس طلبتها، كما حدث عند تأجيل انتخابات مجلس طلبة جامعة القدس المفتوحة بفروعها في الضفة والقطاع، وذلك خلافا للمادة (٢٢) بند (١) من الدستور، والإنذار بالفصل لعدد من الطلاب المحتجين على القرار على خلفية أحداث منع حركة الشبيبة، في فرع غزة، تنفيذ اعتصام من قبل الكتل الرافضة لقرار التأجيل، وبحضور ومشاركة أعضاء من المجلس التشريعي.

مهمات المرحلة بعد أوسلو

وانطلاقا من هذا الواقع المستجد، واستمراراً للدور الوطني الذي لعبته الحركة

الطلابية الفلسطينية قبل "أوسلو"، فقد خطت الحركة الطلابية في مؤسسات التعليم العالي خطوات عملية وواقعية جادة في سبيل الوصول لحلول تدفع باتجاه استقرار الواقع الطلابي، وإزالة ووضع حدّ لكافة المظاهر السلبية التي رافقت هذه المرحلة، وتمهد لانطلاقة طلابية على أسس وطنية ونقابية لاستكمال دورها، وما تفرضه عليها طبيعة المرحلة من مهمات تتداخل ما بين الوطنية في استمرار النضال لإنجاز الحقوق الوطنية ذات الإجماع الوطني وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير، مع المهمات الاجتماعية والديمقراطية في بناء مجتمع السلم وترسيخ القيم الديمقراطية. فالنشاطات الطلابية تصطدم الآن بواقع جديد استطاعت نتائجه السياسية أن تقلب كثيرا من الأمور رأسا على عقب، وأصبح مفروضا على الحركة الطلابية أن تتبنى أدوارا وبرامج مختلفة عن مرحلة ما قبل "أوسلو" تبعا للتغيرات المتسارعة وانعكاساتها على مجمل الواقع الطلابي.

وقد كانت أولى هذه الخطوات العملية، ذلك الحوار الطلابي الجاد الذي جاء بتوجيه من الإدارة العامة للشؤون الطلابية في وزارة التعليم العالي، وبناء على توصية مؤتمر الجامعات الفلسطينية بضرورة إنجاز لائحة داخلية موحدة لانتخابات مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، في الفترة ما بين ٥/٢١ - ١٩٩٨/٦/٣، من خلال ورشتي عمل، عقدتا في الضفة وغزة، وشارك فيهما ممثلون عن كافة الكتل الطلابية في كافة الجامعات، وعمداء شؤون الطلبة فيها، بالإضافة لممثلين عن الكتل السياسية التي تشكل امتدادا للكتل الطلابية في الجامعات، وممثلين عن اتحاد عام طلبة فلسطين.

وقد تم تشكيل لجنة صياغة من ممثلين عن كافة الكتل النقابية الطلابية مهمتها الخروج بلائحة موحدة لانتخابات مجالس الطلبة، وتحديد آليات تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي. وبعد لقاءات مكثفة، نصف أسبوعية لأعضاء اللجنة، استمرت حوالي الشهرين، توصلت اللجنة إلى مسودة اتفاق حسمت فيها كافة النقاط الجوهرية؛ حيث تم الاتفاق على ميثاق شرف طلابي يؤكد على وحدة الحركة الطلابية، ويضمن ديمقراطية الحياة الطلابية وحرية العمل النقابي،

وتحريم الملاحقة الأمنية على خلفية الرأي السياسي والنقابي، ورفض كافة مظاهر عسكرة الجامعات. وتم اعتماد آلية التمثيل النسبي كآلية انتخابية، وهياكل إطار طلابي نقابي موحد، وهيئاته التنفيذية والتشريعية، وآلية اتخاذ القرارات فيها. ولم يبق إلا بعض الأمور الفنية التي لا يجوز، ولن يكون اختلاف عليها.

ورغم الجدية والإصرار الطلابي على الوصول لاتفاق من خلال اللقاءات المكثفة، وما أنجزته، بروح من الوعي والتعاطي الوطني، إلا أن تدخلا سياسيا فوقيا، وفي اللحظات الأخيرة، حال دون تجسيد هذا الاتفاق على أرض الواقع، وأعاد عقارب الساعة إلى الوراء، إلى حيث بدأت الجهود!

وبعد الأزمة المالية التي اجتاحت الجامعات الفلسطينية في منتصف العام ١٩٩٨، وقيام إدارات الجامعات برفع الأقساط، تداعت مجالس الطلبة في الجامعات لتشكيل لجنة من كافة رؤساء مجالس الطلبة في الجامعات لتوحيد مواقف هذه المجالس، ولتبدأ الحركة الطلابية في وضع إطار توحيدي يتناسب ومهمات المرحلة ومعطياتها. ورغم أن هذه اللجنة كانت تنسيقية، إلا إنها استطاعت أن تعقد اتفاقا مثلت فيه طرفا يمثل الطلبة في مواجهة رؤساء الجامعات، بعد أن خاضت فعاليات احتجاجية موحدة شملت كافة الجامعات. إلا أن هذه اللجنة سرعان ما تلاشت بعد توقيع الاتفاق وانتهاء الأزمة التي استدعت تشكيلها.

ومع عودة أزمة رفع الأقساط في الجامعات الفلسطينية هذا العام ١٩٩٩، فقد تم تشكيل اتحاد مجالس الطلبة من رؤساء مجالس الطلبة في الجامعات، والذي انبرى لإعلان موقفه الموحد وفعالياته في مواجهة هذه الأزمة، وعقد اجتماعات ثنائية وثلاثية مع رؤساء الجامعات ووزارة التعليم العالي في سبيل الوصول لاتفاق لإنهاء هذ الأزمة. وبعكس اللجنة، فقد تم وضع مبادئ وأسس تحكم آلية عمل هذا الاتحاد واتخاذ القرار فيه، وتوضح مهماته وأهدافه.

وفي أواخر العام ١٩٩٨، وبدايات العام ١٩٩٩، تواصلت الحوارات بين ممثلي

الكتل الطلابية في الجامعات، وقد توجت بلقاء موحد في مقر وزارة التعليم العالي وبمشاركة رؤساء مجالس الطلبة في الجامعات وقيادة اتحاد عام طلبة فلسطين وممثلين مركزيين عن الكتل الطلابية ممن شاركوا في لجنة الصياغة السابقة أواسط ١٩٩٧. وقد تم الاتفاق على استكمال الجهود التي أسفرت عنها لقاءات لجنة الصياغة السابقة، وقد توالت اللقاءات من خلال لجنة حوار عن كافة الأطر الطلابية في الجامعات، وشارك فيها ممثلو العمل الشعبي والجماهيري في كافة الفصائل الوطنية والإسلامية الفلسطينية، والأمناء العامون للاتحادات الوطنية الفلسطينية، حيث تم الاتفاق على مبادئ أساسية لبرنامج وطني لتفعيل كافة الاتحادات الوطنية والمنظمات الجماهيرية الفلسطينية، وليس فقط اتحاد عام طلبة فلسطين، وعلى أسس وطنية ديمقراطية وحدوية. وهذا البرنامج، الذي كان مبادرة وطنية رائدة وطليعية للحركة الطلابية الفلسطينية، إنما جاء من وعي وطني ومسؤول لهذه الحركة من منطلق رؤيتها لدورها ومهماتها الوطنية في المرحلة الراهنة.

وقد تم الاتفاق على تعزيز الوحدة الوطنية في إطار المنظمات الشعبية، واعتماد لغة الحوار والتفاهم أساسا وحيدا لحل كافة المواضيع الخلافية، وتوحيد المسميات للمنظمة الشعبية الواحدة في الداخل والخارج، واعتماد مبدأ التمثيل النسبي في كافة هيئات الاتحادات وفروعها ووحداتها، والتأكيد على حرية واستقلالية العمل النقابي وحريته، ورفض كافة مظاهر العسكرة في هذه الاتحادات والمنظمات الشعبية، ومحاربة كافة أشكال الاعتقال على أساس الرأي السياسي أو الفعالية النقابية لهذا التنظيم النقابي أو ذاك، وعقد المؤتمرات الوطنية لكافة المنظمات الشعبية على أساس الدساتير والمبادئ المتفق عليها بين الكتل النقابية وبما لا يتعارض مع هذا الاتفاق. آملين في النهاية، أن تتكلل هذه الجهود بالنجاح، مما سيضيف لرصيد الحركة الطلابية إنجازا وطنيا عظيما في إيجاد مناخ وأرضية للعمل الوحدوي على الساحة الفلسطينية بشكل عام، وتدعيم وترسيخ آليات العمل الوحدوي الطلابي بشكل خاص.

دور الحركة الطلابية في الأراضي الفلسطينية وعلاقتها مع السلطة والأحزاب بعد أوسلو

ابراهيم خريشة

دور الحركة الطلابية في الأراضي الفلسطينية وعلاقتها مع السلطة والأحزاب بعد أوسلو*

تمهيد

كان دور الحركة الطلابية هاماً وفاعلاً في كل المجتمعات الإنسانية وتحديداً في القرن العشرين، حيث نشطت حركات التحرر الوطني والاجتماعي في كافة أنحاء المعمورة. وفي كافة هذه الحركات لمسنا دوراً للطلبة كفئة منظمة، أو غير منظمة، رغم اختلاف حجم هذا الدور وتأثيره من حركة لأخرى، ومجتمع لآخر. هذا الاختلاف كانت له أسبابه التي ترتبط بطبيعة الثورات التي حصلت من ناحية، ومن ناحية أخرى حجم الطلبة في المجتمع ذاته الذي يرتبط بتقدم وسعة عملية التعليم في المجتمعات.

لم يكن المجتمع الفلسطيني حالة استثنائية. بل هو أيضاً كبقية المجتمعات، كان للحركة الطلابية فيه دور هام ومميز، وما زال الرهان على دورها في المجتمع قائماً وكبيراً. فمنذ نشأت القضية الفلسطينية، وتحديداً في بداية القرن العشرين، بدأت فئة الطلبة، على الرغم من قلة عددها، لعب دور هام وحيوي في النضال الوطني الفلسطيني. فشارك الطلبة، منذ بداية الاحتلال الصهيوني لفلسطين، في النضال الوطني في كافة أشكاله. واستمر هذا

* ملاحظة: هذه المقالة لا تعالج موضوعة الحركة الطلابية ودورها، بكل تفاصيلها التي قد يجد القارئ انها غير متضمنة هنا، لذلك ارتأينا ان نلفت عناية الاخ القارئ إلى أن هذه المقالة لن تتطرق لكل التفاصيل، بحيث لا تعدو كونها محاولة لتحليل واستقراء دور وتجربة الحركة الطلابية بشكل نظري، ومحدود لا يسمح المقام التعرض لما هو أكثر من ذلك.

قاعدة وحدة الشعب الفلسطيني في الخارج والداخل (ونحن، هنا، لن نخوض في هذا الموضوع بالتفصيل، حيث لا تعالج هذه المقالة هذه القضية بأكثر من الإشارة إليها). وفي مرحلة لاحقة، أسهم تطور الأحداث السياسية، بعد معركة بيروت عام ١٩٨٢، في إيلاء م. ت. ف. دورا أكبر للساحة الفلسطينية في الداخل (خاصة في مجالي العمل الجماهيري والنقابي). وهذا الاهتمام أو الدور انعكس على الحركة الطلابية، حيث أصبحت العلاقة بين فصائل م. ت. ف. والحركة الطلابية أكثر وضوحاً، وأكثر ارتباطا مما كانت عليه من قبل، إلى أن جاءت مرحلة الانتفاضة وخلقت واقعا نضاليا ووطنيا جديدا، غيّر في كثير من شكل وطبيعة التركيبة السياسية والتنظيمية القائمة بين الحركة الطلابية وم. ت. ف. ففي حين كان للحركة الطلابية دور هام بتراكمات نضالها الوطني والنقابي في إنضاج الظروف التي أدت إلى حدوث الانتفاضة، كان للحركة الطلابية أيضا دور في استمرار الانتفاضة، من خلال انخراط مجموع الطلبة في صفوف الفعاليات النضالية طوال سني الانتفاضة. ورغم إغلاق المدارس والجامعات، كإجراء تعسفي لجأ له الاحتلال لمنع هذا الدور، إلا أن دور الحركة الطلابية بدأ يبرز من خلال انخراط وانصهار فئة الطلبة في ميادين الانتفاضة، وفي حالات الاشتباك الدائمة مع الاحتلال، وفي تولي مراكز قيادية ميدانية ومتقدمة للانتفاضة. ولم تنجح، بذلك، خطوات الاحتلال بإغلاقها الجامعات والمعاهد والمدارس في الحد من هذا الدور أو منعه.

أثر التغيرات السياسية بعد المفاوضات مع إسرائيل

مع نهاية حرب الخليج الثانية، ومع دخول منطقة الشرق الأوسط في عملية السلام المتمثلة بالمفاوضات بين م. ت. ف. وإسرائيل وبعض الدول العربية عام ١٩٩١، حيث بدأت هذه المرحلة تعكس نفسها بشكل مباشر على دور الحركة الطلابية وطبيعتها وتوجهاتها. حيث بدأت الساحة الفلسطينية تنقسم بين مؤيد ومعارض للمفاوضات ولعملية السلام، انسجاماً مع مواقف القوى السياسية للشعب الفلسطيني، والحالة التي خلقتها المفاوضات الفلسطينية –

الإسرائيلية. وبهذا الشكل، يمكن رصد الإطار الزمني للتحول في توجه الحركة الطلابية ودورها بمرحلة ما بعد الانتفاضة، وبدء عملية المفاوضات مع إسرائيل، حيث بدأ الاصطفاف والاستقطاب داخل الحركة الطلابية يتأثر، بشكل واضح بهذا المتغير. وهذا التحول، بالطبع، له جذوره ومبرراته المنطقية والموضوعية المتمثلة بـ:

١. أن الحركة الطلابية تبنت، في سلم أولوياتها وبرامجها، العمل الوطني والسياسي بحكم ظروف الشعب الذي تنتمي إليه هذه الحركة. وبالتالي كان من الطبيعي أن تتأثر بأي متغير سياسي في القضية الفلسطينية.

٢. أن نشأة وتطور الحركة الطلابية كانا مرتبطين بـ م. ت. ف. وفصائلها، بل كانت في مرحلة متقدمة امتداداً ورديفاً لها.

٣. كانت أولى مؤشرات التحول في توجهات الحركة الطلابية هي الحالة التي حصلت في جامعة بيرزيت عام ١٩٩٣، عندما تم خوض انتخابات مجلس الطلبة في ذلك العام تحت عنوان كتلتين، كتلة المؤيدين لعملية السلام (مجازا)، من "فتح" وحزب الشعب، وكتلة المعارضين لعملية السلام (مجازاً) من الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية و"حماس" والجهاد الإسلامي وبقية الفصائل والتيارات المعارضة لعملية السلام. وكان من أهم مؤشرات هذه العملية الانتخابية تحالف القوى اليسارية، في أيدولوجيتها، مع القوى الدينية. هذا التحالف الذي عكس أبعاداً مختلفة، حيث اللقاء في الموقف السياسي هو الذي حكم هذا التحالف بين النقيضين الأيدولوجيين من جانب. ومن جانب آخر، عكس بعداً ديمقراطياً لا يمكن إغفاله، بأن اللقاء بين القوى الفلسطينية، رغم تباعد مواقفها السياسية والأيدولوجية والعقائدية، وارد. وهذا، بحد ذاته، مؤشر على تطور في التجربة الديمقراطية للطلبة أيضاً. فلم يعد هناك حائل في اللقاء بين القوى الفلسطينية على الساحة السياسية والحزبية. ولكن، عاد هذا الاصطفاف بعد قليل، وقبل مرحلة تشكل السلطة الوطنية، إلى طبيعته الأولى تقريباً حيث بدت المواقف السياسية أمراً واقعياً، ولم

يعد ذلك الاصطفاف قائماً بنفس الحدية في م. ت. ف. وفصائلها والقوى الدينية كذلك. وكذلك، جاء اعتماد التمثيل النسبي في الجامعات ليشكل متغيراً داخلياً هاماً آخر، أضعف إمكانية الاصطفاف في الموقف لمصالح انتخابية توجب لقاءات غير اعتيادية عند الكتل الطلابية.

الحركة الطلابية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية

ومع بدايات وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، التي بوجودها بدأت ملامح المجتمع والدولة تتضح، وبنفس الوقت عكس هذا التطور نفسه أيضاً على طبيعة العلاقة مع الاحتلال، حيث كان لطبيعة هذه العلاقة دور في تحديد طبيعة خطاب ودور الحركة الطلابية. ففي الوقت الذي لم يلغ وجود الاحتلال (حتى اللحظة)، إلا أن هذا الواقع الجديد، أيضاً، أدى بحدوده الدنيا إلى إعادة ترتيب الأولويات في دور الحركة الطلابية وتوجهاتها، وخلق معه أولويات جديدة في مهام الحركة الطلابية، هي حتى هذه اللحظة، لم تتشكل بشكل واضح ومنظم، لكنها أوجدت بشكل تلقائي وغير تلقائي نتيجة ما فرضه وجود السلطة الوطنية من علاقات جديدة في المجتمع الفلسطيني.

فالسؤال الأساسي الذي طرح نفسه على الحركة الطلابية هو حول طبيعة علاقتها مع السلطة. وهذا السؤال لا شك أنه، حتى اللحظة، لم تحدد أبعاد إجابته بشكل واضح، وما زالت طبيعة هذه العلاقة خاضعة لطبيعة دور الحركة الطلابية في كل مرحلة، والقائمين عليها (أي على رأس مؤسساتها في مؤسسات التعليم العالي وغيره). خاصة، وأن هذه العلاقة ستتأثر بطبيعة طرفي المعادلة تلقائيا. فالسلطة، من جهة، تحكمها توجهات سياسية وفكرية معينة، تمثل امتداداً لـ م. ت. ف. وتراثها ومؤسساتها وتجربتها، والحركة الطلابية، من جهة أخرى، تتنازعها عدة عوامل ومتغيرات اجتماعية وفكرية وأيدولوجية، وهي، بذات الوقت، امتداد للتجربة الفلسطينية بتفاصيلها من حيث طبيعة القوى السياسية التي تؤثر فيها. فكافة الأطر المكونة للحركة الطلابية هي ذات ولاءات سياسية معروفة ومحددة، ولها امتدادها خارج الجامعات ومؤسسات

التعليم العالي.

إن العلاقة بين السلطة والإطار الطلابي، حركة الشبيبة الطلابية التابعة لـ"فتح"، هي أكثر العلاقات حساسية وحرجاً في طبيعتها. فحركة "فتح" بوصفها الأكثر عددا في أوساط الطلبة، بشكل عام، هي ذاتها الإطار السياسي الذي يشكل الغالبية العظمى والساحقة في مؤسسات السلطة وأجهزتها على كل المستويات. فتحديد شكل وطبيعة هذه العلاقة هو الأكثر صعوبة (مقارنة مع الفصائل الأخرى)، خاصة مع ما خلقته السلطة من تداخل بين مؤسسات "فتح" وقياداتها وكوادرها، ومؤسسات السلطة التي خلقت حالة من صعوبة الفصل بين "فتح" والسلطة، بشكل واضح ومحدد. فهذا وضع "فتح" وشبيبتها، في الحركة الطلابية في موقف حرج خلق حالات تصادم وتلاق في مواقف مختلفة، نتجت بشكل عام، عن حداثة التجربة، وعن عدم قدرة "فتح" في البداية، السيطرة بشكل واضح على جملة التفاعلات والأحداث المتسارعة على الساحة. فكانت أحداث الثالث من نيسان مؤشرا واضحا على طبيعة هذه العلاقة المضطربة، وغير الواضحة بين "فتح" والسلطة.[1]

أما بالنسبة لبقية الأطر الطلابية الإسلامية والوطنية والسياسية، فلم يكن هذا السؤال مطروحاً بنفس الحجم والقدر والطبيعة. حيث حسم الاختلاف في المواقف السياسية لها مع السلطة معظم إشكالية هذه العلاقة. فكان من الطبيعي أن تكون هذه القوى منضوية تحت عنوان المعارضة، مجتمعة أم منفردة، تبعا لمواقف قواها السياسية التي تشكل امتدادا لها. فقضية العلاقة بالسلطة تعكس، إلى حد كبير، طبيعة العلاقة أيضا بين الفصائل والقوى السياسية والدينية والحركة الطلابية.

هذه العلاقة التي في مرحلة ما في البدايات وقبل مرحلة السلطة كانت في

---

١. احداث الثالث من نيسان: هي المسيرة الاجتماعية السلمية التي قام بها الطلبة منطلقين من جامعة بيرزيت إلى مقر المجلس التشريعي في رام الله احتجاجاً على اقتحام اجهزة الامن لجامعة النجاح الوطنية في ١٩٩٦/٣/٣٠، واحداث المسيرة وقعت في ١٩٩٦/٤/٣، بمقابلة السيد الرئيس ياسر عرفات وتسليمه مذكرة من الطلبة بهذا الخصوص وجلسة حوار طويلة اتخذ فيها الرئيس قرارات لصالح حماية التعليم وحريته واستجابة لمطالب الطلبة.

كثير من جوانبها علاقة صحية وحيوية في إطار النضال ضد الاحتلال، لكنها أورثت في ما بعد الحركة الطلابية أنماطا قيدت، إلى حد ما، إحداث نقلة نوعية في دور الحركة الطلابية، أو أعاقت إلى حد ما من دور الحركة الطلابية في صياغة دورها بشكل جديد. وهذا ما أدى بعد العام ١٩٩٦، إلى بروز حالات من الخروج من إطار القيود الفصائلية، تمثلت في نزعة بعض القوى الطلابية إلى تقنين علاقتها بالقيادات السياسية التقليدية لأطرها.

وقد كانت تجربة القطب الديمقراطي في جامعة بيرزيت، مثلاً، إحدى هذه المؤشرات، وأزمة العلاقة بين كتلة الاتحاد، والطلابية التقدمية، وحزب الشعب، أيضا، عام ١٩٩٦ وما بعد، هي إحدى المؤشرات الأخرى. أما القوى الدينية، فبقيت تراوح مكانها، ولم يطرأ على وضعها جديد، سوى أنها ولأسباب تفسر على أنها أمنية، يتم تجنب العلاقة الصريحة بينها وبين قواها السياسية خارج إطار الحركة الطلابية.

أما حركة "فتح"، فقد شهدت أكثر من مبادرة في أكثر من موقع عكست رفض الطلبة إبقاءهم إطارا ملحقاً، ليس بمؤسسة أو إطار واحد فحسب، حيث عانت "فتح" من تعددية المرجعيات وعدم وضوحها، مما أدى إلى حالة فوضى. وسيطرت روح المبادرة والاستقلالية في داخل شبيبة "فتح" في أكثر من موقع، وحتى هذه اللحظة لم تتم بلورة مؤسسة واضحة المعالم ومحددة تتم من خلالها، في حركة "فتح"، متابعة ورعاية الحركة الطلابية. لذا بقي دورها مرهوناً بقيادتها الميدانية الطلابية، ومستوى كفاءتها، وروح المبادرة والإبداع لديها. وبذلك كانت أحداث الثالث من نيسان مؤشرا واضحا على رفض شبيبة "فتح" لمحاولات إلحاقها، بشكل قسري، بالموقف الرسمي، رغم الاختلاف في الموقف من هذه الأحداث داخل "فتح" ذاتها.

ففي حين وقفت بعض المؤسسات والكوادر والقيادات الفتحاوية الرسمية والمتنفذة من تلك الأحداث موقفاً سلبياً، عكس حجم الفجوة الموجودة بين الإطار الطلابي لـ"فتح" والموقف الرسمي من جانب آخر، وأكد أن "فتح" على مستوى الشارع الطلابي، هي ذات نظرة مجتمعية مستقبلية، تختلف عن

قياداتها الرسمية والمتنفذة. وفي ذات السياق، من المتوقع أن تشهد بقية الكتل الطلابية أزمة أخرى على صعيد علاقتها بقواها السياسية، وأن تعيش حالة اضطراب جديدة، ربما أعمق من الحالة التي كانت داخل "فتح" بسبب الفجوة السياسية والقيادية التي ستنجم عن الارتباك في الموقف الذي سيتركه توجه فصائل م. ت. ف. للمشاركة في السلطة، أو على الأقل، التعاطي مع السلطة بشكل إيجابي، غير الذي كان سابقاً قبل هذا العام.

وبهذه الطريقة، يمكن رصد مؤشرات التحول في الحركة الطلابية وتوجهاتها التي يمكن القول إنها توجت في أحداث الثالث من نيسان، وبدأت مقدماتها منذ بداية التسعينات، وأحدها هو ما حصل عام ١٩٩٥، بصياغة نظام التمثيل النسبي كنظام انتخابي تمثيلي للحركة الطلابية، يضمن تمثيلاً فاعلاً وواسعاً لكافة قطاعات وتوجهات الحركة الطلابية. حيث كان هذا النظام محاولة جادة في تطوير الحياة الديمقراطية الطلابية من جهة، ومن جهة أخرى، هو دليل على أن الحركة الطلابية أخذت تعكس استقلاليتها أكثر من أي وقت سبق، حيث تبنت الكتل الطلابية التمثيل النسبي بعيداً عن موقف الفصائل المحسوبة عليها. فعلى الأقل، نستطيع أن نجزم هنا، أن موقف شبيبة "فتح" من هذا النظام، كان مستقلا تماما عن موقف حركة "فتح" في مستويات قيادية أخرى، والقرار بشأن هذا النظام كان على عاتق كادر "فتح" الذي عمل على إخراج هذا النظام إلى حيز الواقع على عاتقه. أما القوى الأخرى، فلا أستطيع الجزم بخلفيات مواقفها، لكن أستطيع القول إنها، أيضا، تمتعت بهامش استقلالية أيضاً، وإن لم تكن جميعها على نفس الدرجة من الحماس لهذا الموضوع.

الحركة الطلابية، مقومات ودوافع دورها المنتظر

من كل ما سبق، يمكن أن نخلص إلى أن دور الحركة الطلابية، ما قبل وجود السلطة، كان يولي أكثر أولوية للمشاركة في مقاومة الاحتلال، بالإضافة إلى الأدوار النقابية والمجتمعية الأخرى، سواء داخل الجامعات أو خارجها. وكانت

المؤسسات الطلابية تقوم بتلك الأدوار النقابية والمجتمعية تعويضا عن افتقار المجتمع تحت الاحتلال لتغطية هذه الجوانب من خلال مؤسسات أخرى. كما أن تجربة الحركة الطلابية، ما قبل السلطة، طورت أصولا وقواعد لحياة ديمقراطية تحتمل كل معاني الحياة الديمقراطية، حيث خلقت تراثا وطنيا وديمقراطيا وثقافيا أصيلا، برزت أهميته من خلال إسهاماتها في مجمل عملية النضال الوطني ضد الاحتلال. هذا التراث سيجعلها قادرة مستقبلا أيضا، على لعب دور مهم وفاعل في عملية بناء المجتمع الفلسطيني على أسس وقيم عصرية وحضارية، تضمن وجود مجتمع تسوده العدالة والحرية الديمقراطية.

ومن العوامل الأخرى لأهلية الحركة الطلابية لهذا الدور ما يعود لطبيعة التكوين الاجتماعي والفئة العمرية (التي هي فئة حساسة لأنها هي فترة تكوين الشخصية وتشكل الآراء والثقافة للإنسان) للحركة الطلابية، التي تجعل من الطلبة، في أي مجتمع، القطاع الأكثر حساسية وتأثيرا بمحيطها وبيئتها، والأكثر قدرة على الحركة وترجمة تأثيرها بأفعال وردات فعل جماعية، وهذا ما جعل الحركة الطلابية، في أي مجتمع، تلعب دوراً هاما في أية عملية تغيير.

والآن، في هذه المرحلة، ينتظر من الحركة الطلابية أن تلعب دورا هاما في المجتمع، بحيث تسهم في التأسيس لمجتمع عصري قائم على أسس حضارية حديثة تضمن العدالة والحرية للفرد والمجتمع في إطار قانون يحمي حقوق وحريات الجميع، ويكفل الحياة الكريمة للجميع، ويرسي قواعد مجتمع مدني تكون الحركة الطلابية إحدى قواه الفاعلة والمؤثرة.

إن الحركة الطلابية ذات الدور الناضج والمسؤول والمؤثر، بحد ذاتها، وبما يسودها من ملامح للحياة الديمقراطية (بحكم ما تضمنه من تعايش وتنافس ديمقراطي وتعددية لكافة القوى، تمثل نموذجا للحياة الديمقراطية الذي تكفله لوائحها وقوانينها الخاصة، وتترجمه عبر تجاربها الانتخابية الدورية)، قادرة أن تكون، ومن خلال مساهمة الطلبة اليومية بفعالياتها ونشاطاتها ومواقفها

وأحداثها، تجربة ثمينة لما تمثله من كونها التمرين الديمقراطي الأول، والممارسة الديمقراطية الناضجة ذات المستوى المتقدم لدى الطلبة. فهذه الممارسة الديمقراطية تخرج للمجتمع جيلا متمرساً ديمقراطياً. وبالتالي، هذا الجيل لا يقبل أن يقاد المجتمع بغير الطريقة التي تعود عليها، حيث أن معايشة الطلبة للتجربة الديمقراطية داخل الحركة الطلابية، بأبعادها السياسية، وبما تقوم عليه من حرية الرأي، واحترام الرأي الآخر، يعمق في وعي وثقافة الطلبة، وفي تكوينهم الشخصي، الديمقراطية كثقافة وسلوك.

كما أن التجربة داخل الحركة الطلابية في المستوى القيادي، ومؤسساتها، ولجانها المتمثلة في المجالس والاتحادات واللجان النقابية والنوادي، وبجملة فعالياتها اليومية، وما تنتجه من نشاطات، وتمر به من أحداث، وتواجهه من تجارب في دورها النقابي في إطار عملها في تطوير الحياة التعليمية والأكاديمية وتحسين شروطها وظروفها، تكسب الطلبة الممارسين لها خبرات ومهارات هامة بالتجربة والممارسة، وتعزز فيهم قيماً هامة تكون بمجموعها أسس الحياة والثقافة الديمقراطية. فهي تكسبهم صفة القيادة، ومهارات الإدارة والاتصال والنقاش والانفتاح على الآخر، واحترامه، والتنافس المسؤول والبناء، وتعزز فيهم روح التنظيم والقدرة على صناعة القرار والمشاركة فيه، وتنمي فيهم روح الولاء للجماعة والمجتمع. وكل هذا، إلى جانب ما تنميه من بعد تربوي وثقافي واجتماعي هام. فهذا البعد الذاتي للحركة الطلابية يجعل دورها هاماً ومؤثراً، ويجعلها مؤهلة فعلا للعب دور هام في المجتمع، لما تنطوي عليه من ثراء في التجربة والميزات التي تجعلها مؤهلة لدور التغيير في المجتمع اكثر من غيرها.

ودور الحركة الطلابية في هذه المرحلة من حياة مجتمعنا سيختلف عن دورها السابق (في مرحلة ما قبل السلطة). ذلك لأن هذا الدور يتأثر بمعطيات ومتغيرات كل مرحلة. فالمتغير الذي استجد، أدى إلى تغير في القوى المشكلة لأطراف المعادلة في المجتمع، وبالتالي طبيعة العلاقة بين هذه القوى والأطراف بشكل غيّر تركيبة وهيكلية القوى المركبة والمكونة للمجتمع بمستوياته المختلفة الرسمية وغير الرسمية. وكما ذكرنا في مكان سابق، فإن هذا المتغير بالضرورة

يؤدي إلى إعادة ترتيب أولويات الحركة الطلابية دون أن يلغي ذلك، أو يقلل من شأن مهمة النضال الوطني والسياسي ضد الاحتلال. لكن هذا المتغير، بالضرورة، يجب أن تولي فيه الحركة الطلابية اهتماما اكثر إلى القضايا الأخرى، غير تلك التي تعتبر سياسية. وهذا على مستويين: الأول، قضايا الحركة الطلابية ذاتها وهمومها الخاصة واليومية ودورها الأكاديمي والثقافي والاجتماعي. والمستوى الثاني، هو المشاركة في قضايا المجتمع والقضايا العامة التي تشغل بال الجميع، وتهم قطاعات المجتمع المختلفة، لتشارك الحركة الطلابية في صياغة مستقبل المجتمع على أسس سليمة، مثل مساهمة الحركة الطلابية في عملية التحول والتغيير الديمقراطي، وبناء المجتمع المدني. لذا، لا بد من العودة هنا، مرة أخرى، إلى نموذج الثالث من نيسان، الذي لم يكن مجرد حدث عرضي، بل كان محاولة جادة إلى الارتقاء بمستوى الدور الذي يمكن أن تلعبه الحركة الطلابية على مستوى المجتمع. فهذه المبادرة، التي جاءت ردا طبيعيا على أحداث جامعة النجاح الوطنية آنذاك، كانت تعبر عن رد واع ومسؤول للحركة الطلابية تجاه قضية هامة، وهي انتهاك حرمة الجامعة، والاعتداء على حرية التعليم. وقد حملت هذه المبادرة في ثناياها مواقف أخرى ناضجة ومستشرفة للمستقبل، بحيث أنها، أولاً: كانت تأكيداً على حق التعبير عن الرأي والاحتجاج بطريقة سلمية وديمقراطية كحق مصان ومكفول للإنسان والجماعة. وثانياً: كانت مساهمة فاعلة من الحركة الطلابية في رفض ما هو خاطئ لصالح تأسيس مجتمع يقوم على أسس ديمقراطية وعادلة. وثالثاً: نقلة نوعية لدور الحركة من إطارها التقليدي إلى آفاق المساهمة في القضايا العامة التي تتجاوز حدود الإطار الظرفي والمكاني للحركة الطلابية. ورابعاً: كانت مؤشرا واضحا حول طبيعة الدور القادم للحركة الطلابية. من جانب آخر، كانت أحداث الثالث من نيسان استمراراً لحالة الململة في أوساط الحركة الطلابية الرافضة وغير القادرة على استيعاب أنماط العلاقات التي أفرزتها وأوجدتها السلطة كمتغير يمثل جهة رسمية فاعلة، أحدثت تغييرات كثيرة في طبيعة العلاقات في المجتمع، كأي مجتمع آخر.

وفي سياق أكثر شمولا، فإن هذه الأفكار والدلالات كانت مؤشرا على تبلور

الخطاب الطلابي الجديد، الذي بدأ يتعامل ويعالج المستجدات والمعطيات الجديدة، ويحاول إيجاد آليات تطبيق لهذا الخطاب. ولذلك، يمكن القول أن أحداث نيسان كانت تعبيرا حيا عن نضوج هذا الخطاب الجديد، بل وترجمة فعلية له. هذا الخطاب الذي صيغ من خلال الرؤى لتحديد طبيعة علاقة الحركة الطلابية بالمعطيات الجديدة، كالسلطة الوطنية وإفرازاتها التي ستتضح لاحقا.

وبحكم وجود السلطة التي كان لا بد لها من ممارسة دورها السيادي في المجتمع ودورها المسؤول تجاه مؤسساته وقطاعاته، فمثلا كان من الطبيعي ايجاد وزارة التعليم العالي لتمارس دورها في هذا السياق تجاه الجامعات والمعاهد العليا، وبالتالي، تؤثر في سياسات الجامعات ونمط العلاقات السائد بين الجامعة والمجتمع والجهات الرسمية. في حين كانت للجامعات، في السابق، وبحكم رفضها لكل قوانين وإجراءات الاحتلال، فلسفة خاصة ساهمت الحركة الطلابية، بشكل أساسي، في صياغتها وتثبيتها كفلسفة تعليم وطنية. وعلى ضوء ذلك، أخذت الحركة الطلابية وزنا كبيراً في الجامعات، ودورا هاما في صياغة سياسية التعليم العالي، وأثراً كبيراً على المستويات غير الأكاديمية. وللوزارة، أيضاً، دور وتأثير، بطريقة أخرى مختلفة عن تلك المرحلة، حيث أن الوزارة جاءت من ذات المجتمع، وإفرازا له، وبالتالي ستخلق نمطا من العلاقة يختلف عن سابقه، بغض النظر عن كون هذه العلاقة إيجابية أو سلبية.

وعلى صعيد آخر، تشكلت أجهزة الأمن ومؤسساتها التي من الطبيعي أن تمارس واجبها ودورها في المجتمع، وكان المجتمع سيقبل دورها القائم على أساس حماية آمنة، وسلامة واستقرار الإنسان الفرد والمؤسسة، لكن حداثة تجربة هذه الأجهزة، والسياسة التي قامت من أجلها، ومحاولتها المحمومة، غير الناضجة، للسيطرة على الوضع العام في المجتمع، دفعها إلى ارتكاب أخطاء جسيمة، خاصة في البدايات. فعمل كل جهاز "مع كثرتها" وفق سياسة خاصة به. وبالتالي بدأت تعمل دون مراعاة لخصوصية الحياة التعليمية، وأصبح همها فرض حضورها ووجودها في الجامعات والمعاهد. هذا أدى

إلى تداخل وتضارب بين الأجهزة ذاتها، انعكس سلبا على الحياة الطلابية. ومجمل هذه المحاولات أدى إلى تدخل سافر وسلبي في الجامعات، أفقدها استقلاليتها وحرمتها أحيانا. وبدأت سياسة إلحاق الطلبة بالأجهزة الأمنية، حيث بدأ الطلبة (الملتحقون في الأجهزة) يعانون من ازدواجية العلاقة في الولاء بين الحركة الطلابية وأطرها ومؤسساتها، والولاء للأجهزة الأمنية. وقد اندفع جزء من الطلبة لصالح الولاء للجهاز، فبدا وكأن هناك إطاراً جديداً في الجامعات هو الأجهزة الأمنية من خلال الطلبة العاملين فيها. وهذا التوجه للأجهزة أخلّ بوحدة الحركة الطلابية ودورها الفاعل، وكان سيشكل عائقا صعبا أمام استمرارية دورها أو تطويره لصالح جعل الحركة الطلابية قوة تغيير أساسية في المجتمع. حيث إن تغلغل الأجهزة الأمنية في أوساط الحركة الطلابية كان سيحبط أية محاولة لفعالياتها ونشاطاتها التي ستمس بموقف وممارسات هذه الأجهزة أو أية جهة رسمية أخرى. ثم إن سياسة الأجهزة ستكون موجهة بشكل أساسي لإحكام السيطرة على هذه الأطر. وبالتالي، لن تكون معنية بإطار طلابي فاعل وقوي قادر على خلق حالة ديمقراطية صحية أو ممارسة نشاط ودور فاعل، وهذا سيقود إلى إضعاف دور الحركة الطلابية في التحول والتغيير الديمقراطي. إضافة لما ستخلقه الأجهزة من شعور بالخوف، كسيف مسلط على رقاب الطلبة، من الممكن أن يؤثر ويحد من حرية التعبير والنشاط عند الطلبة. وفعلا، سارت التطورات بهذا الاتجاه مع استمرار حالة التذمر والململة في صفوف الحركة الطلابية. إلى أن كانت أحداث الثالث من نيسان منعطفا هاما، قرع جرس هذا الخطر، ووضع حدا لسياسة الأجهزة. وكانت، أيضاً، من نتائج هذه السياسة والممارسة للأجهزة الأمنية هزيمة حركة "فتح" في الانتخابات في أكثر من موقع طلابي أهمها بيرزيت. هذه الهزائم وحالة التراجع، دفعت هذه الأجهزة إلى إعادة النظر في سياستها، والتسليم بالشعارات التي كانت ترفع من قبل، وبشكل خاص، من قبل جزء من كادر "فتح" في الجامعات، والتي من أهمها ضرورة الفصل بين السلطة والمؤسسات الرسمية والحركة الطلابية والأطر الجماهيرية، وضرورة رفع

أيدي الأجهزة الامنية عن الجامعات، ومنح الجامعات هامش استقلالية أكبر في سياستها وفلسفتها التعليمية في إطار فلسفة تعليم عال ووطنية شاملة. وهنا، لا بد من التطرق إلى أن هذه الحالة، التي كانت سائدة قبل ذلك، كانت فيها شبيبة "فتح" في الجامعات جزءاً فاعلا فيها وأساسيا، بل وفي بعض الأحيان، مبادرة إلى مواقف كثيرة بهذا المجال. ولا شك أن أحداث الثالث من نيسان، واقتحام جامعة النجاح، أثبتت هذا الدور المبادر "لفتح" بشكل واضح، وأثبتت أهمية هذا الدور وحيويته على كل المستويات، إن على مستوى وحدة الموقف الطلابي، وبالتالي قوته وحجم تأثيره، أو على مستوى التأثير على مواقف السلطة والقدرة في التأثير الفعلي في هذه المواقف.

كما إنه لا بد من الاشارة إلى أن أحداث الثالث من نيسان، من جهة مقابلة، جاءت بعد أن صمتت كل القوى السياسية والشخصيات والفعاليات تجاه اقتحام الجامعة. فجاءت الحركة الطلابية لتؤكد قدرتها على المبادرة بهذا الفعل لتكون السباقة في خلق نموذج رائع للمجتمع في شكل التعبير والاحتجاج السلمي والديمقراطي، دون الذهاب إلى روح التعبير العنيف والفوضوي الذي لا يعبر عن المسؤولية والوعي، ودون أن يأخذ شكل الاحتجاج الروح العدائية للجهات الرسمية، بل محاولة جادة مسؤولة لإيصال الرسالة بطريقة موضوعية ومسؤولة.

ولقد كانت الاستجابة العملية من قبل رئيس السلطة الوطنية في حينه، واتخاذ المجلس التشريعي الفلسطيني لقرار بهذا الخصوص، دليلاً على مصداقية التجربة ونجاحها، الذي كان الفضل فيه بشكل أساسي، لمجموع الطلبة (ومن كافة الجهات السياسية)، الذين ساهموا في هذه الأحداث وبحسن التزامهم، وحس المسؤولية العالي الذي جسده استعدادهم العالي الذي عبر عن أن الحركة الطلابية هي القادرة فعلاً، على الإسهام في عملية التغيير والتحول الديمقراطي في المجتمع.

عوامل ومظاهر أزمة الحركة الطلابية، ومقومات استنهاض دورها

لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: أين الحركة الطلابية وأين دورها خاصة في السنوات ما بعد العام ١٩٩٦؟ وما هو المطلوب منها لإعادة إحياء دورها؟

نلاحظ بشكل واضح، أن الحركة الطلابية تمرالآن (وتحديدا بعد عام ١٩٩٦) بأزمة، وتعاني من حالة تراجع في دورها. ونلاحظ أن الخطاب الطلابي عاد ليتراجع مفتقرا إلى المضمون الحقيقي للتجديد في دور الحركة الطلابية، ورؤيتها الشاملة للمجتمع والمستقبل، رغم عدم خلو هذا الخطاب من مفردات ذات علاقة بالخطاب التجديدي والديمقراطي (كالعدالة، والمجتمع المدني، وحق المرأة، ... الخ). لكن هذه المفردات كانت بلا مضمون أو دلالات، كأنها جوفاء، أو أصبحت تستخدم كمحسنات لفظية لتزيين الخطاب الكتلوي لحاجات فئوية، دون ارتباطها بمضمون ومفهوم عملي يعكس واقع الحركة الطلابية وتوجهاتها. فقد حافظت الحركة الطلابية في هذه المرحلة فقط، على المفردات من هذا الخطاب، الذي ساد في بداية التسعينات وحتى العام ١٩٩٦، حيث افتقد هذا الخطاب إلى عناصره ومقوماته. وبهذا تمت عملية انقطاع التواصل في الخطاب وانقطاع بين الخطاب وأصحابه والجيل الجديد، رغم ما قطعه هذا الخطاب من خطوات واسعة ومتقدمة، انقطع تواصلها قسرا من خلال عدم رغبة جهات مسؤولة خارج الحركة الطلابية بين القوى السياسية والسلطة بهذا الخطاب، ورغبتها في أن يسود ذلك الخطاب حتى لايكون بديلا لها، أو على الأقل يظهر عدم مصداقيتها. ولكن، رغم كل ذلك، فإن هذا الخطاب أوجد له حيزا كبيرا في صفوف الطلبة، ومازالت تعبيراته قائمة وأصبحت على الأقل شعارات عام ١٩٩٦، والذي يمثل جوهر ذلك الخطاب هو المعيار لمصداقية الكتل الطلابية. وأصبحت حالة المقارنة بين الحاضر وتلك الفترة التي مثلها ذلك الخطاب هي دليل آخر على حضور هذا الخطاب في وعي الطلبة والحركة الطلابية، رغم عدم قدرة الكتل الطلابية على تجسيد هذا الخطاب لأسباب ذكرت في السياق وأخرى سنأتي على ذكرها. وبهذا، يمكن القول إن ذلك

الخطاب نجح في خلق حالة التغيير لكنها لم تستطع ان تستمر بوتيرة متصاعدة كما يجب. من هنا، يمكننا القول إنها جزء من حالة التراجع التي يعيشها المجتمع بشكل عام، وليس فقط الحركة الطلابية التي لتراجعها أيضا أسبابه الأخرى والمتعددة، والتي مجتمعة تفسر الحالة التي تعيشها الحركة الطلابية. ومن هذه الأسباب:

١. العلاقة بين القوى المكونة لجسم الحركة الطلابية والقوى السياسية التقليدية على الساحة الفلسطينية، بقدر ما أورثته هذه العلاقة للحركة الطلابية من أبعاد سياسية إيجابية وتاريخية، تؤكد وحدة النضال الوطني ضد الاحتلال. فهي أيضا أورثتها أنماطا قيادية وسلوكية وسياسية حدت من استقلاليتها في بعض المراحل، وبقيت تعانيها حتى الآن. إلى حد أن الحركة الطلابية فقدت احيانا شخصيتها المستقلة وفقدت روح المبادرة والابداع لديها. حيث إنه وفي كثير من الأحيان، كان النمط السائد في العلاقة هو نمط إملائي في المواقف والقرارات.

٢. افتقار الحركة الطلابية لكوادر وقيادات قادرة على صناعة الموقف، قيادات لها خبرة وتجربة طويلة ولها القدرة على اتخاذ القرار والمبادرة والابداع. ففي مرحلة ما قبل السلطة، كانت قيادات الحركة الطلابية قد استمدت قدرتها القيادية وتجربتها وخبرتها من خلال مقاومة الاحتلال التي فرضت عليها تحمل المسؤولية، وأيضا كانت بالأصل هي كوادر وعناصر في العمل النضالي، وعاشت تجربة السجون الاسرائيلية التي كانت تهذب وتنمي روح القيادة والمعرفة والمسؤولية لدى المناضلين، الذين تحولوا الى طلبة في ما بعد السجن، أو تزامنت دراستهم مع ممارستهم العمل الوطني والنضالي. وهذا النوع من القيادة تفتقر إليه الحركة الطلابية الآن، حيث برزت فجوة بين الجيل الذي تتكون منه الحركة الطلابية والاجيال التي كانت قبل هذه المرحلة بحكم التغير الحاصل بشكل عام في المجتمع. حيث فقدت الحركة الطلابية التواصل في تجربتها وقيادتها. رغم أن هذا التغيير هو طبيعي وليس غريباً، لكن

الحركة الطلابية، حتى الآن، غير قادرة على استيعاب هذا التغير وجدولة وترتيب برامجها وأولوياتها بشكل يتلاءم ومتطلبات هذا التغير عند هذه الأجيال، واهتماماتها التي من الطبيعي أن تكون مختلفة عن اهتمامات من سبقوها. فهم أيضاً يمتلكون طاقة كامنة هائلة يجب أن تؤطر وتستثمر بشكل ناجح وإيجابي ليصبحوا جسماً فاعلاً ومؤثراً، ربما أكثر من الدور السابق للحركة الطلابية.

٣. تغير ميزان القوى داخل الحركة الطلابية، وفوز القوى الإسلامية في بعض المواقع أثر في وتيرة تطور الحركة الطلابية، وذلك لقلة الخبرة وقصر التجربة عند الحركة الإسلامية في قيادة الحركة الطلابية، ولتأثرها بشكل كبير بالموقف السياسي للقوى الإسلامية، ولتأثرها أيضا بموقف السلطة والقوى الطلابية منها.

٤. تراجع دور الفصائل والقوى السياسية والدينية على الساحة، وغياب وضوح التوجه والبرامج عند القوى السياسية والوطنية على الساحة الفلسطينية، وسيطرة حالة الفوضى، وعدم وضوح الرؤية والموقف عند هذه القوى، أدخل أيضا الحركة الطلابية في حالة تراجع وفوضى اثر ذلك الغياب للقوى السياسية المعارضة وتراجعها في المجتمع كله الذي يتمثل بقصورها الواضح في دورها السياسي والاجتماعي في المجتمع حتى في ترجمة دورها كمعارضة سياسية حقة.

٥. تراجع دور "فتح" التي كانت لها التجربة والخبرة في الحركة الطلابية، وكذلك قدرتها على تشكيل قوة محورية للقوى الأخرى (خاصة وان ممارسات الاجهزة الامنية ومؤسسات السلطة انعكست تلقائيا على "فتح" ودورها. هذا بحكم العلاقة بين "فتح" والسلطة وإخضاع التعامل مع "فتح" من قبل القوى الأخرى بشكل غير صحي ودقيق لهذه العلاقة)، وبالتالي فقدان الحركة الطلابية لقوة محورية مهمة قادرة على لعب دور اساسي وفاعل.

٦. فقدان حالة الصدام الدائم مع الاحتلال خلق فجوة وحالة فراغ بسبب عدم قدرة الحركة الطلابية في الانتقال إلى مهامها الجديدة بشكل صحي ومنظم، أدى إلى وجود فجوة وفقدان القدرة على تحديد الأولويات والمهام المطلوبة. مع أن المطلوب الآن من الحركة الطلابية هو ليس أقل أهمية من الذي كان سابقا، كما إن دورها تجاه الاحتلال لم ينته. فكثير من مساحات العمل ضد الاحتلال ما زال مفتوحاً، ولا أدل على ذلك من أحداث أيلول ١٩٩٦، (أحداث النفق) التي كان للطلبة فيها دور هام أيضاً.

٧. فقدان الحركة الطلابية لآليات التنسيق بينها، وعدم تفعيلها وإحيائها لمؤسساتها القائمة كالاتحاد العام مثلاً. بل إن الطلبة لا يتعاملون بالجدية والمستوى المطلوب على هذا الصعيد، وهم لا يعملون من أجل إحياء وتفعيل جسم موحد يجمعهم، ويشكل منهم قوة على الأقل تسعى لتحقيق مصالحها النقابية والأكاديمية، فما زالت كل جامعة تعالج مشاكلها بعيداً عن الأخرى، وقليلة هي الحالات التي أوجد فيها الطلبة موقفا مشتركاً بينهم (بعد مجيء السلطة)، فمثلاً مشكلة رسوم التعليم لم يستطيعوا، حتى الآن، إيجاد سياسة موحدة تجاهها، رغم محاولاتهم القليلة على هذا الصعيد.

٨. انخراط جزء من الطلبة خاصة المسؤولين منهم في مؤسسات السلطة وأجهزتها. وأحياناً انخراط الطلبة في أعمال عادية للحصول على الدخل، بسبب تراجع الحالة الاقتصادية، وبالتالي مستويات معيشتهم. فهذا اشغل قطاعاً منهم عن الاهتمام بدور الحركة الطلابية.

٩. اضطراب العلاقة بين الفصائل والجهات الطلابية خلق فجوة لم تستطع، حتى الآن، الحركة الطلابية إيجاد البدائل القيادية الموحدة لها على مستوى كل إطار وكتلة. وبنفس الوقت، عدم قدرة الفصائل على إيجاد مرجعيات متخصصة ومحددة لقواها الطلابية. فنزعة الاستقلالية عند

القوى الطلابية عمقت الفجوة دون أن توجد الحركة الطلابية، حتى الآن، بديلاً عملياً لها، مع أن هذه الاستقلالية شرط أساسي لنجاح الحركة الطلابية في دورها.

١٠. إن أحد مظاهر وعوامل حالة التراجع والأزمة في الحركة الطلابية أيضا، هو عزوف عدد كبير من الكادر الطلابي والشبابي، صاحب الرؤى المستقبلية المتنورة، عن الاستمرار في العمل. وهذه الظاهرة وجدت في معظم القوى الطلابية والسياسية، وتحديداً القوى اليسارية و"فتح". وهذا العزوف له أسباب مختلفة ومتنوعة عند هذا الكادر، لكن بمعظمها تنحصر في عدم الرضا عن الاستمرار في مؤسسات أطرها وقواها السياسية لافتقاد هذه القوى لآليات تضمن هذا الاستمرار ولعدم إيجادهم في هذه القوى استجابة للشعارات والقيم التجديدية التي تبنوها، أو لعدم استعدادية ورغبة هذه القوى (ربما لحالة التراجع التي تمر بها) لإحداث تغيير حقيقي وجدي في مؤسساتها وآليات عملها. وبالمقابل بقي العاملون في هذه المؤسسات هم من الكادر التقليدي الذي ينسجم والحالة الموجودة، والذي لا يمتلك آفاق عمل ورؤى إبداعية وتجديدية للمستقبل، وهو يقبل بهذه الحالة فقط لأنها تعود عليه بالنفع. وهذه الحالة تتجسد بشكل أوضح من غيره في "فتح".

١١. توفر إمكانية أكبر للطلبة للحركة والتنقل وأماكن أكثر للترفيه، حيث حالة التطور في السياحة الداخلية في البلد، أدى بالطلبة لشغل أوقاتهم باهتمامات ترفيهية وحياتية غير تلك التي كانت سابقاً قبل الوضع السياسي الحالي.

ما المطلوب الآن وكيف يمكن تحقيقه؟

قد يكون ما حصل في إندونيسيا، قبل عامين من الآن، عندما انتفضت الحركة الطلابية، وأسقطت سوكارنو بعد ٣٢ عاما من حكمه لإندونيسيا، وكذلك ما

حصل، بداية هذا الصيف (صيف عام ١٩٩٩)، في إيران، الدولة ذات النظام الأيدولوجي المتشدد، دليل على أن الحركة الطلابية في أي مجتمع هي قوة هائلة، بإمكانها أن تحدث التغيير، وتعبر عن رأي الشارع في الكثير من القضايا المصيرية والخطيرة في أي مجتمع. وهي قوة لا يمكن أن يحول دون فعلها حائل واقعي مهما كانت قوته.

وقد يكون المطلوب من حركتنا الطلابية دور ليس بالضرورة بنفس المستوى والطريقة، ذلك لأن أهداف الحركة الطلابية المطلوب تحقيقها في مجتمعنا تختلف عن غيرها من المجتمعات، ولم تصل إلى ذات المستوى في الدول المذكورة. فالمطلوب أن تبقى الحركة الطلابية قوة تأثير في كل القضايا المجتمعية، وليس بالضرورة أن تكون فقط قوة معارضة، بل أيضا قوة بناء وإسهام في جوانب الحياة المختلفة. وهذا لا يتأتى إلا من خلال ما يلي:

١. على المستوى الذاتي للحركة الطلابية: على الحركة الطلابية أن تفعّل مؤسساتها، وتعيد الحياة لها من خلال رفع مستوى أدائها ونشاطها.

٢. أن تعزز وتطور تجربتها الديمقراطية من خلال تعميم تجربتها الديمقراطية في كل مؤسسات التعليم العالي بنظام موحد يراعي مشاركة أوسع للطلبة وأطرهم في الحياة الطلابية.

٣. تفعيل مؤسسة الاتحاد العام، والمشاركة فيها بشكل فاعل، وإعادة صياغة نظامها الداخلي من خلال عقد مؤتمر طلابي جديد يوحد الحركة الطلابية في الداخل والخارج، ويخلق من الاتحاد مؤسسة رقابية وجماهيرية قادرة على تمثيل الطلبة وفرض حضورهم.

٤. مغادرة الوسائل والبرامج التقليدية في العمل الطلابي، والانطلاق لآفاق إبداعية جديدة في العمل تتلاءم والمجتمع الذي تعيش فيه الحركة الطلابية.

٥. الاهتمام بقضايا المجتمع خارج الجامعة، ورفع مستويات التفاعل مع المجتمع، وإيجاد آليات وبرامج عمل كفيلة بتفعيل التواصل بين المجتمع

والطلبة، خاصة وأن عدد الطلبة آخذ في التزايد، عاماً بعد آخر، والمجتمع في حالة تفاعل وتطور مستمرين.

٦. ضرورة تبني الحركة الطلابية لخطاب تجديدي وديمقراطي ذي مضمون عملي، يجد تعبيراته من خلال آليات عمل وبرامج طلابية تعكس هذا الخطاب.

٧. ضرورة أن تتبنى الحركة الطلابية، وفي كل جامعة وكتلة طلابية، هذا الخطاب، وترفع مستوى العمل بهذا الخطاب في كافة الجامعات، من خلال ضمان آليات تنسيق مستمرة ودائمة على مستوى مؤسسات التعليم العالي.

خاتمـــة

إن الحركة الطلابية الفلسطينية، التي لعبت دوراً مهما في النضال الوطني الفلسطيني، والتي أسهمت في خلق تجربة ديمقراطية متقدمة في إطار تجربتها، هي طاقة هائلة وكامنة، قادرة دائما على أن تلعب دوراً مؤثراً في المجتمع، وخاصة في عملية بناء المجتمع القائم على أسس من العدالة والحرية والديمقراطية والمساواة. وهي الآن، وإن كانت تمر بحالة من التراجع على هذا المستوى، إلا أنها ستكون مستقبلاً، وعندما تدرك أهمية دورها، وتأخذ بأسباب تفعيله، صاحبة دور وتأثير هامين، سيكون لهما نتائجهما على الحياة العامة في المجتمع الفلسطيني. وإن حجم المتغيرات الحاصلة في المجتمع الفلسطيني ومجيء السلطة لا يمنعان هذه الحركة من لعب دورها أو يحدان منه. والمطلوب هو أن تدرك الحركة طبيعة دورها، وتضع الآليات الكفيلة بتفعيله، وأن تعزز وحدتها، وتوسع من هامش استقلاليتها عن قواها السياسية المختلفة بالفصائل والأحزاب والحركات الوطنية والدينية، وتحدد وتعرف طبيعة علاقتها بالسلطة كجهة رسمية ذات علاقة صحية تضمن مشاركة القطاع الطلابي في بناء المجتمع والدولة التي نناضل من أجلها جميعاً.

دور حركة الشبيبة الطلابية في إعادة تفعيل الحركة الطلابية الفلسطينية

رائد رضوان و احمد العبويني

دور حركة الشبيبة الطلابية في إعادة تفعيل الحركة الطلابية الفلسطينية

قبل الإسهاب في شرح وتفصيل دور حركة الشبيبة الطلابية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية وفي تفعيل وإعادة صياغة فلسفة الحركة الطلابية ودورها المستقبلي، لا بد من التسليم أن الحركة الطلابية الفلسطينية، بشتى كتلها السياسية، قد دخلت مرحلة جديده، تفرض عليها إحداث تغييرات جذرية في توجهاتها وسياستها وبرامج عملها إزاء الكثير من القضايا المهمة. سواء على صعيد دور هذه الحركة خارج أسوار الجامعة، أو إزاء دورها فيما يتعلق بقضايا التعليم العالي الفلسطيني بشكل عام.

ومع الحديث عن ضرورة إعادة صياغة فلسفة الحركة الطلابية، تبرز فجوات في الفكر والرأي حول المنطلقات الأساسية لهذه الفلسفة، وكيفية صياغتها، تضع الحركة الطلابية، بكتلها المختلفة، في حالة من التناقض، وخاصة بعد العملية السياسية التي رافقت أوسلو. فقد ارتبط، تاريخياً، دور الحركة الطلابية على مدار ما يقارب الثلاثة عقود بالمواجهة المباشرة مع الاحتلال، وأصبحت امتداداً لمنظمة التحرير بفصائلها السياسية المختلفة. وقد كانت ترحل خلافاتها وتتجاوزها بمجرد مواجهة قضية وطنية. وقد كان للمرحلة السياسية ولحالة الوفاق التي كانت تظهر بين فصائل م. ت. ف. بين الفترة والأخرى، أثر هام في التأثير على طبيعة العلاقة بين الأطر الطلابية المتعددة. أما أساس العلاقة مع الاتجاه الإسلامي فكان مختلفا كون الكتل الطلابية الإسلامية قد صبغت نفسها، آنذاك، بصبغة اجتماعية دينية، وليست سياسية، كما حصل منذ العام ١٩٨٨.

دور حركة الشبيبة في تفعيل النضال الطلابي الوطني والديمقراطي

كان للشبيبة دور هام منذ المراحل المبكرة للحركة الطلابية الفلسطينية تحت الاحتلال، وإن لم تكن تسمى، بعد، بذلك الاسم. ومع بداية العام ١٩٨٠، وبعد أن استطاعت الشبيبة الدخول والمشاركة في المجالس الطلابية، ووقوفها في طليعة الحركة الطلابية، قادت، وبفعالية، المواجهة المباشرة مع الاحتلال، حيث قادت مواجهات وصدامات عنيفة معه، ودافعت، ببسالة، عن استقلالية القرار الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وإن كان لا بد لنا من الوقوف على الحالة الديمقراطية التي عاشتها حركة الشبيبة، آنذاك، والحركة الطلابية، بشكل عام، يمكننا القول إنها، ومعها أيضاً الكتل الأخرى، كانت تعتبر ذاتها امتدادا طبيعيا لفصائل المقاومة الفلسطينية. وبالتالي، فقد كانت ملزمة ببرامج وتوجهات قياداتها، وكانت المؤسسات القيادية داخلها توجه، بشكل مباشر، في الكثير من القضايا وتتولى تحريك قواعدها الطلابية بناء على توجيهات قياداتها خارج أسوار الجامعة. وكانت تعتبر الشبيبة، في المواقع التعليمية، تجمعا تنظيميا واضحا يرتبط بهرم "فتح" التنظيمي. وقد تطور فهم حركة الشبيبة لذاتها (كامتداد طبيعي لـ"فتح") من سنة لأخرى، وهي، حتى الآن، ما زالت تعتبر نفسها كذلك. ولكنها، اليوم، تنظر لهذا الارتباط بشكل مختلف نسبيا عن نظرة قيادة الشبيبة في بداية الثمانينات تبعا للظروف السياسية الجديدة بعد أوسلو.

دور حركة الشبيبة في البناء الديمقراطي بعد أوسلو

مع بدايات العام ١٩٩٥، دخلت الشبيبة مرحلة جديدة متأثرة بإفرازات أوسلو السياسية وبالتحولات البنيوية التي برزت بقيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد تأثرت الشبيبة من هذه المرحلة على صعيدين، الأول إيجابي، ويتعلق ببناء الشبيبة الداخلي، حيث انتهت ظروف العمل السري، وأصبحت قيادة "فتح" بالقرب من قواعدها التنظيمية داخل الوطن. وكان لهذا التحول أثر إيجابي في ما يتعلق بالبناء المؤسساتي الديمقراطي داخل الشبيبة، حيث برز كادر

الوسط ليتجاوز قيادة الشبيبة في الكثير من الأحيان، متصلاً، بشكل مباشر، بقيادة "فتح" كتنظيم. وبرزت إمكانيات لمساءلة أعلى الهرم داخل الشبيبة، وتطورت مع ذلك طرق اختيار قيادة الإطار، لتصبح لاحقاً، وحتى هذه اللحظة، بالاقتراع الحر والمباشر. أما على الصعيد الثاني، وهو التأثير السلبي الذي مازال قائما حتى هذه الأيام، وهو حالة الترهل التنظيمي الذي أصاب "فتح"، كتنظيم وفصيل ملهم لإطارها الشبابي الطلابي (الشبيبة). فقد فشلت "فتح" في استيعاب الشبيبة كإطار شبابي قد يحمل أحياناً آراء ومواقف تختلف مع التنظيم، كما حدث في مسيرة الثالث من نيسان، وما تبعها من أحداث.

لا بد من التوقف قليلا عند تلك التجربة الطلابية التي أثارت العديد من الحوارات حول مستقبل دور الحركة الطلابية الفلسطينية في المرحلة الراهنة، بشكل عام، ودور الشبيبة الطلابية بشكل خاص. نتفق مع العديد من المنظرين السياسيين، الذين اعتبروا أن هذه التجربة كانت مؤشرا على إمكانيات ودور الحركة الطلابية في المساهمة في النضال الديمقراطي والمجتمعي. ولكن بعضهم بالغ في العبر السياسية لهذا الحدث، واضعا الشبيبة في موقع المعارضة له على أسس سياسية، ومصورا الشبيبة على أنها الذراع الطلابي للسلطة، ولأجهزتها الأمنية. وهنا، لابد من التذكير ببعض الحقائق وهي، إن الذي قاد المسيرة هو مجلس طلبة جامعة بيرزيت، الذي كانت تترأسه حركة الشبيبة الطلابية، والتي ساهمت بفعالية لإنجاح الحدث، والمحافظة على الوحدة الطلابية ومكتسباتها الديمقراطية. ذلك على الرغم من أن البعض حاول استغلالها وتسييسها وتجييرها باتجاهات أُخرى، خرجت عن شعارها المركزي، وهو حماية حرمة الجامعات، والحفاظ على مقدمات الديمقراطية الفلسطينية.

وفي تقييمها لهذا الحدث، اعتبرته الشبيبة محطة مهمة من محطات النضال الطلابي في عملية البناء الديمقراطي داخل الوطن، ورفضت تجيير شعارات المسيرة، كونها مسيرة سياسية تهدف إلى معارضة أوسلو والعملية السياسية التي نتجت عنها. وقد انتهى الحديث عن المسيرة بانتهاء آثارها المؤقتة، ولم تستطيع الحركة الطلابية استغلال نتائجها وأخذ العبر منها. وحملها الجميع

كشعارات موسمية تبرز في فترة الانتخابات، ثم تعود لتختفي مرة أخرى. وكان من أهم العبر التي كان واجباً على الحركة الطلابية الوقوف جلياً عندها، هو المباشرة بصياغة برامج عملها وفلسفتها ضمن المستجدات التي فجرتها هذه المسيرة. ودفعت الشبيبة الثمن، رغم قيادتها لها. حيث انقسمت على نفسها، وخرجت من مجلس الطلبة في شر هزيمة، لم تشهدها خلال مراحلها المختلفة، بسبب خلافات داخلية تراكمت على مدار السنين التي سبقت انتخابات عام ٩٧/٩٦. وقد كان واجباً على قيادة الشبيبة، بعد هذا الحدث، أن تقف هي الأخرى لتقييم التجربة، والإجابة على الكثير من التساؤلات التي وجهتها، والتي كان أهمها: أين هي من السلطة؟ وما هي طبيعة علاقتها معها؟ وما هي أيضاً طبيعة هذه العلاقة مع تنظيم "فتح" كشرط أساسي لفهم طبيعة العمل داخل مؤسساتها القيادية؟ وحتى هذه الأيام تفتقد الشبيبة لبرنامج عمل مكتوب، ولبرنامج سياسي ونقابي يحدد مهامها، سواء على صعيد دورها داخل الحركة الطلابية، أو على صعيد علاقاتها خارج أسوار الجامعة مع التنظيم أو السلطة. وهي ليست أسوأ حالاً من مجموع الحركة الطلابية التي تفتقر، هي الأخرى، لمثل هذا البرنامج، وتكتفي فقد باعتبار مهامها ردة فعل على حدث معين، له ظروفه الخاصة، تتخذ منه موقفاً في حينه، وبعد حدوثه.

وهذا الواقع الارتجالي للأطر الطلابية، ومنها الشبيبة، انعكس بفقدانها ثقة الطلاب، وانفضاض القاعدة من حولها، وعزوف الطلبة عن النشاطات السياسية والنقابية والاجتماعية. وبمجرد نظرة سريعة على حال الشبيبة، يمكننا التسليم، بدون جدال، أن دورها بدأ بالتراجع منذ دخول السلطة. وعلينا، في الوقت نفسه، أن ندرك أن السلطة ليست السبب الرئيسي في تراجع الشبيبة. والأسباب تتلخص بعدم مقدرة الشبيبة على فهم طبيعة المرحلة جيدا، وعدم قدرتها توفير برامج مقنعة للطالب، إلى جانب تأثر الطلبة بالمحيط القريب، الذي تعكسه ظروف سياسية تكون بعض مؤسسات أو أجهزة السلطة سبباً أو طرفاً فيه، رغم أن الشبيبة لم تكن يوماً قد اعتبرت نفسها امتداداً للسلطة من الناحية النظرية، واعتبرت أن علاقتها بالسلطة الوطنية هي علاقة تكاملية

وتناقضيه. تكاملية، طالما تجسد المشروع الوطني الفلسطيني، وطالما تصون الحريات وحقوق الإنسان الفلسطيني. وتناقضية، إن تجاوزت الخطوط الحمراء لآمال شعبنا الوطنية، ولمكتسباته الديمقراطية. والمطلع على أرشيف الشبيبة، منذ دخول السلطة، وعلى بعض المواقف العملية لها في بعض المحطات، مثل إضراب المعلمين، وخروج الشبيبة إلى المجلس التشريعي للدفاع عن مطالبهم ورفض مبدأ الاعتقال السياسي، ثم خروجهم، في العام ١٩٩٨، في مسيرة حاشدة في رام الله لمناصرة القضية العراقية، رغم قرار الأجهزة الأمنية منع المسيرات، وبعض القضايا في الجامعات الأخرى، يدرك طبيعة هذه العلاقة. ولكن، وكما ذكرت سابقاً، انحصرت هذه المهام في نطاق ردات الفعل الآنية، والتي لم تحسن الحركة الطلابية، مجتمعة، استغلالها وتجييرها لخدمة استراتيجية عمل واضحة المعالم.

المهمات الملقاة على حركة الشبيبة لتفعيل الحركة الطلابية

مما سبق، تبرز الحاجة للوقوف ملياً على مستقبل الشبيبة وإعادة تفعيلها، وبالتالي تفعيل الحركة الطلابية بشكل عام، والربط بين تفعيل دور الشبيبة وتفعيل دور الحركة الطلابية، ككل، ليس اعتباطاً أو محاولة لاحتكار الدور والمهمة، بل لديناميكيتها وقدرتها على التحرك، وعددها الكمي وفلسفتها، والتي تعتبر، بمجملها، خط وسط بين اتجاهين يسيطر عليهما خلاف فكري بالدرجة الأولى، وهما الاتجاهان الإسلامي واليساري، اللذان يفتقران لنقاط التقاء، إذا تعدى الأمر القضايا الوطنية.

إن أهلية الحركة الطلابية في المشاركة والتأثير على مجريات الأحداث، خارج أسوار الجامعة، تكاد تكون معدومة بسبب استمرار تبعيتها العمياء لتنظيماتها السياسية التي تجعل من مهمتها، فقط تسويق الموقف السياسي الصادر عن قيادتها الفصائلية. ومع بداية العام ١٩٩٧، حاولت بعض الكتل اليسارية، في الجامعات الفلسطينية، وخاصة في جامعتي بيرزيت والنجاح، تغيير هذه العلاقة من خلال تشكيل ائتلاف في ما بينها، سمي بالقطب الديمقراطي، والذي رفع

شعارات عارضت، في بعض الأحيان، مواقف أحزابها وفصائلها. إلا أنها فشلت، بعد فترة قصيرة عاشتها في حالة خلاف بين أعضائها الذين هم بالأصل ينتمون لفصائل وأحزاب سياسية مختلفة، ورغم بقاء التسمية والائتلاف، نظرياً، إلا أن حالة التأثر بمواقف فصائلها كانت أكبر بكثير من حالة التأثر ببرنامج القطب الداخلي. وقد كانت هذه التجربة، والتي فشلت، للاعتبارات السابقة، بمثابة مرحلة انتصار للتيارات التي نادت بضرورة الاستقلالية في الموقف وتعريف ذاتها بعيداً عن كونها حلقة تنظيمية سياسية تابعة لهذا الفصيل أو ذاك.

ولكن، على الرغم مما سبق، فإن ما يميز الحركة الطلابية، بمجمل كتلها، هو الحالة الديمقراطية التي تعيشها داخل أسوار الحرم الجامعي، سواءً في أمورها الداخلية، أو على صعيد تنافسها على المجالس التمثيلية للطلبة. وتتفاوت هذه الحالة من كتلة لأخرى. وأعتقد أن حركة الشبيبة تعتبر أكثر هذه الكتل ديمقراطية، سواء من خلال الإطلاع على نظامها الداخلي (الدُستور)، أو من خلال برامجها العملية، وطريقة اختيارها قيادتها، وعملية اتخاذ القرار، كما إنها رائدة تجربة التمثيل النسبي، الذي أدخل تجربة ديمقراطية جديدة إلى الحركة الطلابية، والتي مثلت طريقة متقدمة جداً تصلح لأن تكون أساساً للعملية الانتخابية البرلمانية الفلسطينية. فقد وفرت فرصة لكتل طلابية صغيرة كانت مغيبة، بسبب حجمها، وضمنت مجلساً تمثيلياً بشتى الأطياف، الذي اعتبر ضمانة لإشراك كافة ممثلي الطلبة، من مختلف الكتل، في اتخاذ القرار.

وإذا عدنا إلى أرشيف جامعة بيرزيت، التي هي أول جامعة بدأت بتطبيق هذا النظام، نجد أن الشبيبة هي التي لعبت الدور الأكبر في إنجاح هذه التجربة. إلا أن الشبيبة لم تنجح في نقل هذه التجربة إلى الجامعات الأخرى في الوطن، بسبب شرذمة وانقسام الحركة الطلابية، ليس داخل الجامعة الواحدة فحسب، بل أيضا داخل كل كتلة. وهنا لا بد من الإشارة إلى حالة أخرى من التشرذم والانقسام، وهي حالة ناتجة عن الفصل التعسفي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فالفارق كبير بين تجربة الحركة الطلابية في قطاع غزة والضفة الغربية،

وكأننا نتحدث عن حركة طلابية في مجتمع آخر، حيث إن الكتل الطلابية هناك، سواء أكانت الشبيبة أو غيرها، لم تستطيع مجاراة تجربة شقيقاتها في جامعات الضفة على صعيد المكتسبات الديمقراطية، حيث أن الكتلة التي تسيطر على مجالس الطلبة هناك ترى أن هذه الجامعة هي معقل لها، وترفض إشراك زميلاتها، الكتل الأخرى، في هذا التمثيل. فمثلاً، جامعة الأزهر هي معقل الشبيبة، والجامعة الإسلامية هي معقل الحركة الإسلامية، وكأن لكل جامعة صبغة فئوية ولوناً واحداً فقط. وفي هذه الحالة، فإن أدوار الكتل الأخرى معدومة.

وقد لعبت الشبيبة، مؤخراً، دوراً هاماً في محاولة منها لإعادة إحياء الاتحاد العام لطلبة فلسطين على أسس ديمقراطية سليمة، انطلاقا من أهمية دور الاتحاد في إعادة تفعيل وتوحيد وتأطير الحركة الطلابية في الوطن. فقد أخرجت الشبيبة، في العام ١٩٩٧، برنامج عمل لإحياء الاتحاد العام لطلبة فلسطين باعتباره أحد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، كافتراض وليس كواقع، والذي ارتأت، آنذاك، أن دوره يجب أن يرتقي للوصول إلى حالة من الانسجام في الجسم الطلابي ككل يعمل على تعزيز الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية وحرية التعبير، وأن يكون نواة للرقابة الشعبية على مؤسسات المجتمع والسلطة.

ولكن، وحتى هذا الوقت، ما زال الاتحاد العام، كمؤسسة، مصاباً بالشلل. وأصبح، بقيادته الحالية التي هي بعيدة كل البعد عن الهم الطلابي، عاجزاً عن إعادة هيكلة نفسه ليصل إلى تمثيل طلابي ناجح. ويدّعي الاتحاد أنه يمثل غالبية الكتل الطلابية، وهذا يفرض، إذا سلمنا بهذه الفرضية، أن مجالس الطلبة هي جزء من مؤسساته، ولكن هناك جسماً موازياً أسسه رؤساء مجالس الطلبة وأسموه اتحاد مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية، وأصبح مؤسسة، ليست فقط موازية للاتحاد، بل تجاوزتها وكأنها غير موجودة.

كان هدف البرنامج الذي طرحته حركة الشبيبة في العام ١٩٩٧، لإعادة هيكلة الاتحاد، هو تعزيز دور الحركة الطلابية بإعادة الشرعية للاتحاد باعتباره أهم

مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. ويقوم هذا البرنامج على قاعدتين أساسيتين هما: ضمان تمثيل حقيقي للطلبة في جامعات الوطن، باعتباره أهم فروع الاتحاد. والوصول إلى صيغة مشتركة مع الحركة الإسلامية، باعتبارها جزءاً مهماً من هذه العملية. وقد باركت هذا الجهد قيادة "فتح" في الضفة الفلسطينية، واحتضنت اللقاءات التي عقدت لإنجاز هذه المهمة. وكان لقيادة الاتحاد السابقة أيضاً الدور المميز للوصول إلى ذلك، وكان من أهم العقبات التي واجهتها، كشبيبة، وجهة نظر بعض رموز الاتحاد، والذين ما زالوا على رأسه حتى الآن، باعتبار أن برنامجنا سيقصي معظمهم من الاتحاد، بسبب تقدمهم في السن، أو ابتعادهم عن هموم الطلبة. وكذلك وجهة نظر الكتل الإسلامية، التي كانت تنطلق أساساً من مفهومين سياسيين، باعتبار أن الاتحاد مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير، وباعتبار أن هذه الكتل وصلت، في معظم الجامعات، إلى رأس الحركة الطلابية، الأمر الذي يفقدها بعض الامتيازات. وقد استمرت اللقاءات بين ممثلي الكتل ورئاسة الاتحاد السابقة إلى أن تم التوصل إلى صياغة وثيقة لم تر النور، حددت أساسيات العمل لإعادة إحياء دور الاتحاد ليشمل كافة طلبة الوطن.

وقد فوجئت الكتل الطلابية، وممثلوها الذين دأبوا على العمل للوصول إلى صيغ مشتركة، بعقد الهيئة التنفيذية اجتماعاً لها في غزة، في أواخر العام ١٩٩٨، لتتجاوز الجهد الذي بذلوه بخصوص إعادة تفعيل دور الاتحاد. وقد ارتكبت هذه القيادة، من مختلف الانتماءات السياسية، خطأ فادحاً وهو إضفاء الشرعية على ممثلين جدد من طلبة الوطن، لم يكن للطلبة أي دور في اختيارهم، وليست لديهم أية صفة تمثيلية، كونهم، أساسا، ليسو طلابا، بل موظفين، حيث أصبح العمل في الاتحاد مصدر رزق وأمان وظيفي ليس إلا.

وما زال تفعيل الاتحاد وإعادة هيكلته مهمة ملقاة على الشبيبة كمقدمة ضرورية لإعادة تفعيل الحركة الطلابية واستنهاض الطلبة، وزجهم في عملية البناء المدني والنضال الوطني. وعليها أن تصل إلى مستوى إيجاد برنامج مكتوب لهذا الغرض. وباتحاد ليس قائماً على أسس ديمقراطية، تكون مهمة البناء

الديمقراطي معه مستحيلة إزاء هذا الوضع. كما على الشبيبة أن ترفض كافة أشكال الاحتواء التي تمارس بحقها من قيادة الاتحاد، إلا إذا ضمنت موافقته على تقييم التجربة واستعداده لإعادة صياغة مؤسساته. وقبل الوصول إلى هذه المهمة، عليها أن تصهر طاقات الكتل الأخرى بمبادرة منها بهذا الاتجاه، وخاصة التيار الإسلامي الذي يتخذ موقفاً سياسياً من الاتحاد.

إن الحركة الطلابية الفلسطينية، بشتى أطيافها السياسية، ما زالت بحاجة للبحث عن مقومات وحدتها وتجسيدها فعليا. وأي طرح جديد لتحقيق هذه الغاية، عليه ألا يتجاوز الاتحاد العام كمؤسسة، وليس كسياسة حالية، وبتوحيد الحركة الطلابية ضمن مؤسساته، بعد إيجاد آلية إدارية وبرامج عمل مقنعة، عليها أن تبحث عن العلاقة المفقودة مع الحركة الطلابية الفلسطينية داخل الخط الأخضر، التي بالضرورة يجب أن تكون ضمن أسس واضحة تضمن التواصل بين أبناء الشعب الواحد، وتبادل الخبرات وأسس التنظيم. وعليها، في الوقت ذاته، أن توقف هرولة بعض التجمعات الطلابية التي تحاول الوصول للطلبة الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية كستار على علاقاتها التطبيعية مع طلبة إسرائيليين، كما حدث خلال السنوات القليلة الماضية، ومازال يحصل حتى هذا اليوم.

على صعيد آخر، يبرز، بوضوح، مدى تأثر الكتل الطلابية، بما فيها الشبيبة، بالثقافة الذكورية والبطريركية السائدة في مجتمعنا، والتي تبدو واضحة من خلال بنائها الداخلي وبرامجها. فما زالت الطالبة المسيّسة، أو النقابية داخل الشبيبة مغيبة، كغيرها من الكتل. بل ربما إن وضع الطالبة هو الأفضل داخل الشبيبة إذا قورن مع كتل أخرى. ولكن، في الحالتين، مازالت مهمشة، ولم تصل، مره من المرات، إلى مستوى أخذ حجمها الطبيعي في اتخاذ القرار. وأصبحت قضية الطالبة فقط بمثابة شعارات انتخابية تتغنى بها الكتل. ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسيه، أهمها تقليدية الكتل وتأثرها بعقلية المجتمع إزاء هذه القضية، وجهل الطالبة بدورها، أو التخلي عنه طوعاً، وعدم مقدرة الكتل إيجاد برامج مقنعة تتناول هموم ومشاكل الطالبة كفرد وجماعة. وتعتبر

قضية الطالبة من القضايا المهمة التي على الكتل الطلابية الوقوف عندها، ليس فقط من الناحية النظرية، بل أيضاً من الناحية الفعلية.

إن حركة الشبيبة الطلابية بحاجة لعملية تقييمية لمسيرتها خلال المراحل السابقة. وللوصول إلى تشخيص واضح لحالها من أجل إعادة صياغة مؤسساتها الداخلية وتجاوز حالة الترهل التنظيمي الذي تعاني منه، عليها الوقوف عند منطلقات أساسية لتحديد مسارها المستقبلي والعودة إلى قيادة الحركة الطلابية وتفعيلها. وأهم هذه المنطلقات إعادة تعريف ذاتها ضمن المستجدات السياسية. فهي، إلى سنوات بسيطة خلت، عرفت نفسها بأنها الإطار الطلابي لـ"فتح" الذي يتولى، بالأساس، عملية استنهاض قطاعات مختلفة من الشعب لمواجهة الاحتلال. وأعتقد أن أسلم تعريف للشبيبة الآن هو أنها الإطار الطلابي لحركة "فتح" الذي يجب أن يصهر طاقات عناصره وعناصر الحركة الطلابية النشطة في عمليات البناء الوطني والمدني في المجتمع الفلسطيني، ولكن ضمن علاقة مختلفة عن العلاقات السابقة مع "فتح". وعليها أن تتحرر من كونها حلقة تنظيمية من حلقاتها، لتصبح صاحبة المبادرة، كونها شريحة مثقفة ذات قدرة على الحركة والاتصال مع قطاعات أخرى، وعليها تبني وجهات نظر، وبرامج عملية واضحة المعالم، بعيدة عن أمراض العمل الجماهيري الذي يصبغ بعض الجماعات، وهو التبعية السياسية الكاملة والتأثر بعقلية المحيط القريب، بمعنى أنها يجب أن ترفض تقليدية بعض المؤسسات في أمور أساسية، سواء سياسية أو اجتماعية. وعليها أن تصل لبرنامج عمل يحدد المحاور الرئيسية التالية:

أولاً: تعريف ذاتها ضمن المستجدات السياسية والاجتماعية بصورة تتجاوز سلبياتها والاستفادة من الجوانب الإيجابية التي عكستها هذه الظروف. وهذا التعريف، بالضرورة، عليه تحديد علاقتها ككتلة مع تنظيمها السياسي وعلاقتها مع الكتل الطلابية الأخرى.

ثانياً: توضيح علاقتها مع السلطة الوطنية بعيداً عن تأثرها كون "فتح" الحزب الرئيسي للسلطة. وعليها أن تتخذ موقفاً سليماً يتماشى مع رسالتها،

واعتبار أن حالة التناقض لا تلغيها العلاقة التكاملية مع السلطة. وهنا تبرز ضرورة تعريف هذه العلاقة انطلاقاً من المبدئية التي تؤمن بها، وهي ضرورة وجود هذه السلطة كنواة للدولة الفلسطينية، وفي الاتجاه الآخر ضرورة الاستعدادية التامة لاتخاذ الموقف السليم تجاه تجاوزات بعض الأجهزة والمؤسسات. وفي نفس الوقت، عليها أن تبادر في حمل مواقف، والتسلح بخطوات عمل في الميادين الأساسية التي تمس المواطن بشكل مباشر، سواء من النواحي الاجتماعية، أو المدنية.

ثالثاً: على حركة الشبيبة العمل للوصول إلى حالة مؤسساتية سليمة، وضرورة صياغة برامج عمل نقابية داخل الجامعة تضمن للطالب الفرد تحقيق نفسه، وتضمن للطالبة أيضاً إبراز هويتها، وإنصافها في مؤسسات الحركة. كذلك على حركة الشبيبة إيجاد برنامج يحدد نظرتها للواقع الطلابي، وعلاقته مع الجهات المختصة بإدارة شؤون التعليم العالي.

إن وصول الشبيبة إلى تعريف ذاتي سليم، يفرض عليها تحديد مهامها ومرتكزات عملها، ويعيد لها دورها في قيادة الحركة الطلابية، التي هي الأخرى فقدت دورها في المجتمع، وأصبحت معطلة لا تصل إلى مستوى تحمل المسؤولية والمبادرة.

الحركة الطلابية الفلسطينية
وأبعادها الاجتماعية النسوية

آيلين كتاب

الحركة الطلابية الفلسطينية
وأبعادها الاجتماعية النسوية

مقدمـــة

ارتبطت الحركة الطلابية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ انطلاقتها، بالحركة الوطنية الفلسطينية من حيث الهيكل والبرنامج، فكانت هذه الحركة إحدى الأدوات الرئيسية للحركة الوطنية، وتعبيرا سياسيا لبرامجها المختلفة، مما أكسبها، نسبياً، نفس سماتها وخصائصها. إن هذا الارتباط العضوي له أبعاد مختلفة، منها الإيجابية، وأخرى سلبية. فالإيجابية تتمثل في أن هذه الحركة استطاعت أن تؤطر وتنظم الفئات الشبابية في مؤسسات التعليم المختلفة بأطر ولجان جماهيرية فعالة، فاندمجت، بشكل نوعي وفعال، في العملية الوطنية، مما أكسبها تجربة نضالية عريقة من خلال تطبيق البرامج السياسية المختلفة للتنظيمات الفلسطينية. فاستطاعت أن تواجه الاحتلال وممارساته التعسفية من جانب، ومن جانب أخر، أن تعزز الوعي الوطني والسياسي في فئات شعبية واسعة ومتنوعة.

أما على المستوى الأخر، فكان لهذا الارتباط العضوي تأثير سلبي على مستويين، الأول وهو التبني الميكانيكي والشامل لهياكل وبرامج التنظيمات السياسية، مما حد من تطوير أشكال تنظيمية أكثر انفتاحاً ومرونة وتنوعاً تمكن القطاع الطلابي بفئاته الاجتماعية المختلفة من التكيف والاندماج. فإن هذا الارتباط حد من تطوير نشاطات اجتماعية، وأبقى النشاط الأساسي هو النشاط الوطني والسياسي إلى جانب النقابي والمطلبي والذي بقى موسميا يشتد في مراحل

معينة. بالإضافة، فإن عملية تبني نموذج التنظيم السياسي بشموليته تعني تبنياً ميكانيكياً لبرامجه، وقيمه ومفاهيمه، مما عزز الانغلاق التنظيمي والمنافسة الفئوية، التي لم تفتح المجال الواسع أمام التفاعل والإبداع بين الأطر الطلابية المختلفة على مستوى العلاقات والقضايا، والتي شكلت مضمون البرنامج الطلابي. فالتّزمت الفئوي والذي شكل أحد الأمراض الرئيسية للحركة الطلابية حدّ من تنوع التجربة وتطويرها.

سمات وخصائص الحركة الطلابية – ملاحظات ديموغرافية

تشكل هذه الحركة قوة اجتماعية استثنائية من حيث حجمها أولاً، ونوعيتها ثانياً. فمن حيث الحجم، فإن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع فتي، فحوالي ٤٧٪ من نسبة السكان هم فئات تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً. والعمر الوسيط للمجتمع الفلسطيني هو ١٦ سنة.[١] هذا يعني أن الفئات الشبابية ستبقى وستستمر الرافد الأساسي للحركة الطلابية والعمل الطلابي في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة لعدد الطلبة المسجلين في الجامعات الفلسطينية، والتي تشكل المنبر الأساسي للحركة الطلابية، فيبين الدليل الإحصائي للجامعات والكليات للعام ١٩٩٨/١٩٩٧، أن عدد الطلبة الكلي هو ٥٢,٤٢٧. يشكل الذكور نسبة ٥٦,٤٪، والإناث ٤٣,٦٪ من مجموع الطلبة.[٢] إن تمركز شريحة مثقفة واسعة من الشباب في مؤسسات التعليم العالي يكسبها دوراً طليعياً في قيادة عملية التغيير السياسي والاجتماعي.

أما بالنسبة لكليات المجتمع، فهي كما تشير إحصائيات التعليم العالي الفلسطينية للعام ١٩٩٨/١٩٩٧، أن عدد الطلبة في هذه الكليات هو ٤,٢٩٩ طالب وطالبة، وتشكل الإناث نسبة ٥٤,٧٪ من مجموع الطلبة.

---

١. دائرة الإحصاء المركزية، **المراة والرجل في فلسطين – اتجاهات وإحصاءات**، رام الله: دائرة الإحصاء المركزية، ١٩٩٨، ص ٧٠.

٢. وزارة التعليم العالي، **الدليل الإحصائي للجامعات والكليات الفلسطينية ١٩٩٨/١٩٩٧**، رام الله: وزارة التعليم العالي، أيلول ١٩٩٨.

إن هذه النسبة تبين أن هنالك علاقة طردية بين مستوى التعليم والنوع الاجتماعي. فكلما ازداد مستوى التعليم الجامعي انخفضت نسبة التحاق الإناث فيه.[٣]

أما بالنسبة للجانب الأكاديمي ومجال التخصص، فالتحليل على أساس النوع الاجتماعي يظهر فجوة واضحة بين الإناث والذكور بالنسبة لبعض التخصصات. فكما تشير الإحصائيات الفلسطينية للعام ١٩٩٦/١٩٩٧، فإن الإناث يتمركزن في التخصصات التي تتعلق بدورهن الإنجابي، أي امتداد لأدوارهن المتوقعة في المجتمع. فمن الملاحظ أن تحديد التخصص للإناث في مؤسسات التعليم العالي يرجع إلى عوامل أسرية ومجتمعية مختلفة منها دخل الأسرة، مجالات التخصص الموجودة، والقيم الاجتماعية التي تتحكم في اختيار الأسرة، والتي تنسجم مع دور المرأة المتوقع في المجتمع. فمثلاً، وكما تؤكد المعلومات الإحصائية، هنالك عدد أكبر من النساء في الآداب، والتعليم، والمهن الطبية، وإدارة الفنادق.

بالمقابل، يزداد عدد الذكور الذين يلتحقون بالجامعات والعلوم والهندسة والزراعة والدراسات العليا. فتشير المعلومات عن مجالات التخصص النوع-اجتماعية إلى تكيف معظم الرجال والنساء مع الأدوار المشرعة اجتماعياً لكل منهم. فالطلاب الذكور يلتحقون في المجالات التقنية والإدارية، بينما تلتحق الطالبات بالمجالات الخاصة بالتنشئة والرعاية مثل تعليم الطفولة المبكرة، والعمل الاجتماعي، وأعمال السكرتارية، والإدارة.[٤] وتنسجم هذه المجالات مع مكانة عمل متدنية تنعكس بأجور متدنية.

إن نسبة الإناث اللواتي تخرجن من كليات الهندسة في الجامعات الفلسطينية للعام ١٩٩٦/١٩٩٧، كانت ٧,٥٪ فقط، أما بالنسبة لعلم الحاسوب فهي تشكل

---

٣. نفس المصدر السابق، ص. ١٤٢.

٤. منى غالي، "التعليم والنوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة: ملف المحدودات والنتائج"، في **المرأة الفلسطينية الوضع الراهن – التعليم**، بيرزيت: برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، ١٩٩٧.

٤٤٪ من مجموع الخريجين،[٥] وهي نسبة أعلى من الهندسة أو علوم أخرى، على أساس ان الحاسوب يؤدي إلى سكرتاريا وإدارة.

أما بالنسبة لخريجي الجامعات، فتمثل النساء أكثر من نصف الطلبة الذين يلتحقون في علوم لها علاقة بالرعاية، كما ذكرت سابقاً، ويشكلن ٦٠,٢٪ من الطلبة في تخصصات مثل التخطيط الحضري، والهندسة المعمارية، و١٥٪ في الزراعة والقانون.[٦] إن الخارطة الديمغرافية لطلبة الجامعات، بالنسبة لحجمهم ومجال تخصصهم، تبين أن هنالك فئة طليعية في المجتمع تلتحق بالجامعات لأنها ما زالت ترى التعليم كأحد المتغيرات الأساسية للحراك الاجتماعي، وبالتالي تزداد أهمية تثقيفها نوعياً، لكي يتم وضع بذور التغيير الاجتماعي. أما بالنسبة لمجال التخصص، فمن الواضح ان هنالك فجوة واضحة بين الذكور والإناث نتيجة لتنشئة اجتماعية تقليدية بالنسبة للأدوار المتوقعة من الجنسين. وبالتالي، يستمر نمط التخصص حسب الجنس في التعليم العالي كامتداد للتعليم المدرسي، وهذا ما يلزمه التغيير.

الحركة الطلابية والتحول الديمقراطي

هنالك تساؤلات عديدة حول دور ومهام الحركة الطلابية في المرحلة الحالية، ولكن التساؤل الأساسي لغرض هذه الورقة هو إذا كانت هنالك إمكانية واقعية للحركة الطلابية في أن تدمج النوع الاجتماعي ضمن برامجها، لتكون مرشحة للقيام بدور طليعي في عملية بناء المجتمع المدني والتحول الديمقراطي؟ للإجابة على هذا التساؤل ينبغي أن يتم نقاش الوضع الطلابي على مستويات مختلفة منها:

- دور الحركة الطلابية التاريخي، وذلك لقياس مستوى وطبيعة تجربتها، وخصوصاً قبل العملية السلمية.

---

٥. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، **المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات**. رام الله: دائرة الإحصاء المركزية، ١٩٩٨. ص ٧٠ – ٧٢.

٦. نفس المصدر السابق، ص ٦٢، الطبعة الإنجليزية.

- البعد الديمقراطي في برنامج الحركة الطلابية، وبالأخص البعد النوع الاجتماعي. هل هنالك رؤية لدى الحركة الطلابية لخصوصية قضية المرأة؟ وهل استطاعت أن تدمج هذه القضية في برامجها بشكل بنيوي؟
- إلى أي مدى، وكيف يمكن أن يحدث تغيير في مضمون برامج الحركة الطلابية، لتصبح مؤهلة في أخذ دورها الطليعي في عملية التحرر الوطني والتحول الديمقراطي؟

على مستوى دور الحركة الطلابية التاريخي، يمكن القول إنه، منذ أواسط السبعينات، عندما بدأت عملية دمقرطة العمل الوطني وتشكيل الأطر واللجان الجماهيرية المتخصصة مثل اللجان النسوية، ولجان العمل التعاوني، والأطر الطلابية والصحية والعمالية... الخ، كانت جميعها ملتزمة باستكمال عملية التحرر الوطني ببعده الديمقراطي، وبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة، من خلال تأطير وتنظيم فئات اجتماعية واسعة، متنوعة طبقياً، وممثلة للمناطق الجغرافية بكل تمايزاتها.

هذه الأطر الجماهيرية كانت متشابهة من حيث تشكيلها كامتداد للتنظيم السياسي، ولكن متميزة من حيث طبيعة برنامجها والقضايا التي تمثلها. فإذا تمت مراجعة تاريخية للحركة الطلابية، بأطرها المختلفة، فمن الملاحظ أنها كانت أكثر الحركات تنظيماً وديناميكية، بحيث إنها استطاعت أن تتفاعل مع القضية الوطنية كقضية مركزية وبكل أبعادها المرحلية والإستراتيجية. إضافة إلى ذلك، فإن الحركة الطلابية استطاعت أن تتفاعل مع قضايا الطلاب المطلبية والنقابية على المستويين المعيشي والأكاديمي. ولكن، كما هو معروف، طغى العمل الوطني على الأجندة الطلابية، وخصوصاً في مراحل النهوض الوطني، كما في مرحلة الانتفاضة وبداية مرحلة العملية السلمية تماماً، مثلما هيمن العمل الوطني على بقية الأطر الجماهيرية الفلسطينية. هذا، وقد لعبت الحركة الطلابية دوراً هاماً في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية، إذ أصبحت مؤسسة سياسية ونقابية قادرة على الاستمرار ونقل التجربة من جيل إلى آخر. كانت عملية النقل هذه، في أبعادها، شاملة ليس فقط للهياكل والبرامج،

ولكن للقيم والمفاهيم الديمقراطية. وكان من أهم هذه التجارب انتخابات مجالس الطلبة في مؤسسات التعليم العالي. فالانتخابات شكلت محطة أساسية في العمل الطلابي والنشاط السياسي الفلسطيني. إذ إن هذه الانتخابات كانت بمثابة مؤشر قياسي رئيسي لفعالية وشعبية التنظيمات الفلسطينية المختلفة. بالإضافة، كانت ولا تزال هذه العملية تجربة ديمقراطية رائدة لأنها تبنت الشروط الأساسية لعملية الانتخابات كأساس لتأمين العملية الديمقراطية من حيث دوريتها وعموميتها وسريتها وتنافسها. فقد أرست هذه العملية إحدى القيم الأساسية لعملية تداول السلطة وحكم القانون. فاستخدام أدوات مثل الدعاية الانتخابية والمناظرة السياسية والتي اعتمدت، في أغلب الأحيان، على الحوار الديمقراطي أصبح تقليداً ثابتاً، وبشكل إحدى الأدوات التدريبية الرئيسية للطلبة من حيث التطبيق الديمقراطي. فقد تم تثبيت الحوار كآلية لإحداث التغيير بدلاً من العنف. أما الآن، فمع تطور مفهوم "التمثيل النسبي"، كأحد آليات الممارسة الديمقراطية والتي تهدف إلى تمثيل جميع الفئات الاجتماعية والسياسية، تُمثّل الحركة الطلابية حركة طليعية ورائدة في استخدام هذه الآلية، مما أعطاها دفعة إضافية لفعاليتها ورفع من مستوى تأهيلها وأدائها والتزامها في العملية الديمقراطية.

أما على مستوى البرنامج، فالقضايا التي عبرت عنها مجالس الطلبة المتعاقبة كانت، في أغلبها، قضايا وطنية وسياسية وليست اجتماعية. ففي مرحلة ما قبل عملية السلام، كان هنالك انسجام أعلى واتفاق، بحده الأدنى، على الثوابت الوطنية بين التشكيلات الطلابية المختلفة. ولكن، مع بداية مرحلة السلام، ونتيجة لإبرام الاتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي، أصبحت هنالك هوة كبيرة بين الأطر المختلفة، تمحورت حول شرعية النظام السياسي الفلسطيني، والرؤية لحل الصراع، والحدود الإقليمية، وقضايا مفاوضات المرحلة النهائية... الخ.

هذه الفجوة شكلت تناقضاً جوهرياً بين الأطر الطلابية المختلفة، والتي انقسمت بين مؤيد ومعارض، مما أدى إلى بروز مظاهر سلبية أهمها الاغتراب والإحباط والانقسام واللامبالاة. بالإضافة، فإن مصدراً آخر للاغتراب السياسي كان

انهيار الأحزاب السياسية من حيث بنيتها واطارها الفكري الاشتراكي، والذي شكل المرجع الأيديولوجي لبعض هذه الأطر. وأصبحت هذه الأطر في فراغ قاتل، على المستوى الفكري والسياسي، بالإضافة إلى التنظيمي، مما أربك العمل الطلابي، وأصبحت آفاقه ومعالمه غير واضحة.

شكلت مرحلة أوسلو الجديدة ما سماه البعض بمرحلة "الانفلات الحزبي"، والتي تعبر عن فك ارتباط الجسم الطلابي بالأطر السياسية التقليدية. وبالتالي كرد فعل لهذه الظاهرة، كانت هنالك محاولة لتشكيل أطر طلابية ذات طابع نقابي واجتماعي مثل لجان البيئة، وحقوق الطالب ...الخ، والتي عبرت من جانب على أبعاد ديمقراطية جديدة لا تمت بصلة لبرامج الأطر الحزبية التقليدية.[٧] لم تكن هذه الأطر واسعة الانتشار، إلا أنها تشكل مؤشراً حقيقياً لمحاولة جدية لإعادة تعريف الذات. فمن ناحية، فقد سمحت هذه اللجان للفئات الطلابية المستقلة والمنفلتة حزبياً أن تتعاطى مع قضايا اجتماعية وتنموية طالما أهملت من قبل الأحزاب التقليدية. فأصبحت هنالك مساحة لطرح مثل هذه القضايا. وهذا، بآفاقه، يشكل، على المدى الاستراتيجي، نقطة انطلاق لإبداعات متنوعة تطرح قضايا لم تكن بتاتاً على سلم أولوية الحركة الوطنية، وبالتالي الحركة الطلابية.

لا شك أن طرح قضايا اجتماعية مسلوبة من بعدها السياسي والوطني يشكل طرحاً جزئياً ومنقوصاً. تماماً كما تكون القضايا المركزية الوطنية المطروحة بدون مضمون اجتماعي، ولا تعبر عن أبعاد ديمقراطية. فهذه القضايا، والتي تشكل قضايا الساعة، تكتسب أهمية بالغة في مرحلة يكتسب مفهوم الدمقرطة، والذي يجمع بين قضايا التحرر الوطني وتحقيق حقوق الإنسان الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أهمية. فيفترض في استراتيجية الحركة الطلابية ألا يتم عزل المساواة وقضايا النوع الاجتماعي والقضايا المطلبية والنقابية للطلبة عن المفاهيم المتعقلة بالنظام السياسي وطبيعة الحكم ككل.

---

٧. مجدي المالكي، "الثابت والمتحول في ملامح الحركة الطلابية"، السياسة الفلسطينية، السنة الثالثة، العدد ١١، صيف ١٩٩٦.

من الملاحظ أنه من خلال مراجعة نقدية لأدبيات الحركة الطلابية وبياناتها والتي عبرت عن خطابها الرسمي، أن هناك غياباً للقضايا الاجتماعية وقضايا النوع الاجتماعي في الأجندة الطلابية. هذا الغياب غير مقصود، ولكنه موضوعي يمكن ان تُعزية إلى عوامل مختلفة ساهمت في تكريس هذا الفصل بين الوطني والنوع الإجتماعي. فحتى الأطر النسوية ذاتها، والتي تعنى بقضية المرأة، لم توازن بين قضايا التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي في مراحل ما قبل العملية السلمية. فمع أن الأحزاب اليسارية رفعت شعار المساواة والجدلية بين الوطني والاجتماعي إلا أنها عجزت عن تطبيقه عملياً. فبقيت الحركة السياسية وإمتداداتها الجماهيرية، من نسوية وطلابية، عاجزة عن التعبير بنيوياً وبرنامجياً عن هذه العلاقة. أما العوامل التي ساعدت في تعزيز ظاهرة الفصل بين الوطني والاجتماعي والديمقراطي فهي:

- الارتباط المحكم للحركة الطلابية بالحركة الوطنية، وخصوصاً قبل مرحلة أوسلو، فرض على الحركة الطلابية تطبيق نفس مضامين الحركة الوطنية على مستوى المفاهيم والسلوكيات. فالنقل الميكانيكي للتجربة السياسية والنضالية لدى الحركة الطلابية أفقدها فرصة التنوع والانفتاح والإبداع. فكما ذكرت سابقاً، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية، وخصوصا اليسارية منها، عبرت بشعاراتها عن جدلية العلاقة بين التحرر الوطني والاجتماعي، ولم تترجمه على مستوى التطبيق. من المؤشرات الواضحة لغياب النوع الاجتماعي في برنامج الحركة الطلابية طبيعة التحالفات التي قامت بها بعض الأطر الطلابية اليسارية مع الكتلة الإسلامية. هذه التحالفات، مع أنها مرحلية، إلا أنها كانت لها دلالات سلبية، فتشخيص المرحلة، حتى ما بعد أوسلو، بقيت سياسية بالأساس، ومسلوبة من بعدها الاجتماعي والديمقراطي، والذي عُرّف من قبل الحركة الطلابية كعامل ثانوي ولا يشكل أساساً للتحالفات المرحلية والإستراتيجية.
- قيام البناء التنظيمي لهذه الأحزاب على مفهوم المركزية الديمقراطية افقدها حداً أدنى من الديمقراطية الداخلية. فمع أن الأسلوب كان

مبرراً في ظروف العمل السري، والذي طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن هذا البناء لم يعد عملياً، وكان هو أحد العوامل الرئيسية لانهيار الأحزاب وتفسخها.[٨]

- إن مراجعة نسبة تمثيل النساء في مجالس الطلبة يمكن أن تستخدم كمؤشر لمدى إدماج النوع الاجتماعي في العمل الطلابي، ولكن هذا المؤشر يبقى ضعيفا. فحسب إحصائيات مجلس التعليم العالي، ودائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، لم تتعد نسبة الإناث في مجالس الطلبة ١١٪ من مقاعد مجالس الطلبة المتتالية منذ السبعينات. وكما هو ملاحظ، فإن الكتل الطلابية المختلفة، التزمت وخصوصاً في التسعينات، لترشيح طالبات في المجلس. ولكن هذا التمثيل لا يعبر عن التزام مبدئي بقضية النوع الاجتماعي. فمن الملاحظ انه، من جانب، استعمل كأداة استقطابية لجلب أصوات نسائية للكتلة الطلابية وتوسيع القاعدة الطلابية المنظمة للإطار، ومن جانب آخر، فهو يظهر المجلس بصورة أكثر حضارية، ولكن شكلية لا تعبر عن قناعة فكرية ومنهجية. بالإضافة، فإن التمثيل النسوي في مجالس الطلبة محدود جداً، لم يتجاوز الطالبتين في المجلس، حتى الآن، وهذا أيضا يعبر عن واقع الطالبة، والمعوقات الداخلية التي تواجهها، حتى في إطارها الخاص. فآلية ترشيح الطلبة، على مستوى مجلس الطلبة، تسبقها عملية انتخاب داخلية في الأطر نفسها، ومن الواضح أنه حتى الكتل الديمقراطية في سلوكياتها ومفاهيمها تشكل عائقاً أمام تطور قيادات نسوية قادرة على قيادة الحركة الطلابية بمضمون نسوي واضح.
- عزل الحركة الطلابية عن بقية الحركات الاجتماعية الأخرى. لم يسبق أن كان هنالك أي تنسيق متواصل، او لقاء، على نشاط مشترك بين

---

٨. محمود نجار. "القطب الطلابي الديمقراطي: تجربة توحيد القوى الديمقراطية"، في **ما بعد الأزمة – التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨، ص ٢٨٦ – ٢٨٨.

الأطر الطلابية وأطر جماهيرية أخرى مثل الأطر النسوية أو العمالية أو حركة حقوق الإنسان، إلا في أحداث محدودة وتتركز في المجال الوطني. فالعزل، وفصل القضايا من المؤكد أن ينتج برنامجاً طلابياً جزئياً منقوصاً غير متكامل، يمثل فقط البعد المطلبي والوطني، وليس الاجتماعي والديمقراطي. فمن المفيد أن يكون هنالك لقاء تكاملي بين الحركات الاجتماعية الأخرى، والتي تمثل، بمجموع نشاطاتها الإطار العام لمجتمع ديمقراطي، كل في موقعه ودوره المتخصص.

- إن فئوية الأطر الطلابية، والتي كان مصدرها فئوية الأحزاب، منعتها من فرص حقيقية لالتقاء الطلبة ضمن برنامج اجتماعي. فمن الملاحظ أنه بعد انهيار أحزاب اليسار، انخفضت نسبة الفئوية وأعيد تقسيم الطلبة على أساس مؤيد ومعارض لمشروع السلام، وليس للبرنامج السياسي للحزب. فتوسعت المعارضة، مما فتح المجال أمام التقاء مشترك للقاعدة الطلابية على أساس قضايا تهم الطالب والطالبة معاً، في محاولة بناء المجتمع الديمقراطي المطلوب. في هذا المضمون، من الضروري أن يتم تعريف مشروع السلام بإطاره الواسع، وليس السياسي الضيق. فلن يكون هنالك تطور نوعي ملحوظ على البرنامج الطلابي إلا إذا تم توسيع المفهوم بحيث يجمع إضافة إلى الأبعاد السياسية أبعاداً اجتماعية واقتصادية وتنموية. في هذا التعريف الواسع، يصبح المجال مفتوحاً أمام تطوير قضايا ديمقراطية، ومنها اجتماعية، والتي تهتم بها جميع فئات المجتمع غير المشاركة بالسلطة والقوى الديمقراطية، والتي تتحمل مسؤولية تاريخية في أخذ دورها في عملية التحول الديمقراطي.

لا يمكن تحميل مسؤولية غياب النوع الاجتماعي كاملة للأطر الطلابية. فالتنشئة الاجتماعية، كصورة تاريخية، تأثرت من عوامل مختلفة، منها مفاهيم العائلة الأبوية، وطبيعة المناهج المدرسية والجامعية والتي أبقت صورة المرأة الدونية، وعززت من تقسيم العمل التقليدي السائد، والذي كان دوماً يظهر المرأة كأنها غير قادرة على التفاعل والتأثير في الحياة العامة. بالإضافة، فإن تنشئة

الأحزاب السياسية غير الديمقراطية، والتي كانت، في صبغتها، أبوية وهرمية على اساس الجنس والعشيرة، قد أثرت أيضاً على صورة المرأة في الحزب، وبالتالي في الحركة السياسية.

من المفيد أن تتم الإشارة هنا إلى تجربة القطب الطلابي الديمقراطي في جامعة بيرزيت، والذي يلتقي فيه أطراف اليسار الثلاثة (كتلة الاتحاد، والوحدة، وجبهة العمل).

من خلال القراءة الأولى لهذا القطب، يستنتج القارئ أنه يمكن أن يكون أحد الآليات الأساسية للقيام بدور فعال في مرحلة تستلزم وحدة الصف على برنامج ديمقراطي واضح المعالم. فإذا قام هذا الجسم الطلابي، والذي يشكل، حسب الانتخابات الأخيرة، نسبة ١٤٪ من مجموع الطلبة، وهي نسبة غير قليلة وفعالة في بلورة برنامج مبني على أساس المفهوم الواسع للنضال الديمقراطي، والذي يستوعب الأبعاد الاجتماعية والديمقراطية، بالإضافة إلى البعد الوطني والسياسي، يمكن أن يكون مؤثراً على الجامعات الفلسطينية والشارع الفلسطيني العام. بما إن الأحزاب اليسارية لم تستطع، حتى الآن، أن تعيد إنتاج نفسها لتتماشى مع متطلبات المرحلة السياسية الجديدة، فإن نشوء هذا القطب، باستقلالية عن الأحزاب، يمكن أن يكون اكثر إيجابية، ويدفع أطراً جماهيرية أخرى للقيام بتشكيل مماثل في مضمونه.

إن تشكيل هذا الجسم في جامعة بيرزيت كمؤسسة أكاديمية تمتاز بانفتاح وديمقراطية نسبية، اعتادت أن تكون أرضية لانطلاق ظواهر اجتماعية وسياسية جديدة، تمكنه من المساهمة في بناء التوجه الديمقراطي وتطويره.

من أحد توجهات هذا الجسم، إخراج الطلبة من ثنائية مؤيد أو معارض لأوسلو، باتجاه محاكمة نتائج أوسلو ومواجهة ممارسات السلطة اليومية، مع بقاء حق الاختلاف السياسي، بما يعني هذا من حق في ممارسة أشكال مختلفة للمعارضة. فكما يقول أحد المؤسسين "بأن شعار معارضة أوسلو عام جداً، يعفي المعارضة من طرح برنامج عملي للمواجهة بالتوازي مع طرح

برنامج اجتماعي يواجه التيار الإسلامي، فبذلك يطرح قضايا مثل حق الاختلاف الفكري، قضايا نسوية، قانون مدني ... الخ". فحسب ما ذكر في انطلاقاته المبدئية إن الهدف الأساسي هو الخروج من الأيديولوجيا، وتحويلها إلى وعي عملي قابل ان يتوسع في أوساط شعبية، مع احتواء أفراد العمل السياسي الذين يتفقون مع هذا الجسم سياسيا واجتماعياً. وبالتالي، يسمح بالتعددية الفكرية، وليس الاتجاه الواحد، مما سيعطي المجال لتطوير التجربة.[٩]

من الملفت للنظر أن انطلاقة مثل هذه التجربة تعني، موضوعياً، أن هنالك حاجة ووعياً ملتزماً على مستوى طلابي في استكمال تجربة اليسار الفلسطيني، ولكن بشكل وآلية جديدين قابلين للتنوع والتجديد. فمن جانب، تؤكد هذه الانطلاقة على أن القطاع الطلابي مؤهل لأن يلعب دوراً طليعياً في بناء التجربة الديمقراطية الفلسطينية. فإذا نقلت هذه التجربة إلى أطر جماهيرية أخرى، فسيثبت، مثل العادة، أن الجماهير سباقة في الأخذ بزمام الأمور وتحمل مسؤوليتها الوطنية والسياسية في هذه المرحلة الانتقالية، كما عملت في الانتفاضة. ولكن، لكي تبقى وتستمر كتجربة، من الضروري أن تستجيب لبعدين.

البعد الأول يتمثل بدمج مفهوم النوع الاجتماعي في برنامجهم الطلابي على أساس ان التحول الديمقراطي للمجتمع، بشكل عام، لا يقوم بمعزل عن نصف المجتمع، والذي يمثل القطاع النسوي. فالطالبة، والتي تكون نسبة ٤٣,٦٪ من مجموع الطلبة في مؤسسات التعليم العالي، يفترض ان تأخذ دورها الطبيعي في بناء المجتمع الديمقراطي والتنمية المطلوبة. إن دمج النوع الاجتماعي يستلزم عملية متواصلة من التثقيف والتوعية للمجتمع الطلابي بأن المرأة، أولا، لها قضية خاصة، وأن قضية المرأة هي قضية مجتمعية. بالإضافة، فإن عملية التثقيف هذه ليست مقتصرة على النساء فقط، بل بالعكس، فإنه من الضروري أن يتم تثقيف الجنسين على أساس، كما ذكرنا سابقاً، أن قضية

---

٩. نفس المصدر السابق، ص. ٢٨٧

المرأة ليست منفصلة عن القضايا الديمقراطية الأخرى. الإشكالية الأساسية في هذا المضمون هي بقاء قضية المرأة أولاً، قضية مساومة سياسية بين أحزاب اليمين واليسار، أو تبقى حبيسة في افقها بسبب التقاليد والحساسية الاجتماعية، فكلاهما له آثار سلبية على قضية المرأة.

أما البعد الثاني والمهم فهو التنبه للخطورة في أن يقوم القطب الطلابي بطرح قضايا اجتماعية مسلوبة من بعدها السياسي والوطني. فكما لوحظ في برنامج الانتخابات الأخيرة للقطب، فإن البرنامج الانتخابي والمناظرة السياسية أهملا القضية الوطنية، ولم تأخذ حيزاً كافياً في طرحهم. فكما يشكل مفهوم النوع الاجتماعي المسلوب من بُعده السياسي خطراً على الحركة النسوية، فإن مفهوم البعد الاجتماعي المسلوب من بُعده السياسي والوطني خطر على الحركة الطلابية. ان المجتمع الفلسطيني الآن يمر في مرحلة انتقالية، فهي مرحلة تحرر وطني وبناء ديمقراطي، وبالتالي يفترض ان تكون مفاهيم الديمقراطية كلها مترابطة بإحكام. فقضية عزل المساواة، وقضايا النوع الاجتماعي، من المفاهيم المتعلقة بالنظام السياسي والحكم ككل. إضافة إلى فصلها عن مسألة المشاركة بالسلطة بين الدولة والمواطن. بالإضافة إلى عزلها عن القضايا الوطنية غير المحلوله مثل الحدود، والمستوطنات، واللاجئين، وحقوق الإنسان والأسرى ...الخ،[١٠] يفرغ الحركة الطلابية من مضمونها الديمقراطي الشامل، ويفقدها الفرصة في أخذ دورها الطليعي للقيام بدور مشارك في بناء المجتمع الديمقراطي. هذا الربط، على مستوى القضايا والمفاهيم، يُمكن الطلبة من تعبئة شرائح متنوعة من القطاع الطلابي على أساس أن كل فرد من هؤلاء الطلبة أو الطالبات يرى أولويته ضمن هذا التنوع من القضايا، وبالتالي يعطي أهمية لربطها بشكل تكاملي.

---

١٠. ريما حمامي وايلين كتاب. "استراتيجيات جديدة لعمل الحركات النسائية باتجاه التحول الديمقراطي والتحرر" في **ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وافاق العمل**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨.

القطب الطلابي الديمقراطي: هل يمكن ان يقود عملية التغيير؟

إن القطب الطلابي كأفق وتجربة، مع إنها محدودة، مرشح أن يكون نواة أساسية وعاملاً مساعداً للقيام بقيادة عملية التحول الديمقراطي في مؤسسات التعليم العالي إذا استوفى شروطاً مختلفة، أهمها استكمال بناء برنامجه الديمقراطي والذي يعكس المهمات الوطنية والديمقراطية على حد سواء.

من الصعب أن يتحمل هذا الجسم المسؤولية وحده في قيادة الحركة الطلابية، وهو في تشكيلته هذه. فبلورة منظور برنامجي يشكل الحد الأدنى من التفاهم بين الديمقراطيين على قضايا وطنية واجتماعية وسياسية هو شرط أساسي. وثانياً، فإن القطب الطلابي الديمقراطي، والذي يشكل تحالفاً بين بقايا أحزاب اليسار الفلسطيني، يستثني فئات اجتماعية وسياسية واسعة من المشاركة. ولأن التحالف هو تنظيمي وليس مجتمعياً، فالقطب لن يتمكن من إدارة عملية التحول وحده في تكوين حركة ديمقراطية طلابية.

لإنجاح التجربة الديمقراطية، يفترض أن تتمثل فيه حركة الشبيبة الطلابية الفلسطينية، والتي تشكل، في قوامها التنظيمي، أوسع التنظيمات الطلابية. فعدم التوصل مع حركة الشبيبة إلى تفاهم حول ماهية المرحلة السياسية ومتطلباتها لا يمكن للقطب الطلابي ان ينجح ويستمر في هذه التجربة.

إن استمرار حركة الشبيبة الطلابية في فعاليتها التنظيمية في الظروف الحالية – ما بعد أوسلو – يكسبها ثقلاً نوعياً وكمياً يضاهي تراكم القطب الطلابي عددياً. ولكن الإشكالية هي في مضمون البرنامج والقضايا المطروحة لدى حركة الشبيبة. فكما هو معروف تاريخياً، لعبت حركة الشبيبة الفلسطينية دوراً رئيسياً في النضال الوطني، واستطاعت، كحركة، أن تعبئ وتنظم فئات جماهيرية واسعة في المواقع الجغرافية المختلفة. إلا أنه في ظل المرحلة الحالية، ومنذ بداية مرحلة الحل السلمي، أصاب هذه الحركة إرباك كما أصاب الأطر الطلابية الأخرى، ولكن أخذ شكلاً مختلفاً عن بقيتها. فإن حركة الشبيبة، والتي تشكل امتداداً جماهيرياً لحركة "فتح" هي ليست حزباً سياسياً

منظماً في إطار أيديولوجية موحدة، وإن تجربة "فتح" تمثل تجربة شبيهة بتجربة جبهة التحرير الجزائرية، والتي شاركت فيها الجماهير، ومنها المرأة في النضال الوطني كضرورة نضالية. كان هذا نتيجة غياب أرضية أيدولوجية يجري على أساسها تنظيم الفئات والقطاعات الاجتماعية المختلفة. فكانت هذه الحركة "خلطة أيدولوجية" لأفكار تتراوح بين إسلامية ويسارية – ماركسية وغير ماركسية.[١١] فهذا الخلط النظري غير الملتزم برؤية وقضايا اجتماعية وطبقية واضحة المعالم، عكس نفسه أيضا في الإرباك النظري لتعريف مرحلة ما بعد أوسلو، والتي رآها البعض كمرحلة تحرر وطني، وبناء مؤسسات سياسية تخدم المرحلة. واعتبرها البعض الآخر مرحلة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية تسود فيها مصلحة اقتصادية أكثر من مصلحة اجتماعية. وبالتالي يتم التركيز على إقامة مشاريع تنموية لا تعكس مصلحة جماهيرية أو مشاركة جماهيرية.

إن اتفاق أوسلو، بأفقه الواسع، ليس فقط اتفاقاً سياسياً، ولكنه اجتماعي واقتصادي وسياسي. وبالتالي، عدم تعريف المرحلة بشموليتها، يؤثر على الهوية الحزبية لحركة الشبيبة الطلابية، بالإضافة إلى مواقفها تجاه عدة قضايا مجتمعية وتنموية وسياسية ووطنية على حد سواء. إن حركة الشبيبة الفلسطينية مترددة، حتى الآن، في حسم هويتها الحزبية، فتارة تمثل مواقف السلطة الفلسطينية الرسمية، وبالتالي تعبر عن نفسها كحزب للسلطة، وتارة أخرى فهي تؤيد مواقف المعارضة على المستوى المجتمعي والديمقراطي وتواجه السلطة الفلسطينية وممارساتها غير الديمقراطية، كما ظهر في أحداث جامعة النجاح. إن الفصل بين القضايا السياسية والديمقراطية، كما عبرت سابقاً، يعبر عن عدم فهم العلاقة الواضحة بين الوطني والديمقراطي. فغياب المفهوم الشامل والمتكامل والمنسجم مع ذاته "للديمقراطية"، والذي لا يمكن أن يتناقض، في مكوناته الرئيسية، هو الأصح في هذا المرحلة. فلا يمكن التعبير عن مواقف وقضايا مجتمعية وديمقراطية بازدواجية تخضع لمصلحة سياسية.

---

١١. غازي الخليلي، **المرأة الفلسطينية والثورة: دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية**. بيروت، ١٩٧٧. (بدون دارنشر) ص ١١٥.

ملاحظات ختامية

في الختام، فإن الحركة الطلابية الفلسطينية، مثل الحركة النسوية الفلسطينية، مرشحة للقيام بدور مؤثر ونوعي في عملية التحول الديمقراطي. من المفيد أن تتم، أولا، إعادة الثقة بقوة الجماهير، كقوة رئيسية ومصدر أساسي للضغط على السلطة الفلسطينية لاستكمال عملية التحرر الوطني على أساس الثوابت الفلسطينية، والتي أجمعت عليها مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وتحقيق الدولة الفلسطينية الديمقراطية. إن الضعف لا يكمن في قدرة الجماهير على رفع مستوى وعيها باتجاه هذه القضايا، بل يتمثل في خلق رؤية وبرنامج عملي ينسجم مع متطلبات المرحلة الحالية، والتي يتعايش فيها نظامان متوازيان في صراع.

نظام يتطلب استكمالاً لمؤسسات نضالية وتعبوية لمواجهة سياسات الاحتلال، وخصوصاً حول القضايا الجوهرية للمفاوضات النهائية. ونظام آخر، يتطلب بناء مؤسسات الدولة، وحكم القانون، وبالتالي بناء مؤسسات ديمقراطية تستكمل تفعيل دور الجماهير في بناء البنية التحتية للدولة الفلسطينية المستقبلية. هذان النظامان يكونان في صراع في بعض الأحيان، لأن نظام الدولة يتطلب استقراراً سياسيا. والنظام الآخر، من حيث نشاطاته وآلياته، يمكن أن يسبب عدم استقرار أو تأجيل وتأخير في تحقيق الاستقرار السياسي. من واجب الأطر الجماهيرية، بما فيها الحركة الطلابية الضغط لتطبيق سياسة توازن بين النظامين لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بشكل يحقق العدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجميع فئات المجتمع. فالعمل، في المرحلة الحالية، يتطلب بناء آليات ضرورية قادرة على فهم العلاقة الجدلية بين النظامين الثوري "والدولاني"، على ألا يكون الواحد على حساب الآخر. فمن الاستراتيجيات العملية والضرورية لهذه المرحلة بناء تحالفات واسعة مع قوى وحركات ديمقراطية أخرى حول قضايا تهم جميع فئات المجتمع بما فيها الطلاب، والعمال، والنساء على قاعدة حقوق الإنسان، والتي توازن بين حقوقه وواجباته تجاه بناء المجتمع. يفترض أن تتم توعية الطلبة حول مفهوم النوع

الاجتماعي وضرورته في بناء التحالف الوطني لجميع فئات المجتمع، مما يتطلب بلورة برنامج واضح المعالم يدمج المرأة في جميع مستوياته، بدون حساسية اجتماعية. بالإضافة، فمن الضروري أن يتم خلق آلية لرفع وعي المرأة الطالبة، ودمجها في عملية بناء مجتمعها الوطني الديمقراطي.

قائمة المراجع

حمامي، ريما وأيلين كتاب. "استراتيجيات جديدة لعمل الحركات النسائية باتجاه التحول الديمقراطي والتحرر"، في **ما بعد الأزمة - التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨.

الخليلي، غازي. **المرأة الفلسطينية والثورة: دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية**، بيروت، ١٩٧٧، (بدون دار نشر)، (ص - ١١٥).

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، **المرأة والرجل في فلسطين - اتجاهات وإحصاءات**، السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٨.

غالي، منى. "التعليم والنوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة: ملف حول المحددات والنتائج"، في **المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن**، بيرزيت: برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، ١٩٩٧.

المالكي، مجدي. "الثابت والمتحول في ملامح الحركة الطلابية"، في **السياسة الفلسطينية**، السنة الثالثة، العدد ١١، صيف ١٩٩٦.

النجار، محمود. "القطب الطلابي الديمقراطي: تجربة توحيد القوى الديمقراطية"، في **ما بعد الأزمة - التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية آفاق العمل**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨.

وزارة التعليم العالي، **الدليل الإحصائي للجامعات والكليات الفلسطينية ١٩٩٧/١٩٩٨**، رام الله: وزارة التعليم العالي، ١٩٩٨.

نحو مأسسة العمل الطلابي

زياد عزت

نحو مأسسة العمل الطلابي

إن أية مجموعة من الأفراد لها مصالح وأهداف مشتركة وتنوي العمل لتحقيقها، تواجهها معضلات تتطلب وضع آليات لعملها الداخلي، والتي تنعكس على شكل ومضمون العلاقة مع الآخر. فالترتيب الداخلي يعطي الصورة الأولى لشكل التعامل مع الآخرين، وهو المقدمة الأولى لنجاح أو فشل هذه المجموعة في تحقيق أهدافها المرتبطة والمتشابكة مع المجموعات الأخرى.

إن هناك ترابطاً بين الذاتي والموضوعي للمجموعات، وهذا الترابط في العلاقة هو الثابت. وكل العوامل الأخرى هي غير ذلك. بمعنى، على سبيل المثال، الآليات التي تنظم العلاقات الداخلية تتغير بتغير الزمن الذي يحمل في طياته تغيرات شبة دائمة على الصعد الاجتماعية والسياسية والجغرافية.

ولتطبيق ما سبق ذكره على مجموعات وأفراد الطلبة في الجامعات في العشرين سنة الأخيرة في طريقهم الساعي لتنظيم أنفسهم كمجموعات تدافع عن حقوق ومصالح أفرادها، قامت الحركة الطلابية بتنظيم نفسها على شكل مجالس واتحادات طلبة. وخلال هذه الفترة، كان هناك نموذجان لشكل هذا التنظيم.

النموذج الأول: استمر من نهاية السبعينات إلى بداية التسعينات.

النموذج الثاني: عمل به في السنوات الأخيرة، وما زال.

وهناك نموذج ثالث لم يعمل به حتى الآن، ولكن هناك مؤشرات تقول إنه في طريقة إلى التطبيق، ولكنه ينتظر عملا دؤوبا وتغيرات جذرية من الجميع حتى

ينضج. ومن أجل إلقاء الضوء على هذا النموذج الأخير، يجب المرور على النموذجين بشيء من التفصيل.

النموذج الأول : "نموذج القوة والقوة". القوة الأولى متمثلة برئيس مجلس الطلبة ومستمدة من القوة الثانية لمجموع أفراد الطلبة، حيث كانت غالبيتهم مؤطرة في أطر تحمل في طياتها قوة سياسية واجتماعية. وعليه، حين كان يظهر رئيس مجلس الطلبة في أي محفل خارجي كان ظهوره يكفي لتمثيل وإظهار قوة مجلس الطلبة والحركة الطلابية. وكانت تتجلى قوته إزاء الإشكالات مع الإدارة أو إزاء انضباط مجموع أفراد الطلبة لما يقره هذا القائد الطلابي. أما أصل هذه القوة الفردية لرئيس مجلس الطلبة في فترة الثمانينات فيمكننا جميعا أن نسهب في تفاصيل مصادرها.

من النظرة الأولى، ومن التسمية التي أطلقت على هذا النموذج، أستطيع ذكر بعض خصائص هذا النموذج، وهي:

١. قوة الفرد الذي يرأس المجلس، وقوة الطلبة من خلال قوة أطرهم السياسية والحزبية وانتمائهم لها، أسهمتا في إنجازات جيدة للحركة الطلابية.

٢. ديمقراطية منقوصة بشكل واضح، "تمثيل كتلة واحدة في المجلس وباقي الكتل في المعارضة".

٣. احتمالية عالية في تجميد القوى المتوفرة في هذا النموذج نتيجة الخلافات السياسية بين الأطر.

٤. هناك درجة عالية من دكتاتورية الفرد والإطار.

٥. وجود قوة كبيرة في هذا النموذج، لا يعني، بالضرورة وجود رأي سديد وحكيم في معالجة بعض الأمور.

هذه هي خصائص النموذج الأول. وبغض النظر عن هذه السمات، وما تحمل من إيجابيات وسلبيات، فقد طبق هذا النموذج في فترة سابقة، وهو الآن، باعتقادي، غير قابل للتطبيق إذا فكر أحدهم بالعودة لتطبيقه الآن.

النموذج الثاني: "النموذج الانتقالي". (وهو نموذج الخمس سنوات الأخيرة)، وله من الخصائص والمواصفات ما يلي:

١. لا يوجد فرد قائد ولا إطار قائد، في الغالب.

٢. هناك ديمقراطية أفضل من النموذج الأول في إطار التمثيل النسبي، ولكنها ما زالت غير كافية.

٣. خلافات الأطر السياسية دخلت براحة تامة إلى رأس هرم التمثيل الطلابي عن طريق التمثيل النسبي.

٤. وجود عدد كبير من الكتل الطلابية داخل المجلس، وعدم مواكبة ذلك بآليات جديدة للتعامل، سببان مباشران لشل قدرة اتخاذ القرار داخل مجلس الطلبة، مما أضعف المجلس أمام أنظار مجموع الطلبة لعدم مواكبة مطالب ومصالح الطلبة.

٥. اللوائح الداخلية المنظمة لعمل لجان المجلس ومؤتمر المجلس على صعيد التطبيق لا ينظر إليها باحترام من قبل السكرتاريا وأعضاء المؤتمر، مقارنة بالأعراف السائدة بين الكتل الانتخابية، والتي تتغير حسب المصالح. وبذلك، يفقد العمل الطلابي القوانين المنظمة لعمله، وكذلك يفقد الطلبة النقابيون فرصة التدريب على انتهاج خط أساسه الالتزام بالأنظمة والقوانين، مما يعني عدم جاهزية في البيت الداخلي لمواجهة القضايا الأساسية التي تهم مجموع الطلبة.

٦. لا توجد، حقيقة، آلية لمساءلة الذين يمثلون الطلبة في السكرتاريا، أو المؤتمر من قبل مجموع أفراد الطلبة حول مهامهم في اللجان المختلفة.

العوامل التي ساهمت في إيجاد هذا النموذج: "النموذج الانتقالي"

١. التغيرات السياسية التي حصلت مؤخرا، ونزع فتيل الطاقة الذي كان متأججا في عقول الطلبة إزاء انحسار الاحتلال الجزئي من الوطن.

٢. التغيرات التي حصلت في ترتيب أولويات وأهداف الطلبة، بحيث أصبح الطالب يرى نفسه بكل الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث كان في السابق يهتم بالبعد السياسي فقط.

٣. التغيرات التي طرأت على الإطار الأوسع للكتل الانتخابية. وأعني التنظيمات السياسية والأحزاب معا وما طرأ عليها من تغيرات مختلفة بسبب الفترة الزمنية والواقع الجديد.

٤. تغير الأسلوب الانتخابي لمجالس الطلبة، والتحول إلى التمثيل النسبي، وإشراك أكبر عدد من الكتل الانتخابية في مؤتمر وسكرتاريا مجالس الطلبة. وباعتقادي، فإن هذا العامل من العوامل المهمة التي ساعدت على إيجاد هذا النموذج، وإذا اعتبرنا أن التمثيل النسبي هو أقرب للديمقراطية من النموذج الأول، فيظهر هنا تناقض بمعنى "أنه، وكلما اقترب الطلبة إلى الديمقراطية في التمثيل، نتج عنه مجلس طلبة أضعف". وسأترك هذا القول لمناقشته في النموذج الثالث.

٥. العلاقة بين الأطر السياسية والكتلة الانتخابية لنفس الإطار، طرأ عليها تغيرات مختلفة في غالبها. فنرى أن الهوة توسعت، وأصبح للطلبة قدر كبير من الاستقلالية في القرارات التي تتعلق بالقضايا، وحتى السياسية، دون الرجوع بشكل دائم إلى الإطار الأوسع.

إن جميع هذه العوامل التي ساعدت على إنجاب النموذج الثاني، فيها قدر ما من الإيجابيات والسلبيات في آن واحد. وحسب تجربة جامعة بيرزيت، في الفترة الأخيرة، فقد تغلبت السلبيات على الإيجابيات بشكل واضح منذ بداية مولد هذا النموذج. ولكن هناك، أيضاً، بعض المؤشرات تشير إلى أن مجلس

الطلبة والحركة الطلابية، بشكل عام، بدأا يمارسان، في طريقهما الساعي إلى الانتقال إلى النموذج الثالث "نموذج مأسسة العمل الطلابي"، والذي سأكون إلى جانبه، لقناعتي الحالية أنه الأمثل للفترة القادمة في ما يخص العمل الطلابي.

وهو، بمواصفاته وخصائصه، سينتقل بمجالس الطلبة والعمل الطلابي إلى مرحلة مأسسة العمل الطلابي. وليس خافياً على أحد ما للمأسسة من تأثير إيجابي شمولي على منتسبي المؤسسة. وأستطيع الآن الانتقال إلى الحديث عن هذا النموذج، نموذج مأسسة العمل الطلابي، نموذج القوة والديمقراطية معاً.

لماذا هذا النموذج "نموذج المأسسة"؟

١. إن النموذج الأول، بكل ما يحمل من قوة، غير قابل للتطبيق الآن لجميع الأسباب والتغييرات التي طرأت. ودلالة على وجود هذه المتغيرات هو تجلي ووجود النموذج الحالي، النموذج الانتقالي.

٢. يدرك الجميع أن النموذج الثاني الانتقالي هو مرحلة وسطية وبناء محمول على جدران هشة. فإما أن يترك كمظلة، ٩٠٪ من الطلبة سوف يترددون بالدخول تحت هذه المظلة، أو أن تبنى هذه الجدران على أساسات قوية وجديدة، تقنع مجموع الطلبة أن هذه المظلة سوف تحميهم.

٣. إن عدم وجود مؤسسة للعمل الطلابي يعني التشتت في قوة الحركة الطلابية.

٤. قوة المأسسة تأتي من طابعها الشمولي. وهذه هي المأسسة بحد ذاتها.

٥. المأسسة مقرونة بالديمومة، "يصبح غياب الأفراد عديم التأثير على المؤسسة الطلابية".

٦. مأسسة العمل الطلابي تحمي الحركة الطلابية من الاحتواء من المؤسسات الأخرى.

٧. المؤسسة الطلابية، بقوتها، هي الضمانة الجيدة للتأثير على قرار المؤسسات الأخرى التي لها علاقة معها لصالح مجموع الطلبة ومستقبلهم.

لهذه الأسباب، التي ذكرت، يجب على الحركة الطلابية وأفرادها البدء بالتفكير من أجل التحول إلى مفهوم وصيغة لمأسسة العمل الطلابي. واضعين أمامهم الأفكار والخطوات التي، وبرأيي، تساهم وتساعد على اجتياز المرحلة الانتقالية نحو مأسسة طلابية. وهذه الأفكار والخطوات هي:

أولاً: يجب الاعتراف أن وضع الحركة الطلابية غير جيد. وهذه الخطوة الأولى نحو التغيير المبني على أساس منطقي يحاكي المنظور الحالي والمستقبلي لما تكون عليه فلسفة الحركة الطلابية.

ثانياً: يجب عدم الاعتماد على الآخرين، مهما كانت تسمياتهم. فالخطوة الثانية نحو المأسسة هي الاعتماد على الذات "ميزانيات، قوانين وأنظمة، تدخلات بكل أشكالها".

ثالثاً: يجب الاعتماد على الفرد "الطالب"، واحترام كل أبعاده وحاجاته الإنسانية، الاجتماعية، الثقافية، الأكاديمية، السياسية والاقتصادية. فقوة المؤسسة من قوة أفرادها. وهذا يمكن تحقيقه بنوعية الخدمات الطلابية والنشاطات التي يقدمها مجلس الطلبة والكتل الانتخابية، وشمولية الاستفادة من هذه الخدمات من أجل تفعيل القاعدة.

رابعاً: تشجيع العمل الطوعي بكافة الطرق، على اعتبار أن جزءاً مهماً من المأسسة هو العمل الطوعي. حيث يعبر الطلبة عن مصالحهم، ويعملون طوعاً من أجلها.

خامساً: دفع الطلبة، ذوي التفكير الشمولي والمفتوح، إلى مقدمة المتنافسين

على قيادة الحركة الطلابية. فالتفكير الشمولي عند الطالب ينسجم انسجاماً تاماً مع تعريف المأسسة بالأصل.

سادساً: نقل القرار حول الأمور النقابية الطلابية من أيدي ممثلي الأطر السياسية إلى الممثل الرسمي للطلبة "مجلس الطلبة"، عكس ما هو معمول به الآن. فلا يعقل أن يتم انتخاب ممثلي مجلس الطلبة، ثم يعود القرار مباشرة إلى قيادات أخرى غير منتخبة.

إن المأسسة، على كل المستويات، وفي جميع المجالات، هي الحل الأمثل للجميع في هذه الفترة التي تتطلب تضافر القوى للمجموعات المتجانسة، متسلحة بآليات ديمقراطية من اجل تحقيق المصالح عبر علاقات يسودها الاحترام مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة. وليس غريباً أن تتبنى الحركة الطلابية مبدأ وشعار مأسسة العمل الطلابي، في الوقت الذي يرفع المجتمع، بكامله، شعار المأسسة على جميع المستويات. فدولة المؤسسات هي مطلب الغالبية العظمى في مجتمعنا والمجتمعات الأخرى التي تفكر في مستقبل أبنائها.

وإذا ما سلكت الحركة الطلابية طريق الحوار الموضوعي والنقاش الجاد والمستمر داخل الأطر الطلابية، فإنها ستصل نظرياً وعملياً إلى استنتاج أن مأسسة العمل الطلابي هي الحل الأمثل، والذي سيحمل معه الإيجابيات المتوخاة من المأسسة.

وبشكل عام، يمكن للحركة الطلابية أن تتعمق في دراسة العناوين التالية بشكل موضوعي ومهني، والتي يمكن أن تكون المدخل إلى وضع رؤية وتصور للمرحلة القادمة. ومن هذه العناوين:

١. الترتيبات والأنظمة الداخلية للحركة الطلابية.

٢. تفعيل القاعدة الطلابية.

٣. أنماط التفكير الحالية لدى القيادة الطلابية، وعلاقتها بإرث الماضي.

٤. التركيز على القضايا الاستراتيجية.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث:

١. **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**
بقلم: برهان غليون، عزمي بشارة، جورج جقمان، سعيد زيداني

٢. **مساهمة في نقد المجتمع المدني**
بقلم: عزمي بشارة

٣. **بين عالمين: رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني**
بقلم: ساري حنفي

٤. **العطب والدلالة: في الثقافة والانسداد الديمقراطي**
بقلم: محمد حافظ يعقوب

٥. **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**
وقائع المؤتمر المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٩ فبراير– ٣ مارس، ١٩٩٦

٦. **التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث.**
وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٧–٨ تشرين ثاني، ١٩٩٧

٧. **المرأة وأسس الديمقراطية في الفكر النسوي الليبرالي.**
بقلم: رجا بهلول

٨. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**
بقلم: جميل هلال

٩. **ما بعد أوسلو: حقائق جديدة، مشاكل قديمة.**
تحرير: جورج جقمان، داغ يورند لوننغ (باللغة الإنجليزية)

١٠. **ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل**
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٢٢–٢٣
تشرين أول، ١٩٩٨

١١. **النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية.**
بقلم: نادر عزت سعيد

١٢. **الحركة الطلابية الفلسطينية، الممارسة والفاعلية.**
بقلم: عماد غياظة
١٣. **دولة الدين، دولة الدنيا، حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية.**
بقلم: رجا بهلول

سلسلة مداخلات وأوراق نقدية:

١. **الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل**
بقلم: ربى الحصري علي الخليلي بسام الصالحي
٢. **المؤسسات الوطنية، الانتخابات، والسلطة**
بقلم: عزت عبد الهادي، أسامة حلبي، سليم تماري
٣. **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**
بقلم: موسى البديري، جميل هلال، جورج جقمان، عزمي بشارة
٤. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**
تأليف: زياد أبو عمرو مناقشة: علي الجرباوي وعزمي بشارة
٥. **الديمقراطية والتعددية: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني**
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ١١/٢٤ ١٩٩٥
٦. **الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى**
بقلم: عزمي بشارة
٧. **اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية.**
بقلم: علي جرادات
٨. **المسالة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**
بقلم: وليد سالم

سلسلة أوراق بحثية:

١. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**
بقلم: محمد خالد الازعر
٢. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**
بقلم: علي الجرباوي
٣. **المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين**
بقلم: خولة شخشير صبري
٤. **الحركة الطلابية الفلسطينية، ومهمات المرحلة: تجارب وأراء**
تحرير: مجدي المالكي
٥. **التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة**
بقلم: خالد الهندي

سلسلة ركائز الديمقراطية:

محرر السلسلة: جورج جقمان

١. حليم بركات، **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية**

٢. فاتح عزام، **حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية**

٣. أسامة حلبي، **سيادة القانون**

٤. جميل هلال، **الدولة والديمقراطية**

٥. منار الشوربجي، **الديمقراطية وحقوق المرأة**

٦. رجا بهلول، **الديمقراطية والتربية**

٧. رزق شقير، **حماية حقوق الإنسان في أوضاع الطوارئ**

سلسلة مبادئ الديمقراطية:

تحرير وإشراف علمي: عزمي بشارة، **إعداد**: نبيل الصالح
رسومات: خليل أبو عرفة، **استشارة تربوية**: ماهر حشوة

١. **ما هي المواطنة؟**
٢. **فصل السلطات.**
٣. **سيادة القانون.**
٤. **مبدأ الانتخابات.**
٥. **حرية التعبير.**
٦. **عملية التشريع.**
٧. **المحاسبة والمساءلة**
٨. **الحريات المدنية.**
٩. **التعددية والتسامح.**
١٠. **الثقافة السياسية.**
١١. **العمل النقابي.**
١٢. **الاعلام والديمقراطية.**

إصدارات قادمة

١. طالب عوض: **التحولات الديمقراطية في الأردن، (١٩٨٩-١٩٩٩)**

٢. **الحركة النسائية الفلسطينية: اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية،** وقائع مؤتمر مواطن الخامس المنعقد في رام الله، ١٧-١٨ كانون اول ١٩٩٩.

٣. ممدوح نوفل: **البحث عن الدولة.**

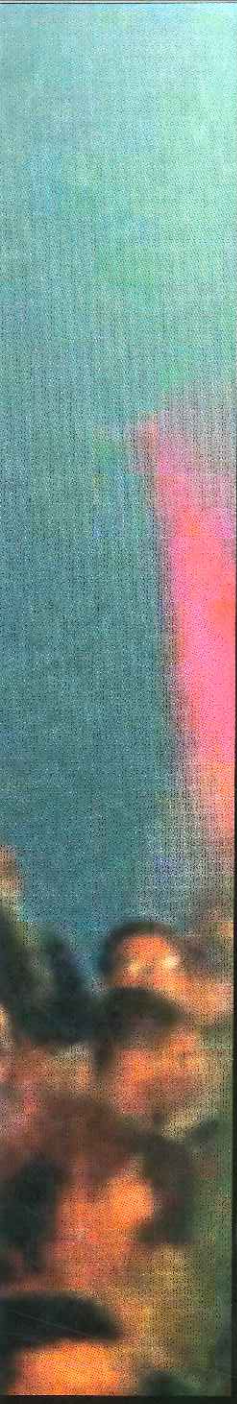

هذا الكتاب

كان للطلبة في المجتمع الفلسطيني دور هام في عملية البناء الوطني منذ سنوات طويلة، بتحملهم جزءاً كبيراً من أعباء النضال الوطني. وما زالوا يساهمون اليوم بحملهم لحلم التغيير وبناء المستقبل، ورسم معالم المجتمع المدني الفلسطيني. فهذه الفئة هي الوسيط الاجتماعي الذي أوكلت إليه الظروف مهمة تسليط الضوء على المسافة الفاصلة بين المجتمع وذاته، بين المجتمع وصورته عن نفسه.

وعلى الرغم من أهمية دور هذه الفئة في النضال الوطني الفلسطيني المعاصر، إلا أن تجربتها لم توثق، ولم تدرس علمياً حتى الآن. وقد جاءت التغييرات السياسية بعد أوسلو لتطرح أسئلة عديدة حول دور هذه الفئة في عملية التحرير والبناء. يأتي هذا الكتاب كمحاولة متعددة الاجتهادات لتسليط الضوء على تجربة الحركة الطلابية الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية خلال العقود الماضية، واستشراف آفاق دورها المستقبلي.